

١

منشورات بحثة تاريخ الأردن
سلسلة البحوث والدراسات المتعمقة

التجربة الحزبية في الأردن

الطبعة الثانية

الدكتور عبد الله مرش

١

منشورات لجنة تاريخ الاردن

سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

التجريبية

الحزبية

في الاردن

الطبعة الثانية

الدكتور عبد الله نقرش

٣٢٩٠٠٩٥٦٥

ع ب د عبد الله نفرش

التجربة الحزبية في الاردن / عبد الله نفرش -

ط ٢ - عمان : لجنة تاريخ الاردن ، ١٩٩٢

(١٢٧) ص٠- (منشورات لجنة تاريخ الاردن ، ١٥)

(سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة ، ١)

ر.أ (١٩٩٢/٩/٥٨٤)

١- الاحزاب السياسية - الاردن أ - العنوان

ب- السلسلة ج- السلسلة

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

في بداية عام ١٩٩١م، اصدرت "لجنة تاريخ الاردن" الطبعة الاولى من هذا الكتاب عن : "التجربة الحزبية في الاردن" للدكتور عبد الله نقرش ن وهو الكتاب الاول من

"سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة في تاريخ الاردن" .

ويسر "لجنة تاريخ الاردن" أن تقدم إلى القراء الطبعة الثانية من الكتاب ، وهي طبعة مزيده منقحة، مشتملة على فصل اضافي عن "احتمالات خارطة الحزبية المقبلة في الاردن".

وستواصل "لجنة تاريخ الاردن" - بمشيئة الله - اصدار البحوث والدراسات المتخصصة ، فور انجازها ، لينتفع بها جمهوره القراء والباحثين.

عمان في :

ربيع الآخر ١٤١٣هـ .

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢م

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة الطبعة الأولى

في عام ١٩٩٠م ، باشرت "لجنة تاريخ الاردن " نشاطها في مجال النشر - بحمد الله وتوفيقه - وفق خطة متكاملة لاصدار ثلاث سلاسل متتابعة عن تاريخ الاردن ، وهي :

أ- سلسلة الكتاب الام في تاريخ الاردن .

ب-سلسلة كتب المطالعة

ج- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

وقد أصدرت اللجنة - قبل هذا الكتاب - الكتاب الاول في سلسلة "الكتاب الام" والكتابين الاول والثاني في سلسلة "كتب المطالعة"، ويسعدها أن تقدم الآن هذا الكتاب عن الحياة الحزبية في الاردن ليكون بداية "سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة" ، وهو من تأليف الدكتور عبد الله نقرش من قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بالجامعة الاردنية .

و "لجنة تاريخ الاردن " التي تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) ، لجنة مستقلة ألفها صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد من رؤساء: المجمع الملكي ، والجامعة الاردنية ، وجامعة اليرموك ، وجامعة مؤتة ، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية، والجمعية العلمية الملكية ، بعد أن وجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة إلى سموه - في العشرين من شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧ م - طلب جلالته فيها أن يتولى سموه تأليف لجنة مستقلة لوضع "خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الاردن المعاصر، في اطار تاريخ امته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد الا وجه الحق".

وستعمل "لجنة تاريخ الاردن" - بمشئة الله - على اصدار البحوث والدراسات المتخصصة، بالتتابع ، فور انجازها ، لينتفع بها القراء ، ويحدوها الامل في أن تلقى هذه البحوث والدراسات ما تستحقه من عناية ، وان تحقق ما نتطلع اليه من نفع.

الدكتور ناصر الدين الاسد
رئيس لجنة تاريخ الاردن
رئيس المجمع الملكي لبحوث حضارة
الإسلامية (مؤسسة آل البيت)

عمّان في :
رجب ١٤١١هـ
شباط (فبراير) ١٩٩١م

مقدمة الطبعة الثانية

حين صدرت الطبعة الاولى من كتاب التجربة الحزبية في الاردن لم تصلني اية ملاحظات تحفزني لاعادة النظر بآراء وقناعات تختلف عما ورد في الكتاب، وقد يكون ذلك لعدم اطلاع فئات معينة على الكتاب او لضعف الحركة النقدية في الاردن بشكل عام، وربما لأن هناك اسبابا اخرى .

ولكن بالرغم من قلة النقد الا أن تساؤلا خاصا طرحه بعض من اطلعوا على الكتاب، ويتصل هذا التساؤل بعدم التوسع في الكتابة عن الاحزاب السياسية من حيث مناقشة افكارها وعرضها بصورة اشمل ومتابعة نشاطاتها وذكر مواقفها والنتائج التي حققها نضالها السياسي.

كما كان هناك ملاحظة حول مستوى التحفظ الذي يتسم به التحليل، الامر الذي يشير إلى الاعتدال وعدم تبني وجهة نظر بعينها.

واجابة على التساؤل وتعليقا على الملاحظة ، من الممكن ايراد المبررات التالية :
أولا : لقد ورد في كتاب التكليف الموجه من "اللجنة العليا لكتابة تاريخ الاردن" ، أن يكون البحث بحدود خمسين صفحة وبالكاد ومع رغبتني في التكتيف والايجاز ما استطعت أن اضع الدراسة بالحجم الذي صدر به الكتاب وهو ضعف ما كان مطلوبا.

ثانيا : على الرغم من أنه يتوافر لدي مقدار معين من المعلومات التفصيلية حول معظم الاحزاب العقائدية بشكل خاص، وذلك في دراسة اعدتها عام ١٩٧٢ ابان دراستي الجامعية الاولى ، الا انني للسبب السابق ولاسباب اخرى ليس اهمها أن كل حزب يرى تجربته تستحق مجلدات ويتوخى لو أن كفاحه السياسي ادرج بالكامل، لهذا ولغيره من الاسباب التي فضلت أن اعرف بشكل موجز وبسيط بكل حزب متجاوزا مناقشتها في كل ما يدور حولها

من تفاصيل الحوار وقصدت أن تكون الدراسة تقييمية بالدرجة الأولى ولمجمل التجربة الحزبية في الاردن، ولهذا برأبي المتواضع ما يبرره موضوعيا حيث خضعت مسيرة معظم الاحزاب لاسس متشابهة من حيث البدايات والنهايات الامر الذي يساعد على جعلها كلها ظاهرة متكاملة جديدة بالدراسة جملة واحدة، واذا كان هناك من يرى خصوصية تجربة ما بعينها ويقدم تبريرا لذلك مسيرة الحزب المنفردة، الا أن الباحث المحايد يهتم بصورة اشد بالبيئة السياسية التي تضمنت المسيرة الحزبية ويهتم ايضا بالانعكاسات العامة للحركة او للمواقف الحزبية فيما يتصل بالعملية السياسية برمتها، الامر الذي يؤكد مآل الاحزاب إلى بوتقة واحدة.

ثالثا : في ضوء الفهم الذي يعتبر الاحزاب السياسية تنظيمات شبه رسمية في النظام السياسي الحديث والشامل ، وانطلاقا من الاهتمام الخاص بالانظمة السياسية العربية بشكل عام والنظام السياسي الاردني بشكل خاص، اجدني ملزما أن استكمل الموضوع في دراسة اكثر شمولاً تتناول النظام السياسي الاردني بمكوناته كافة وهو امر لا يمنعني من انجازه الا ضيق الوقت حيث تتوفر لدي البنية الاساسية لهذه الدراسة .

لذا وجدت من المناسب التنويه بهذه الملاحظات في مقدمة الطبعة الثانية ، والتأكيد على أن ليس بوسعي أن اضيف في هذه الدارسة التفاصيل الخاصة بكل حزب. اما التعليق الذي يمكن تقديمه بخصوص ملاحظة تحفظ التحليل واعتداله، فهذا امر يخضع بشكل اساسي لعدم الرغبة في الانحياز لوجهة نظر بعينها والالتزام بالانحياز الاكاديمي. خصوصا أن التقييم الذي يعتمد على النقد والنقد الذاتي لم يتبلور في شأن المسيرة الحزبية ربما لقصر فترة وجودها، او التكرار له ، وهذا التقييم لا ينسجم مع التقييم المسند الى رؤية موضوعية محايدة تفترض ربما لمجمل المنهجية المتبعة في الادب السياسي العربي التي ترى الاحزاب اما خيرا او شرا، او امرا يجب الاشادة به او بأن الاحزاب هي في الاساس جزء من النظام السياسي الحديث تتكامل معه وتفعله وتتفاعل معه ، والحكم القيمي بشأنها فيما إذا كان ضروريا هو حكم للنظام السياسي او عليه. لهذا كان التحفظ والاعتدال مع تحديد الافكار بدقة في معظم الحالات غاية

للباحث اريد لها أن ترى الاحزاب في اطار العملية السياسية كما يجب أن تكون في نظام سياسي اختار التعددية منذ البداية .

اما الاضافة التي يمكن أن اقدمها للطبعة الثانية فهي تتصل بمستقبل العمل الحزبي في الاردن بعد استئناف الحياة الديمقراطية. وحيث أن مجموعة التكوينات السياسية المطروحة في الساحة لم تتخذ صفة الاحزاب السياسية رسميا على الاقل ، ومازالت في مرحلة التبلور، فان الكتابة عنها لا تتجاوز التكهن في ضوء المعطيات الواضحة في هذا الوقت، والمقال الذي اضيفه هنا كان قد نشر في فترة سابقة في مجلة الندوة التي تصدر عن جمعية الشؤون المالية ، بعنوان "احتمالات الخارطة الحزبية المقبلة في الاردن"، ونظرا لعدم وجود تطورات تقتضي التعديل على المقال رأيت من المناسب أن ألحقه في نهاية الفصل الثالث من الكتاب عله يشكل اضافة نوعية مفيدة .

وبعد ، ارجو أن اكون قد قدمت شيئا يفيد القارئ حول هذا الموضوع واتمنى لو أن كل الاحزاب تتجه نحو تقويم تجربتها الخاصة بعد هذا الزمن الطويل والتفاعلات السياسية المعقدة والتحولات الكبيرة التي جرت على الساحة الوطنية والقومية، كما ارجو أن لا اكون قد تجاوزت على احد بما يغمطه حقه .

واكرر شكري للجنة العليا لكتابة تاريخ الاردن، التي اتاحت عرض وجهة نظر حرصنا على أن تكون موضوعية بخصوص التجربة الحزبية في الاردن، ونأمل أن نتقدم الجهود في كل جوانب التجربة الاردنية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بما يتيح للمواطن مكتبة وطنية متميزة ومتكاملة .

والله ولي التوفيق

المؤلف



كلمة شكر:

بعد أن قرأت الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى سمو ولي العهد بخصوص المهمة النبيلة التي تضطلع بها اللجنة العليا لكتابة تاريخ الاردن ادركت أي منهج يرسمه جلالته للتعامل مع العلم، حيث تكون الحقيقة هي المعيار، ووضوح الرؤية هو الغاية .

وعندما كلفني رئيس اللجنة العليا بمهمة تقديم دراسة حول "التجربة الحزبية في الاردن"، قدرت مدى الحرج الذي يمكن أن يصيب الباحث الموضوعي المحايد بسبب موضوع سمته العامة الانحياز، وقلما جرى تناوله بما يستحق من الموضوعية والجرأة . ولكنني عازمت على ان اقوم بالمهمة علني اقدم شيئا لا يبحث في التاريخ، وانما يحلل التجربة مع محاولة ربطها بعضها ببعض، وفي اطار شروطها الاردنية. ولست ازم انني قاض او محام، بل حاولت أن اكون مراقبا، ولست بقادر على أن ارى ما يراه غيري، ولا أرغب من احد أن يرى مثلما رأيت. ولربما تجرأت احيانا وذلك لان الشهب كانت تأخذ بالأبصار، ولذلك اعتذر لكل من يشعر انه لم ينل حقه او اجحف بحقه، واعتذر أن كنت قد أخطأت .

اما شكري فيذهب اولا لمن فسح لنا كلنا مجال التجربة ، والعلم ، والدراسة، ومن ثم اشكر كل من ساعدني في القيام بهذه الدراسة، اخص بالذكر اولئك الذين قابلتهم يوما بخصوصها ، والذين اسهموا في الطباعة والتدقيق والمراجعة بأفضل ما وسعهم الجهد، وللجميع شكري وامتناني.

الدكتور عبد الله نقرش



تمهيد :

تختلف الآراء حول "التجربة الحزبية في الاردن " وربما تظهر اكثر الاختلافات في تقويمها لدى أولئك الذين نسميهم في الاردن " بالحزبيين القدامى " ، اما الآخرون فغالبا ما يكون لهم حكم قيمي على التجربة بداية ونهاية. ومهما تعددت الآراء حول هذه التجربة ومهما كانت طبيعتها، تبقى دراستها وفق منهجية علمية امرا ضروريا، وذلك لسببين:

الاول: أن العملية تقتضي دراسة هذه التجربة في ظل شروطها الموضوعية والذاتية دون أن ننسى بأن أية تجربة حزبية هي اولا ظاهرة سياسية يحكمها السلوك الانساني والواقع الاجتماعي في بيئة ما. ولا يمكن لاي مجتمع أن يتجاوز واقعه ولو بدا له ذلك إلى حين.

الثاني: منذ مدة ليست بالقصيرة يدور في الاردن نوع من الحديث ، ربما اكثر من مجرد الهمس عن توجه رسمي وشعبي لاعادة شرعية التجربة، ادراكا من الجميع أن الواقع الاجتماعي نفسه قد تغير ، ولا بد أن السلوك السياسي المعبر عنه سيتغير بالنتيجة .

اضف إلى ذلك أن تنامي مسؤوليات الدولة وتطور علاقات القوى السياسية داخلها قد يدفع نحو هذا التوجه، ومحاولة تجاوز ما كان يشوب التجربة السابقة من مأخذ. وإذا كانت دراسة التجربة الحزبية في الاردن تبدو امرا ملحا، الا انها من التعقيد بحيث لا يستطيع الباحث - بسبب الظروف التي مرت بها - الالمام بكل جوانبها ، ولكن حسبنا أن لنا دراسة سابقة في هذا المجال، وقد تكون - على قدمها - مفيدة في خدمة هذه الدراسة التي تواجه بعض الصعوبات. وأول هذه الصعوبات يتصل بكيفية تناول الظاهرة الحزبية عموما والتجربة الاردنية بشكل خاص.

إن دراسة الظاهرة الحزبية في الاردن تضع الباحث في مواجهة بعض التعقيدات المنهجية، فاي منهج يختار للدراسة ؟ المنهج التاريخي الذي يتابع تطور التجربة من بداياتها بحيث يقدم وصفا دقيقا ويترك للقارئ تقويم التجربة وفق معايير الخاصة . أن من شأن مثل هذا المنهج أن يوفر كما من المعلومات حول التجربة الحزبية في الاردن بتعدد مكوناتها، وفي ظن الباحث أن ما هو متوافر عنها قليل. ولكن المحذور الرئيسي لهذا الاختيار يكمن في السيطرة التي يملكها اصحاب الحكم المسبق على التجربة، من حيث كونها تجربة اردنية فشلت في الاستمرار وفي أداء وظائفها. وهذا الحكم المتوافر

إذا صدق على التجربة الاردنية وربما العربية، الا انه لا يحكم الظاهرة الحزبية من حيث كونها الطابع الرئيسي للنظم السياسية الحديثة على اختلاف اشكالها، ليبرالية او سلطوية او شمولية ، تعددية كانت ام احادية .

اما اذا تم اختيار منهج علمي يعتمد على تحليل شامل للتجربة الحزبية الاردنية ، في ضوء معطيات محددة، غالبا ما ترتبط بمفاهيم التنمية السياسية والتحديث السياسي، والمشاركة السياسية ، وما الى ذلك من اهداف تبرر وجود الاحزاب السياسية ، أن مثل هذا الاختيار المنهجي كخيار وحيد، ينأى بنا عن مراعاة ظروف الواقع الذي نشأت بموجبه الاحزاب السياسية في الاردن. فالاردن بلد نام ولكنه قبل الان كان يعتبر من البلدان المتخلفة. وظروف المجتمع المتخلف ليست هي البيئة المناسبة لتحقيق تجربة حزبية ناجحة، فالعلاقة الجدلية بين التخلف والاحزاب السياسية التي تمثلها حقيقة، أن التخلف يشكل حصارا قويا على تطور الظاهرة الحزبية، كما أن الحزبية عاجزة عن الانفكاك عن التخلف، أن مثل هذه العلاقة تضعف اليقين بالاحزاب السياسية بصفقتها وسيلة لتحقيق التنمية السياسية، ورمزا للتحديث السياسي ، ناهيك عن أن الاحزاب السياسية بصفقتها حديثا نسبيا في النظم السياسية (لا يتجاوز عمرها قرنين من الزمان) تعبر اساسا بحكم التعريف عن حالة من التمايز الطبقي والمصلحي ، ويرتبط نشوؤها بمجتمع ديمقراطي على درجة من النضج السياسي، أن مثل هذا الشرط متحقق في البيئة التي نشأت وترعرعت فيها الاحزاب السياسية موضوع الدراسة .

واضافة إلى صعوبة تحديد المنهج، هنالك اعتبارات خاصة لا بد من مراعاتها عند معالجة "التجربة الحزبية في الاردن" وربما كان من اهم هذه الاعتبارات ما يفرضه العنوان نفسه من أن هناك تجربة حزبية في الاردن، فصرامة التعبير، تعني أن التجربة تحتل النجاح او الفشل، وتحتل التوقف اكثر من الاستمرار، كما انها تفترض امكانية التعديل والتغيير، ثم أن تحديد نطاقها في الدولة الاردنية يفترض خصوصية ما، ولكن مهما كان لهذه التجربة من الخصوصية فانها محدودة وتؤثر على الاحزاب ذات النشأة الاردنية، وليس على التجربة الحزبية في الاردن عامة ، اذ انها لا تتفصل عن التجربة الحزبية العربية او حتى العالمية في بعض الحالات. فتداخل التجارب يجعل احداها تسقط مؤثراتها الموضوعية على الاخرى ، وان كانت الشروط الذاتية تبقى - من حيث خصائص البيئة - مجال حركة كل تجربة على حدة .

كما توجد عقبة أخرى ترتبط بموقع التجربة الاردنية ومكوناتها، هي انها في الدرجة الاولى منحازة إلى جانب المعارضة في النظام السياسي، ولم تكن هناك اية اطراف، وبالذات الاحزاب العقائدية، تقف إلى جانب نظام الحكم والمعلوم في النظم الديمقراطية أن الاحزاب تنقسم بين حاكم ومعارض ، وقد ادى هذا التصنيف إلى أن تكون الاحزاب في مواجهة النظام بصفة شبه دائمة، فانعكس هذا على وظائفها ودورها بحيث اصبحت فقط منافسا على السلطة وبأي اسلوب بما فيه العنف، مع العلم أن شرط الاحزاب أن تكون جزءا من النظام السياسي (جزء من كل)، وأن تؤمن بالقوة السياسية وتمارسها من خلال التصويت الشرعي، أي أن سعيها للمشاركة في السلطة يكون بالعمل السياسي السلمي، وان العمل على تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع الذي تكون الاحزاب اداة من ادواته يعتمد على السلوك المنظم للجماهير وليس على فوضى الطوبائية .

وأخيرا ، يمكن التنويه أن المنهج العلمي الذي يعتمد على التحليل الطبقي للمجتمع لا بد أن يفرض نفسه عبر فصول الدراسة ، ليس فقط لصلاحيته كأساس للتحليل وانما ايضا لكون الاحزاب السياسية بشكل عام ظاهرة طبقية او فئوية بحكم التعريف والتكوين، فالحزب السياسي هو في احدى صورته تنظيم اجتماعي لفئة من الناس لها رؤية خاصة تجاه مصالح متشابهة .

هذه بعض الاعتبارات التي تشكل عوائق امام اختيار منهج محدد للدراسة ، فالمنهج التاريخي لا يصلح وحده لتحليل ظاهرة سياسية تعتمد على الفكر والعقل والحركة في مجتمع نام، والمنهج السلوكي لا يكفي لانه يركز على علاقات السيطرة والتبعية الشخصية Patron, Client relations كنمط مميز للظاهرة السياسية ، والمنهاج التحليلي الموضوعي يفترض توافر شروط عامة تجيز التحليل، ويتجاوز الخصوصية التي تفرض نفسها في حالات كثيرة. والتحليل الطبقي قد ينطبق في حالة ولا يفسر حالة أخرى. لذلك حاول الباحث - باعتماد النظرة الكلية للظاهرة - تجاوز الحصار الذي يفرضه المنهج المحدد. والقصد من ذلك تغطية مجمل الاختيارات المطروحة ببعض التعسف من اجل تقديم دراسة تحقق فائدة ما.

اما خطة الدراسة فقد رؤي أن تشتمل على ما يلي : مدخل ، استهدفت الدراسة منه وضع اطار نظري علمي يشكل اساسا مرجعيا للحكم والمقارنة وذلك بتقديم مبسط للنظرية الحزبية المجردة التي تبحث في الاحزاب ونشأتها التاريخية وتعريفها وأنواعها ،

وغاياتها. وبعد ذلك تأتي دراسة التجربة الحزبية في الاردن، في فصلين يمثلان العمود الفقري للدراسة ، ويشتمل كل فصل على مبحثين ،المبحث الاول يتناول بالتحليل البيئة التي عملت الاحزاب في خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويتناول المبحث الثاني عرضا للأحزاب السياسية التي تمثل المرحلة الاولى من حياة الدولة الاردنية التي نسميها المرحلة التقليدية ، حيث سيطر نموذج الاحزاب الشخصية على هذه المرحلة أو أحزاب التجمعات.

وفي الفصل الثاني ، سيتم تناول التطورات التي طرأت على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مرحلة الأردن الحديث ، وذلك في مبحث أول، ثم سنأتي للحديث عن الأحزاب العقائدية التي سيطرت على النشاط السياسي الشعبي في هذه المرحلة التي يشار إليها غالبا بمرحلة الخمسينات .

اما تقويم التجربة الحزبية في الاردن فسيتم تناوله في فصل خاص يمكن أن يعتبر خاتمة مطولة للدراسة ، وسيعتمد هذا التقويم على اعتبارات غائية ووظيفية تبرر علميا وجود الاحزاب. وذلك محاولة للإجابة على السؤال المهم التالي : إلى أي مدى نجحت التجربة الحزبية في الاردن في تحقيق غايات وجود الاحزاب والتي منها المساهمة في التنمية السياسية والتحديث، والمشاركة في خلق قيم جديدة وحديثة ؟ اما بخصوص السؤال الآخر الذي يتصل عادة بالمشاركة في السلطة ، فمن الواضح سلفا أن الاحزاب السياسية في الاردن لم تشارك في السلطة بصفاتها احزابا سوى فترة محدودة جدا.

واما احتمالات الخارطة الحزبية في الاردن فتشكل الفصل الاخير لهذا الكتاب . هذه هي المحاور الرئيسية للدراسة ، ونأمل أن نكون قد وفقنا بتقديم دراسة موضوعية

مفيدة

المدخل

الإطار النظري لدراسة التجربة الحزبية في الاردن (النظرية الحزبية)

تأتي ضرورة وضع اطار نظري للدراسة انطلاقا من اعتبارين اساسيين :

الاول: يرتبط بتحديد اساس مرجعي للتقويم ، بمعنى الالتزام بمعيار علمي يمكن الرجوع اليه حين اصدار حكم موضوعي على التجربة الحزبية في الاردن، دون الوقوع في متاهات الاحكام "القيمية " السائدة. وعليه فان النظرية الحزبية كما تقدمها مراجع العلوم السياسية ستكون اساسا مناسباً لذلك، وسنقوم بعرضها مبسطة كمدخل للدراسة .

الثاني : اعتبار تمليه التطورات التي حدثت في علم السياسة ، متجاوزة المحدودية والتجزئية التي اتصفت بها الدراسات المقارنة السياسية الاوروبية او الامريكية، والتي كانت في تناولها لآوضاع العالم الثالث تلقي الضوء فقط على الخواص المميزة لحالة بعينها دون تقديم تحليل منهجي مقارن، ودون الربط غالبا بين التجربة وظروفها العامة

النظرية الحزبية :

ترتبط نشأة الاحزاب السياسية بلحظات تاريخية معينة تعكس المراحل المبكرة من التحديث^(١)، وربما الخلاف السياسي، فبينما يعتقد بعضهم أن الاحزاب تجمعات شخصية متنافسة وجدت منذ القدم، يرى آخرون أن الظاهرة الحزبية بذاتها حديثة نسبيا، ولا تعود جذورها إلى أكثر من قرنين من الزمان حدث خلالهما تطور مهم في الاساس الديمقراطي للنظم الليبرالية ، ويشير اصحاب الرأي الاول إلى ما حدث في العالم الاسلامي بعد خلافة عثمان بن عفان، اذ انقسم المسلمون بين مؤيد لعلي بن أبي طالب ومؤيد لمعاوية بن أبي سفيان، وكان يعرف كل فريق بأنه حزب احدهما، ويشير الآخرون

(١) اسامة الغزالي حرب : الاحزاب السياسية في العالم الثالث : ١٠

إلى أن نشأة الأحزاب ترتبط بظاهرة أحزاب الأعيان التي نشأت في أوروبا وعبرت عن مواقف رموز المجتمع الأرستقراطي من السياسات العامة ، وساهمت في تطور النظام البرلماني، حيث كانت الكتلة البرلمانية تنقسم بين مؤيد ومعارض لسياسة ما مما يؤدي إلى صيغة أكثر ملاءمة .

ومهما يكن من أمر تاريخ نشأة الظاهرة الحزبية ، إلا أنها تمثل تطورا مهما في العمل السياسي تفسره مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية إضافة إلى العوامل السياسية المتمثلة بأسلوب الحكم ، والاقتراع، وكيفية تنظيم الجماعات وتجميع مصالحها وتجنيدها في العمل السياسي^(١). فغالبا ما ترتبط نشأة الأحزاب بوجود ازِمات التنمية السياسية، كأزمة الشرعية التي تنجم عن انعدام المشاركة السياسية وتؤدي إلى تكوين اتجاهات وبالتالي أحزاب تنشط في كسب التأييد الجماهيري لمعارضة الحكم القائم. واما أزمة المشاركة السياسية نفسها التي تنشأ نتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى فإنها تؤدي إلى أحداث تغييرات مهمة في نظم التدرج الاجتماعي القائمة بما يسمح ببروز نخب وجماعات جديدة تتسبب في إضعاف سلطة القوى الحاكمة التقليدية وتنافسها في توجيه الجماهير، وتكوين إرادة عامة باتجاه التحديث. وطالما أن التحديث السياسي يعتمد بالدرجة الأولى على المؤسسية بما تتضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية قد تتسبب في تحلل النظام السياسي وانعدام الاستقرار، لذا يبدو من الضروري تحقيق توازن ما باستيعاب التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية عبر مؤسسات سياسية فعالة وقوية تؤدي إلى التمايز البنوي والتكامل القومي^(٢) ، مراعية اختلاف الأمزجة والاتجاهات بين أفراد المجتمع، واختلاف الطبقات والفئات والمصالح، واختلاف الظروف وتطورها. ولا يتحقق ذلك إلا عبر منظمات اجتماعية سياسية مثل الأحزاب. وبما أن الأحزاب تبدو والحالة هذه نتيجة منطقية وحتمية للتحديث السياسي . فإن حرية تكوين الحزب السياسي ومباشرة نشاطه في مجتمع حديث ترقى إلى مستوى الحق " الطبيعي " قبل أن تكون حقا دستوريا، وهي مسألة ترتبط بالحرريات العامة

(١) أحمد علي أحمد عناني ، السياسة المقارنة : ١١٣ - ١١٨ .

(٢) أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية : ٣١ - ٣٥ .

للشعب مثل : حرية الرأي والتجمع ، كما أنها تعبير عن روح المجتمع القانوني الذي يقوم على التعاون والائتلاف.

اما معارضة نشوء الظاهرة الحزبية فقد عبرت عن نفسها تاريخيا بأربعة مواقف رئيسية:

الاول ، يرى في الاحزاب السياسية تهديدا للتسلسل الاجتماعي القائم في وقت من الاوقات، ويعتبر الاحزاب قوى انقسامية تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي. بينما يرى الموقف **الثاني** في الحزبية انها تهديد للحكم الرشيد القائم على البيروقراطية والكفاءة وتحديد المشاركة السياسية باعتبارها تمثل نوعا من الفوضى والغوائية. اما الموقف **الثالث ،** فهو يتجاوز الموقفين المحافظين السابقين ويمثلة اصحاب الاتجاهات الجماهيرية الشعبية الذين يسلمون بمبدأ المشاركة على اوسع نطاق، ولا يرون ضرورة في تنظيمها في مؤسسات حزبية ، فالديمقراطية الحزبية بالنسبة لهؤلاء تشكل تهديدا للتعبير عن الارادة العامة^(١) . وقد دأب هذاالاتجاه المعارض عادة على اعاقه نمو الاحزاب، وكثيرا ما صاحب ظاهرة قمع الاحزاب بذل جهود لتقليل مستوى الوعي السياسي والنشاط السياسي، مما ادى إلى تأخر ظهور الاحزاب او ظهورها بصورة مشوهة في كثير من الحالات. واخيرا هناك رأي **رابع** وهو اعتبار الحزبية - كما في بريطانيا مثلا - اضعافا لسلطة البرلمان الممثل الحقيقي للشعب ، وبذلك تصبح الديمقراطية هي حكم الاحزاب بدل حكم البرلمان.

وبالرغم مما صاحب نشأة الاحزاب من افكار ايجابية او سلبية ، الا أن الظاهرة الحزبية - بصفتها ظاهرة سياسية شائعة في الانظمة السياسية المعاصرة - لها ما يبرر ظهورها ونموها وتطورها . ولمحاولة فهم ذلك لا بد من التعريف بالاحزاب السياسية ووظائفها .

تعريف الحزب السياسي :

تعددت التعريفات الخاصة بالاحزاب السياسية ، مثلها مثل اية مفاهيم اجتماعية يؤثر

^(١) يعتبر الرئيس معمر القذافي أن الاحزاب هي قبائل القرن العشرين (من نصوص الكتاب الاخضر) ، بينما عبر الرئيس جورج واشنطن عن مخاوفه من الحزبية بأن قال "يؤدي الحزب دائما إلى الهاء المجالس العامة والى اضعاف الادارة العامة، .. ويثير الشغب والاضطراب لانه يفتح الابواب للنفوذ الخارجي ... " اسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية : ٩٣ .

تطورها على صياغة تعريفاتها دون الوصول إلى تحديد علمي دقيق . فاذا كانت نشأة الأحزاب قد ارتبطت بالتحزب أولا ثم بتنظيم عملية الانتخابات الا انها تطورت لاحقا لتتجاوز مجرد الاطار العملي ، وتطرح برامج انتخابية ثم نظرية سياسية وعقائدية توضح رؤيتها للحياة والعلاقات الانسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونما مع هذا التطور عدد المناهضين لهذه الأحزاب من عشرات الاشخاص حتى الملايين. وتمشيا مع هذا التطور نرى مجموعة من التعريفات الخاصة بالحزب السياسي تتناوله اولا كمجموعة من الافراد المنظمين، كما هو الحال في تعريف الاستاذ موريس دوفرجييه Duverger, Maurice الذي يرى أن "الحزب ليس طائفة ، بل مجموعة طوائف او اجتماع مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد ، ترتبط فيما بينها بنظم تتسق عملها للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخاب"^(١) ، بينما نرى اديمون بيرك E.Burk ، يعرف الحزب بأنه "هيئة من مجموعة من الافراد تهدف للعمل معا لتحقيق الصالح القومي بناء على مبادئ محددة ومتفق عليها"^(٢) ومن دراسة التعريفين السابقين نجد أن احدهما يركز على الجانب الفني الوظيفي للحزب وغايته المصلحة الانتخابية بينما نرى الاخر يدخل برنامجا معيناً لعمل الحزب وغايته المصلحة القومية . واليوم فإن الشائع هو تمثيل مصالح فئات اجتماعية، بينما هناك حزب القضية الواحدة كالأخضر، او حزب النظرة السياسية العقائدية التي تتفاوت فيها النظرة الاجتماعية.

اما التعريف الماركسي للحزب السياسي فهو يستند إلى مؤدى النظرية الماركسية وموقفها من البنى البرجوازية والطبقية، فالحزب السياسي عند ماركس هو تعبير عن المصلحة الاقتصادية لطبقة ما، وعند لينين هو القطاع الطليعي لهذه الطبقة. وفي المجتمع الماركسي اللاتبعي ، يكون الحزب هو حزب الغالبية العظمى من الشعب "البروليتاريا" . اما وصول الحزب إلى السلطة فسيكون عن طريق التغيير والثورة وليس بالوسائل السلمية والحوار الديمقراطي.

(١) موريس دوفرجييه ، مدخل إلى علم السياسة : ١٤٧-١٤٩ .

Duverger Maurice, Les Partis Politique, Armond Colin, 1973, Paris, P.34

A body of men united for promoting by their joint endeavours the national interest of some particular principles upon which they are all agreed. Everyman's Encyclopaedia, 198, V. 9.p652.

ويلاحظ أن الفهم الماركسي للحزب السياسي يتناقض مع مفهوم الحزب السياسي أساساً، الذي هو بحكم التعريف يتضمن التعددية، ويمارس نشاطه سلمياً. أما كزلمان وروزنبرجو فانهما يقدمان تعريفاً أكثر تعقيداً وتفصيلاً للأحزاب السياسية إذ يعتبرانها: "اتحادات منظمة رسمياً وذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول على و (أو) الحفاظ على السيطرة الشرعية (سواء بشكل منفرد ، أم بالتآلف) أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة"^(١) .

فعلى الرغم من كون هذا التعريف جامعاً إلا أنه تفصيلي بصورة تجعله أقرب إلى الشرح منه إلى التعريف . وقد يكون تعريف الأستاذ نعمان الخطيب أكثر ملاءمة إذ يعرف الحزب بأنه "ذاك الجمع من الأفراد المتحدين، الذين يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة فيه بقصد تنفيذ وتحقيق برامج سياسية معينة".^(٢) أن لقاء نظرة على التعريفات السابقة تشير إلى أن الحزب السياسي يمثل إطاراً للعمل السياسي المنظم لمجموعة من الأفراد المتطوعين وفق قناعاتهم الخاصة ، ويعملون للتأثير أو المشاركة في السلطة أو احتكارها. وحتى يتحقق لهم ذلك لا بد من : وحدة المبادئ ، ووحدة التنظيم ، ووحدة القيادة ووحدة الغاية، بالإضافة إلى الدعم الجماهيري المناسب. ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية وفقاً لعدة معايير^(٣) ، فالفقيه الفرنسي دوفرجيه اعتمد في تقسيمه للأحزاب السياسية على معيارين :

الأول : يتعلق بأسلوب العضوية ، **والثاني :** يتعلق بالبنیان أو التكوين .

١. أسلوب العضوية : تقسم الأحزاب إلى مباشرة حيث تكون عضويته مفتوحة للأفراد مباشرة. أو غير مباشرة حيث لا تكون عضويته عن طريق مباشر بين الفرد والحزب، بل من أشكال الائتلاف الفدرالي كحزب العمال البريطاني والتجمع الوندوي في مصر.

(١) اسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية : ١٩ .

(٢) نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة : ٢٤ .

(٣) خليل هيكل ، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون : ٦٦ - ٧٠ .

٢- **البيان او التركيب :** حيث تقسم الاحزاب إلى حزب لجان مركزية او لا مركزية ، واحزاب جماهير حيث يعتمد هنا على تجمع اكبر عدد من الافراد المؤيدين .

اما تقسيم الاحزاب وفقا لايديولوجيتها فيمكن القول انها تنقسم إلى احزاب محافظة تسعى للحفاظ على الوضع القائم والتقاليد وترفض التغيير، واحزاب ليبرالية تسعى لتغيير الوضع القائم والبحث عن الجديد، ومنها الاحزاب الشيوعية .

وحتى يمكن للأحزاب أن تحقق شرعيتها في الوجود والاستمرار والقبول العام، تقوم بمجموعة من الوظائف المهمة في الدولة سواء على مستوى المجتمع ام في اطار النظام السياسي .

فعلى مستوى المجتمع، تعمل الاحزاب السياسية على دمج الجماهير في الحياة العامة عن طريق إيقاظ وعيها وتنشيط حركتها وإسهامها في العملية السياسية باتجاه يحقق ما يعرف بالتنمية السياسية التي تركز على المساواة السياسية والقانونية ، والمساهمة في النشاط الاجتماعي والسياسي، وتحقيق القدرة على تجاوز التناقضات والتوترات داخل المجتمع.

وتبدو مثل هذه الوظيفة من الحساسية والاهمية بحيث تتطلب نوعا خاصا من التنشئة السياسية للمجتمع. وهذا هو الأمر المطلوب باعتبار أن التنشئة السياسية تعتبر وظيفة متميزة خاصة للمجتمعات الآخذة بالتحديث. والحزب السياسي هو احد الابنية الاجتماعية القليلة التي تستطيع التأثير في اعداد كبيرة من الناس على أساس مضبوط ومدعم، وخير برهان على ذلك دور الاحزاب في الانظمة الشمولية التي جعلت من الحزب جهازا تعبويا لضبط التغيير في المجتمع سواء على مستوى الاتجاهات ام على مستوى السلوك.

فمجرد التحديث دون تحقيق التحديث السياسي المطلوب يؤدي ، نتيجة انعدام المساواة ، إلى نشوء العنف والفساد والتحلل القيمي. لذلك لا بد لمباشرة عملية التحديث من وجود جهاز دائم على المستوى القومي والمحلي، يتوافر له منهج يمثل الرؤية الفكرية والايديولوجية (النظرية) والهدف السياسي (البرنامج) ، ويجسد قيم النظام والطاعة. ويلعب دور المنظم لتكوين الافكار الجديدة . وهذا الجهاز لا بد أن يكون

الحزب السياسي لانه الاطار المؤسسي الوحيد والممكن القادر على القيام بدور الوساطة في عملية التحديث والحد من التحلل السياسي .

وخلاصة القول أن الحزب السياسي على صعيد المجتمع يمثل مدرسة تنقيفية وجهازا تنمويا وضابطا للحركة السياسية ورائدا للتحديث .

اما على صعيد النظام السياسي فقد ذكرت الادبيات السياسية الكثير من الوظائف والخدمات التي يقدمها الحزب السياسي ، كما أشار الكثير منها إلى المخاطر التي يمثلها على النظام السياسي .

ففي مجال المزايا يذكر بان الحزب السياسي يمثل همزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين، كما يوفر الكوادر لمعالجة القضايا المطروحة، ويطرح برامج وحلولاً تزود الناخبين ببدائل للسياسة العامة المتبعة . ثم انه يقوم كجهاز رقابة على اعمال الحكومة سواء من خلال النقد البناء ام المعارضة ، وبذلك يسهم في خلق الرأي العام، وتشكيل الارادة العامة للمواطنين ، وهذا من شأنه أن يجسد سيادة الشعب.

اما أولئك الذين لا يؤيدون الظاهرة الحزبية فهم يسوقون مجموعة من المحاذير تناقض ما ورد من مزايا، اذ يرون أن الاحزاب السياسية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، كما انها ادوات تفتيت لوحدة الامة ، ووسائل تزييف وتشويه للرأي العام لكونها تفضل وتتبنى باستمرار وجهة النظر الحزبية بغض النظر عن المصلحة القومية ، وفضلا عن ذلك فالحزبية تؤدي إلى ضعف وعدم استقرار في ادارة الدولة، بل انها تحيل النواب إلى موظفين برلمانيين مما يتسبب في نشوء نوع من البيروقراطية السياسية، تصبح في المحصلة النهائية تمثل حكم الاولياغارية الحزبية داخل النظم الديمقراطية .

مما تقدم يلاحظ أن المزايا التي تتصف بها الاحزاب لا تتحقق الا إذا توافر لها قدر كبير من الالتزام بأيدولوجية الحزب واهدافه ، واصبح السلوك الحزبي مثالا لخدمة الدولة ومواطنيها. مع أن التجارب الانسانية تشير الى أن شهوة السلطة ادت إلى انحراف الكثير من الزعامات الحزبية عن التزاماتها. و كذا الامر بالنسبة للمحاذير التي وجهت للأحزاب، فهي تعتمد بالدرجة الاولى على السلوك والممارسة . ومهما يكن من أمرها، الا أن الحزب السياسي يبقى اهم مظاهر الدولة القومية الحديثة، ولم يتوقف عن النمو والتطور بفعل اية تقاليد قانونية او دستورية، وما زال يعبر عن انشط المحاولات التي تهدف إلى جعل الانظمة السياسية المعاصرة ملائمة لحقائق الطبيعة البشرية الدافقة.



الفصل الأول

المرحلة التقليدية وأحزاب التجمعات



الفصل الاول:

المرحلة التقليدية واحزاب التجمعات

١ . المرحلة التقليدية :

أ- بدايات الحياة السياسية في "الاردن " :

لقد جرى الاعلان عن تأسيس إمارة شرقي الاردن برئاسة الامير عبد الله بن الحسين في اواخر آذار من عام ١٩٢١، ومن ثم صدرت الارادة الاميرية بتأليف اول حكومة اردنية (مجلس المشاورين) برئاسة السيد رشيد طليع بتاريخ ١١ نيسان ١٩٢١. وفي اول نيسان عام ١٩٢٣ تم تأليف مجلس للشورى برئاسة قاضي القضاة وكان من المتفق عليه بين الامير عبد الله وبريطانيا أن يعلن استقلال الامارة في ٢٣ أيار ١٩٢٣ ولكن ذلك لم يتم نتيجة اصرار بريطانيا على اخضاع الاردن للانتداب ، وكان بعد ذلك أن تم ترتيب العلاقة بين الطرفين على أن تتمتع امارة شرقي الاردن باستقلال اداري داخلي مع ارتباطها ببريطانيا في الشؤون الخارجية. وجاءت معاهدة ١٩٢٨ تجسيدا لهذه العلاقة .

وبعد ذلك صدر القانون الاساسي لشرقي الاردن في ١٦ نيسان ١٩٢٨ لينظم السلطات في النظام السياسي الاردني في مراحله الاولى. ولما كانت المؤسسات التنفيذية في الدولة قد نشأت قبل ذلك، بدا من الضروري أن يصار إلى تكوين مجلس نيابي، وفعلا جرى العمل من اجل انتخاب المجلس التشريعي الاول للامارة ، وبأشر اعماله في الثاني من نيسان ١٩٢٩ ، وكان مؤلفا من اعضاء منتخبين (*) عن مختلف مناطق

(*) حيث كان انتخابهم يتم على درجتين ، إذ كان الاهالي ينتخبون الاعضاء الثانويين الذين بدورهم ينتخبون المجلس التشريعي.

الدولة ، وذلك تطبيقاً لما جاء في القانون الأساسي، وبالذات ما جاء في المادة الخامسة والثلاثين ، من أن السلطة التشريعية تتأط بالمجلس التشريعي والأمير ، حيث يتم انتخاب أعضاء المجلس من ممثلي ألوية الأردن طبقاً لقانون الانتخاب الذي ينبغي أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات . فاستكملت الدولة بذلك كامل بنائها الدستوري (العرش) (Prince in Legislature) ، والحكومة ، والمجلس التشريعي ، والسلطة القضائية .

وعندما حصلت إمارة شرقي الأردن على استقلالها الكامل في ٢٥ أيار ١٩٤٦ وأصبحت تعرف باسم المملكة الأردنية الهاشمية كما جاء في دستور الاستقلال الصادر في ٢٧/١٢/١٩٤٦، أنيطت السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ، وكان مجلس الأمة في هذه المرة يتألف من مجلسي الأعيان والنواب.

وبعد وحدة الضفتين وصدر دستور عام ١٩٥٢ - وهو الدستور المعمول به حالياً - جاء في النص الصريح للمادة الأولى من الدستور أن (المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، ملكها لا يتجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه. والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي) وأن نظام الحكم النيابي يعتمد على وجود مجلس الأعيان ومجلس النواب (المادة ٦٢ من الدستور) .

يتضح مما سبق أن الأردن اختار النظام النيابي كنظام للحكم ، والنظام النيابي بحكم تعريفه يتضمن اعترافاً وقبولاً بوجود معارضة سياسية انطلاقاً من مبدأ حرية الرأي التي تعتبرها الدساتير حقاً أساسياً للمواطنين. وهذا ما التزمت به الدساتير الأردنية الثلاثة سالف الذكر، فقد جاء في القانون الأساسي في المادة الحادية عشرة منه أن "جميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً للقانون"^(١) . كما جاء في دستور الاستقلال في المادة السابعة عشرة منه " أن حرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان حق الإعراب عن فكره بالقول والكتابة في حدود القانون" وجاء كذلك في المادة الثامنة عشرة في الدستور نفسه أن "للأردنيين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات في حدود القانون"^(٢).

(١) ، (٢) لمزيد من التفصيل حول القانون الأساسي لشرقي الأردن ، ودستور الاستقلال ، يرجى الرجوع الى سالم الكسواني : مبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام الدستوري الاردني : ٣٠٣ وما بعدها ، وص ٣٣٠ وما بعدها .

أما دستور " دولة الوحدة " المعمول به الآن فقد نص صراحة في المادة السادسة عشرة منه :

١. للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.
 ٢. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور .
 ٣. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها .
- ويتبين في ضوء هذه الحقائق أن النظام السياسي الأردني هو نظام ليبرالي يضمن حرية الفرد بممارسة حقوقه السياسية بما تتضمنه من حرية الرأي والاجتماع والتنظيم .
- وإذا كان (القانون الأساسي) عام ١٩٢٨ ودستور عام ١٩٤٦ لم ينصا صراحة على تأليف الأحزاب كما هو الحال في دستور ١٩٥٢ إلا أن الجمع بين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات قد يعبر عن نية المشرع الأردني بالسماح بتنظيم العمل الجماعي السياسي في إطارات معينة، وهذا ما يفسره السماح بالمعارضة السياسية ، والسماح فيما بعد بتأليف الأحزاب باعتبارها جمعيات سياسية بالرغم من أن ترخيصها في البداية كان استنادا إلى أحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر في ٢٣ آب ١٩٠٩ .
- إذا لقد كان استكمال المؤسسات الإدارية في الأردن نقطة البداية في ممارسة العمل السياسي الشعبي بصورة شرعية ومنظمة ، وكانت أبرز صور التنظيم هي الأحزاب السياسية .
- وبعد هذا التمهيد للحياة السياسية في الأردن ، لا بد لنا من دراسة الظواهر التي طرأت على الحياة السياسية الأردنية ، وعاشت تطور النظام السياسي والوعي السياسي الشعبي ، وقد مثلها بشكل أساسي تطور حركة المعارضة التي أدت لاحقا إلى نشوء الأحزاب وتطورها في ظل الاطار الدستوري والشرعي .
- وسنتعرف فيما يلي على تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأردن إبان المرحلة التقليدية ، ومن ثم سنتعرف على الأحزاب التي نشأت لتمثل النشاط السياسي الأردني، وسنحاول بعد ذلك تقديم اجتهاد تقييمي لهذه المرحلة معتمدين على طبيعة ظروفها .

ب- تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأردن إبان المرحلة التقليدية :

تمثل هذه المرحلة بداية نشوء الدولة وترسيخ مؤسساتها اضافة الى تبلور تشكيل المجتمع السياسي الاردني. وحتى يمكن فهم التجربة الحزبية في الاردن في هذه المرحلة لابد من التعرف على الاوضاع الاجتماعية والسياسية التي عاشها الاردن وشكلت القاعدة التي عملت عليها الاحزاب السياسية. باعتبار ان نشوء اية ظاهرة سياسية وتطورها يخضع لمجمل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسود في مجتمع ما، حيث تعبر الظاهرة الحزبية كظاهرة سياسية عن صيغ العلاقات الناجمة عن هذه الاوضاع، كما تعكس مستوى الوعي وأنماط التفكير في المجتمع، بل وتجسد تناقض العقائد والتصورات التي تتبناها فئات بعينها داخل المجتمع.

وعند تأسيس الدولة الاردنية، في بداية العشرينات من هذا القرن، لم يكن هناك مجتمع سياسي اردني موحد الهوية ومحدد الاتجاه، ولم يكن مجتمعا متصلا حيث كانت وحداته الاساسية : القبيلة والقرية وعددا قليلا من الحواضر المشدودة الى المراكز الحضارية العريقة التي تحيط بها من جميع الاتجاهات، فبعضها يجذب الى مكة عاصمة المسلمين ، وبعضها الاخر الى القدس مدينة المعراج، وكثير منها الى دمشق عاصمة الامويين، واقل من ذلك الى بغداد عاصمة العباسيين .

لذلك ترافق نشوء الدولة مع صياغة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتأطيرها في مشروع كبير يستهدف بناء دولة جديدة تطمح الى الحداثة والقوة والريادة .

فعلى الصعيد الاجتماعي عملت الدولة منذ البداية على استيعاب القبائل في النظام

العام وادخالها كقوة في النضال من اجل الاستقلال وحماية امن الدولة. فنشأ نوع من العلاقة الخاصة بين العائلة الحاكمة (القيادة السياسية للدولة) والقبائل (البدو قوة امن الدولة). وقد ساهمت القيم البدوية الاصلية (النخوة والشجاعة والوفاء) في خلق تلك العلاقة وتوطيدها، بغض النظر عن كون رأس الدولة يمثل زعيم القبيلة الممتدة، او كونه يترأس جهازا بيروقراطيا كبيرا هو الدولة، فالأمير هو الزعيم والشيخ والحاكم والحكيم، والقبيلة هي الاسرة والسند والقوة .

أما القرية التي لم تكن تختلف جوهريا عن القبيلة الا بنشاطها الاقتصادي القائم على الزراعة، وضيق وحدتها الاجتماعية المتمثلة بالعشيرة، فقد طوعت للنظام العام ، فتحول اتجاهها نحو العاصمة التي أخذت تكبر بسرعة مجسدة سيادة الدولة المركزية على مختلف المناطق لتشجيع الاستقرار، وتقرض القانون في مجتمع بدأ مسيرة التحديث.

وما إن توطدت اركان الدولة، حتى أخذ دورها بالتعاظم، وانجازاتها بالتزايد. واتجه المجتمع نحو الاندماج. فتداخلت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واخذت الحدود القائمة تقليديا بين البادية والقرية والمدينة تتداعى لمصلحة علاقات السلطة التي يمثلها النظام السياسي. فترتب على ذلك انتهاء العزلة، وحلت ظاهرة الاعتماد المتبادل والتعاون محل نزعة الاكتفاء الذاتي والاستقلالية التي كانت تسود في المجتمعات الصغيرة (الحواضر والقرى). وترافق ذلك مع سياسة توطين البدو واستقرارهم وادخالهم في المجتمع الاكبر، كما ازدادت الهجرة من الريف الى المدينة بشكل أدى الى نشوء طبقة من الفلاحين والعمال، حيث تحول عمال الارض الى عمال انشاءات بالدرجة الاولى، ثم الى مستخدمين في مؤسسات الدولة التي كانت تدار في البداية من قبل غير الاردنيين .

ومع تزايد حركة التعليم تزايد عدد الاردنيين العاملين في الجهاز البيروقراطي للدولة بحيث اصبحوا يشكلون نواة لطبقة يمكن ان نسميها: - "البرجوازية الصغيرة".

ومع تنامي دور الدولة في صياغة المجتمع اخذت ملامحه تقترب شيئا فشيئا من مجتمع الطبقات. ولم تعد القبيلة والعشيرة تشكلان الاساس الاهم في النظام الاجتماعي والسياسي.

اما على صعيد الاوضاع الاقتصادية فقد كانت اكثر تعقيدا، فالاقتصاد المعيشي الذي كان يسود مختلف انحاء الاردن، رعويا كان ام زراعيا، لم يكن قادرا على توفير فائض قابل للتصدير. كما ان ندرة الموارد الطبيعية في البلاد لم تسمح ببناء اقتصاد انتاجي، او صناعي مهم. فضلا عن ان حجم السكان ونمط استهلاكهم البسيط لم يكن يشكل سوقا لصناعة محلية او اجنبية .

وفي مثل هذه الظروف ، وامام مواجهة الدولة لمسؤولياتها، كان لا بد من المساعدة الاجنبية. وقد ترتب على هذه المساعدة نتيجتان مهمتان:

الاولى: انها ربطت النظام الداخلي للمجتمع بالنظام الدولي (الغربي بالذات) وفرضت حالة من التبعية الاقتصادية لا مناص عنها.

الثانية: انها جعلت من الدولة المؤسسة الاقتصادية الاضخم وربما الوحيدة. وبما ان الدولة - بحكم التعريف - هي مؤسسة المؤسسات، واكبر جهاز للاستخدام، فقد كانت النتيجة الرئيسية لهذا الدور ان ارتبطت الاوضاع الاقتصادية للسكان في الاردن بالوظيفة البيروقراطية وامتيازاتها. مما ساهم في احداث تغيير في البنى الاجتماعية، واصبح الدخل من الوظيفة اساسا للتشكل الطبقي لا سيما الطبقة الوسطى.

اما من الناحية السياسية فلقد كان للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية اثر واضح في الثقافة السياسية السائدة في حينه. فقد كان مفهوما منذ البداية ان القيادة السياسية في الاردن تمثل قيادة الثورة العربية الكبرى ببعدها القومي. وكان لا بد من تجسيد هذا البعد فكريا وممارسة. فبدأت الافكار الوطنية والقومية تتبلور الى جانب الثقافة الدينية السائدة. كما ظهر من بين ثنايا المجتمع القبلي والتقليدي المحافظ فئات طموحة، تهتم بالمشاركة السياسية وتدعو لها. وتناقش القضايا العامة بصورة اكثر وضوحا وعمقا. كما ابتعدت عن ولائها التقليدي للشيخ أو الباشا لتلتفت حول الرموز الوطنية . وكانت السيطرة البريطانية على الامارة في أولى مراحل نشوئها سببا في توجيه هذه الفئات نحو المعارضة السياسية. كما ساهم الحس الديمقراطي للأمير عبد الله مؤسس الدولة وقائدها الى نشوء هذه المعارضة بشكل ايجابي، وبما يخدم مصلحة الوطن والشعب. فقد كان سموه يقف الى جانب المعارضة ضد الهيمنة البريطانية، ويستجيب لها ويتقبلها اذا كانت موجهة الى نظامه او الى سياسته، مما أتاح الفرصة لسيادة مناخ ديمقراطي (تسامحي) يقوم على الثقة والولاء.

وقد تطورت المعارضة نفسها في هذا المناخ، فكان من الممكن ان تبدأ بشخص يمثل موقفا سياسيا خاصا لتنتهي بمؤتمر يناقش موقفا سياسيا عاما، وقد تتجدد المؤتمرات وينبثق عنها تجمع أو " حزب " .

ج - تطور حركة المعارضة السياسية في الاردن :

كان الملك عبد الله بن الحسين سياسيا حاذقا، يقوم اسلوبه على مبدأ " الشورى في الامر " وقد ساعدت فطرته الاصيلية على خلق "مناخ معتدل" للعمل السياسي الداخلي. ونظرا لبساطة تركيب المجتمع الاردني، وخاصة في بداية تأسيس الدولة ، نشأت علاقة خاصة بين الحاكم والمحكوم، فبعد تجاوز العقبات الداخلية التي اعترضت نشوء الامارة، واستقرار الامر نهائيا لمصلحة الحكومة المركزية في عمان، بدأت تفاعلات السياسة الداخلية تضطرم حول مجموعة من المحاور:

أولا : تكوين الدولة وأجهزتها المختلفة، وما هو دور الشعب الاردني في هذا المشروع؟
ثانيا : محور العلاقات مع بريطانيا، ما هي طبيعتها ؟ وآثارها على الشعب الاردني ومن بعده على الامة العربية ؟

ثالثا : محور الحياة السياسية الداخلية والتنمية .

وقد نشأ حول هذه "الموضوعات " المحاور ، نوع من الحوار، الذي ما لبث ان تطور الى جدل سياسي اكثر حدة واقل مودة، ليصبح مع تطور الحياة النيابية معارضة سياسية اكثر تحديدا واوسع نطاقا، واستطاعت حركة المعارضة ان تصوغ مطالبها بخصوص هذه الموضوعات في جملة أهداف أهمها:

١. الوقوف الى جانب الامير في معارضة السيطرة البريطانية على البلاد، ومقاومة المخططات الصهيونية وأهدافها.
 ٢. الدعوة الى الوحدة العربية او الى التقارب العربي.
 ٣. مطالبة الحكومة بالعمل على تطوير البلاد وتنميتها في مختلف المجالات.
 ٤. المطالبة بتنشيط الحياة السياسية وتوسيع المشاركة فيها باتجاه ديمقراطي يقوم على احترام الحريات الاساسية للمواطنين .
 ٥. "أردنة" اجهزة الدولة واحترام حق الاردنيين في ادارة شؤون بلادهم.
- وقد استخدمت المعارضة مختلف الوسائل لايصال صوتها الى المراجع المختصة ، فقد كانت العرائض تقدم للأمير او لحكومته، وبعضها يوجه الى سلطات الانتداب،

وأحيانا كانت تعقد المؤتمرات لمناقشة القضايا العامة من قبل الفعاليات السياسية والاجتماعية في الدولة. وفي مراحل متقدمة كانت المعارضة تنظم عملها فتؤسس احزابا تقوم على مجموعة من المبادئ او المطالب.

ولايضاح عمل المعارضة السياسية في الاردن، لا بد من الاشارة الى بعض المؤتمرات التي عقدتها في بداية نشاطها السياسي، ومن ثم سنأتي للحديث عن الاحزاب التي مثلتها في مواضع اخرى من هذه الدراسة.

المؤتمرات :

كان من ابرز نشاطات المعارضة السياسية في مراحل عملها الاولى انعقاد خمسة مؤتمرات شعبية عامة او نخبوية تضم زعماء الحركة الوطنية، وهذه نبذة موجزة عنها:

المؤتمر الأول:

عقد المؤتمر الاول للمعارضة السياسية في الاردن اثر التوقيع على المعاهدة البريطانية الاردنية لعام ١٩٢٨، وما تلا ذلك من إجراءات منها صدور " القانون الاساسي لشرق الاردن " الذي اعتبرته المعارضة قاصرا عن تحقيق ارادة الشعب بالحرية والاستقلال.

وعقد المؤتمر في عمان برئاسة حسين الطراونة، وحضور ١٥٠ مندوبا من مختلف مناطق الاردن، وذلك في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٢٨. وبعد المناقشات التي دارت فيه، صدر في نهايته " الميثاق الوطني الاردني"^(١) ، الذي تضمن مجموعة كبيرة ومفصلة من المبادئ والاهداف. وكانت مبادئه تركز على عروبة الاردن والشعب الاردني، وعلى التزامه بالقضايا المصيرية للأمة العربية ، كما كانت تستهدف التحرر والاستقلال عن الهيمنة البريطانية واية صيغة استعمارية. اما المطالب فقد تناولت ضرورة الاعتماد على كفاءة ابناء البلاد لادارة شؤون دولتهم، وضرورة اجراء الانتخابات النيابية وفق قواعد

(١) يمكن الرجوع الى نص الميثاق في كتاب سليمان موسى ومنيب ماضي، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ٢٩١ وما بعدها ، كما ويفيد الكتاب نفسه في دراسة المعارضة الاردنية واتجاهاتها في عهد الامارة .

التمثيل الصحيح، كما أعلنت استنكارها لكل التشريعات الاستثنائية، وطالبت باعطاء المجلس النيابي صلاحية توقيع اتفاقيات القروض، والموافقة على حق التصرف بالأراضي الاميرية.

وقد ندد المؤتمر بالحكومات غير الدستورية التي تخضع لارادة الانجليز، وطالب بأن تكون الحكومة مسؤولة امام المجلس النيابي، وبعث المؤتمر ببرقية احتجاج الى عصبة الامم، مبينا فيها عدم التزام بريطانيا بشروط الانتداب وسوء معاملتها للمواطنين الاردنيين.

ان مراجعة الميثاق الوطني لعام ١٩٢٨ توضح لنا مستوى الوعي الوطني والقومي الذي تحلت به المعارضة الاردنية ، ومدى التزام الذي أبدته ازاء القيادة الهاشمية للدولة.
المؤتمر الوطني الثاني:

في ١١ آذار ١٩٢٩ عقد زعماء الحركة الوطنية في الاردن مؤتمرهم الثاني لمقاطعة الانتخابات التي كانت عرضة للتدخل البريطاني، وقد جاء في مقررات المؤتمر مجموعة من المطالب التي تم تبليغها الى عصبة الامم ومنها:

- ١- استنكار سلوك ممثلي بريطانيا غير السليم في شرقي الاردن .
- ٢- استنكار مشروع المعاهدة البريطانية لعام ١٩٢٨ والذي كان مجحفا بحق الاردن والشعب الاردني.
- ٣- تأكيد الالتزام "بالميثاق الوطني" .
- ٤- المطالبة بلجنة دولية للتحقيق في الاوضاع السائدة في البلاد.

المؤتمر الوطني الثالث:

عقد هذا المؤتمر في اربد يوم ٢٥ أيار سنة ١٩٣٠، وبحث الاوضاع الداخلية والسياسات المتبعة، واستنكر الفوضى السياسية التي تعم البلاد نتيجة لسلوك الحكومة التي لم تكن - بنظر المؤتمر - حكومة دستورية مسؤولة ، فأصدر بيانا ادرج فيه مجموعة من المطالب تتعلق باصلاح الاوضاع الداخلية، وطالب باجراء انتخابات نيابية حرة.

المؤتمر الوطني الرابع:

- عقد في عمان يوم ١٥ آذار ١٩٣٢، وبعد البحث والمناقشة في اوضاع البلاد والاطار التي تتهدلها اصدر المؤتمر القرارات التالية:
١. عدم الاعتراف بالمعاهدة الاردنية البريطانية .
 ٢. المطالبة بانشاء حكومة دستورية.
 ٣. الاستغناء عن خدمات الموظفين المستعاريين.
 ٤. تخفيض الضرائب الى حد يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية للسكان.
 ٥. الغاء القوانين الاستثنائية.
 ٦. مقاومة كل مسعى يراد به ادخال الصهيونية الى المنطقة.
 ٧. مشاطرة البلاد العربية امانها في الاستقلال والتحرر.

المؤتمر الوطني الخامس :

عقد في عمان ٥ حزيران ١٩٣٣، واتخذ توصيات بتأليف حكومة وطنية مسؤولة تقوم بتعديل المعاهدة مع بريطانيا بما يضمن اكبر قسط من حقوق البلاد، واستنكر المؤتمر الدعاية الصهيونية ضد شعب الاردن، وطالب بوضع تشريع قطعي لمنع بيع الاراضي لليهود او التعامل معهم ومنعهم من الاقامة في الاردن.

ويمكن القول ان هذه المؤتمرات الوطنية كانت وسيلة لابرار رأي المعارضة في كثير من شؤون الدولة، كما تشير الى وجود الحريات السياسية، وقدر عال من مرونة الحكم وتسامحه، والاهم من ذلك انها ساهمت في درء الخطر الصهيوني عن الاردن بتوعية المواطنين حول اهداف الحركة الصهيونية ومخططاتها التي كان يمكن ان تؤدي الى وضع الاردن في حالة مشابهة لما حدث في فلسطين .

وكان لتزايد نشاط حركة المعارضة على المسرح السياسي اثر كبير في استقطاب بعض كبار موظفي الدولة وزعماء العشائر الى ساحتها، وتمكنت بعد ذلك من الدخول الى المجلس التشريعي بنائين هما : حسين الطراونة ، وعادل العظمة ، وبقي صوتها مسموعا فيه حتى عام ١٩٣٤، وفي تلك الاثناء اشتد الضغط عليها فاضطر زعيمها

الدكتور صبحي ابو غنيمة وبعض رفاقه الى الرحيل الى دمشق، حيث التف حوله مجموعة من الطلبة الاردنيين في جامعة دمشق لتصبح المعارضة اكثر قوة ووسع انتشارا . ولكن اعلان الاحكام العسكرية في المنطقة مع نشوب الحرب العالمية الثانية ادى الى اختفاء صوت المعارضة وخمودها.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تغير مركز بريطانيا الدولي، مما ساعد امارة شرقي الاردن في الحصول على استقلالها عام ١٩٤٦، واعلنت "المملكة الاردنية الهاشمية" وملكها الملك عبد الله بن الحسين، وبعد ذلك صدر دستور الاستقلال لعام ١٩٤٦. اما المعارضة فقد تمخضت عن ظهور ما يعرف بجماعة الشباب الاحرار، التي ركزت انتقاداتها على نصوص المعاهدة الاردنية البريطانية المعدلة باعتبارها لم تنته الهيمنة البريطانية على الاردن ، بالاضافة الى انتقاد بعض ما جاء في الدستور الجديد الذي لم يكن من وجهة نظرها ديموقراطيا بما يكفي، ونتيجة لذلك اصطدمت حركة المعارضة بحكومة توفيق ابو الهدي فسجن بعض اعضائها واغلق صحفها.

ولما جاء عام ١٩٤٨ وأنشئت دولة اسرائيل في فلسطين، وتم تشريد جزء كبير من الشعب الفلسطيني الى الاردن والدول العربية الاخرى، بدأت المعارضة بالدخول الى صفوف القوات المسلحة، وكان من أبرز اعضائها في حينه عبد الله التل، الذي نqm على الانجليز بسبب تواطئهم مع الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين^(١).

وبعد قيام وحدة الضفتين عام ١٩٥٠، طرأ تطور كبير على طبيعة الحياة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية ، فمن جهة اصبحت القضية الفلسطينية مركز النشاط السياسي للدولة، للحكومة كما للمعارضة. ومن جهة ثانية كانت الهزيمة قد ضاعفت حجم السكان نتيجة لخيبة الامل في مواجهة اسرائيل.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتبلور على الساحة الاردنية معارضة منظمة مثلتها الاحزاب السياسية العقائدية، القومية او الدينية او الماركسية. وفي خضم هذا التطور المتسارع للأحداث، وقبل ان يصدر دستور دولة الوحدة اغتيل الملك عبد الله بن الحسين في

(١) مقابلة مع السيد عبد الله التل يوم ١٥/٥/١٩٧٢ في منزله في عمان.

القدس ، وتولى العرش من بعده ابنه الملك طلال الذي اصدر دستور عام ١٩٥٢ المعمول به الآن. ونظرا لظروفه الصحية لم يتمكن من الاستمرار في تحمل مسؤولية الحكم، فتم اعفاؤه من المسؤولية لولي عهده الملك حسين، وفي عهده دخل الاردن مرحلته الحديثة في التطور والتقدم والنماء.

طغت هذه الاحداث المهمة في مصير الدولة الاردنية على نشاطات المعارضة في تلك الفترة، الا ان استقرار الاوضاع واعادة التوازن السياسي بتسلم الملك حسين عرش البلاد في ايار ١٩٥٣، سمح بممارسة محدودة للأحزاب، فعملت على تنظيم نفسها اما بانشاء احزاب سياسية اردنية كالحزب الوطني الاشتراكي، وحزب الامة ، والحزب العربي الدستوري، وسيأتي الحديث عنها في مبحث احزاب التجمعات، واما بالانضمام الى الاحزاب العقائدية القومية والدينية ، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

ان تقويم حركة المعارضة الاردنية التي نشأت مع نشوء الدولة الاردنية وتطور مؤسساتها يكشف عن ان طبيعة هذه المعارضة عكست طبيعة الحياة البدوية او الريفية البسيطة وما يلزمها من حرية فطرية تتجاوز المحددات التي تضعها النظم السياسية الحديثة، ولكن معظمها كان - في الوقت نفسه - على ولاء تام للنظام وللقيادة السياسية ، كما لم يكن من دأبها ان تثير القلاقل والاضطرابات في البلاد، الا ان الظروف التي رافقت انشاء الامارة الاردنية واعتمادها على المعونة الخارجية، ادت الى زيادة النفوذ الاجنبي على الدولة، فتسبب ذلك في خلق تناقض بين الحكومة وزعماء الشعب المعارضين حرصا من هؤلاء القبائل او العشائر الاردنية لم تكن تسمح لهم بالرضوخ لسلطان غيرهم، لذلك لم يتعمق لديهم - وخاصة في بداية الامر - الولاء للحاكم او الدولة بحيث يجعلهم يتنازلون عن مركزهم المعنوي العشائري.

وأخيراً، يمكن القول بأن المعارضة في الاردن قادها زعماء العشائر، وكانت تميل حيث يميل الزعيم، "وكانت قصيرة النفس تتفعل بقوة اللحظة، وما تلبث ان تخمد بعد حين" ومع ذلك فقد عملت على خلق الظروف التي أدت - في فترة لاحقة - الى بناء مؤسسات اكثر رقياً وتعقيداً.

فظهر في هذه المرحلة عدد كبير من الاحزاب التي يمكن مقارنتها بأحزاب اللجان،

وقد شملت مختلف الفئات النشطة سياسيا في تلك المرحلة. حيث وجدت النخبة الارستقراطية مثل كبار الملاك والزعامات التقليدية الى جانب فئات اجتماعية قيد التشكيل كالبرجوازية الصغيرة ذات الاصول الفلاحية. ومن خلال التنظيم الحزبي البسيط ادت التفاعلات السياسية الى تكوين مجتمع سياسي ينمو باطراد. وبعرض بسيط للأحزاب السياسية غير العقائدية يمكننا متابعة تطور التجربة الحزبية في الاردن منذ بداياتها الاولى. ويمكن ان نسمي هذه الاحزاب " احزاب التجمعات (البرامجية)".

٢. احزاب التجمعات (البرامجية):

عرف الاردن ابان المراحل الاولى من حياته السياسية مجموعة من الاحزاب التي أنشأها عدد من اعيان البلاد، ككبار ملاك الاراضي والزعماء العشائريين التقليديين، وابناء الطبقة " البرجوازية الكبرى" ان صح التعبير، حيث سيطرت هذه الفئات على الحياة السياسية منذ البداية وحتى مطلع الخمسينات حين برزت الاحزاب العقائدية التي اعتمدت على "البرجوازية الصغيرة" وبقية فئات الطبقة الوسطى. لقد عكست هذه الاحزاب على بساطة تكوينها اهتمامات الشعب الاردني وقضاياها، كما عبرت عن حيوية هذا الشعب وتطلعه لممارسة الحياة الديمقراطية. ومع انها كانت ذات طبيعة محافظة غير ثورية ، وبعضها كان انتماءه اقليميا، الا انها سعت للإصلاح والتغيير، ونادت بالوحدة العربية والتحرر. وعلى الرغم من انها لم تكن تتبنى عقائد سياسية شاملة متكاملة او واضحة الا انها كانت تعبر عن مواقف مبدئية ازاء القضايا الاساسية التي تعاملت معها، كقضية الاستقلال عن السيطرة البريطانية، وقضايا الحرية، والحريات الشخصية والسياسية. اما من حيث بناؤها التنظيمي ، فقد اتسم بالبساطة، حيث اعتمدت عضويتها على الاشخاص ذوي المراكز والمنتفعين سياسيا واجتماعيا ، مما جعلها ذات تنظيم افقي وفوقي لا يساعدها على التوسع والبقاء، وكانت شبه بعيدة عن عامة الناس.

ومن اهم هذه الاحزاب:

أ- حزب الاستقلال :

تأسس هذا الحزب عام ١٩١٩م بعد ان تولى الملك فيصل الاول عرش سوريا، وكان اعضاؤه المؤسسون من اعضاء جمعية العربية الفتاة التي أسسها ثلاثة من الشبان العرب هم رستم حيدر، واحمد قدري وعوني عبد الهادي.^(١)

وساهم الاستقاليون في اقامة حكم الملك فيصل في سوريا، حيث كانوا من رواد القومية العربية، ويؤمنون بالكفاح المسلح لمقاومة الاحتلال الاجنبي. ولما انتهى حكم الملك فيصل في دمشق تعرض الاستقاليون للاضطهاد من قبل الفرنسيين فلجأوا الى الاردن حيث استقبلهم الامير عبد الله واحسن وفادتهم. كما ساهموا في بناء الدولة الاردنية الفتية. وكان السيد رشيد طليع اول رئيس حكومة اردنية من بينهم^(٢).

اما في الاردن فقد انضم الى الحزب مجموعة من الشخصيات الاردنية التزاما منهم بالافكار التي جمعت اعضاء حزب الاستقلال. وكان من بين هؤلاء، السادة : راشد الخزاعي، ومثقال الفايز ، وسليمان السوداني، وسالم الهنداوي ، وتركى الكايد، وسعيد خير، وطاهر الحقة، وحديثة الخريشة^(٣).

ولما شعرت السلطات البريطانية بتزايد نشاط الاستقاليين في الاردن وانضمام اعضاء اردنيين الى الحزب، بدأت تضغط على الحكومة الاردنية لانهاء خدماتهم في الاردن ومن ثم اخراجهم خارج البلاد. ولما وقعت حوادث العنف في حوران ضد الفرنسيين، وجدها الانجليز فرصة مناسبة لاجراج من تبقى من اعضاء الاستقلال. فغادر هؤلاء عام ١٩٢٣ الى الحجاز ثم الى مصر، او العراق. وبذلك انتهى حزب الاستقلال في الاردن. ولكن

(١) اما بقية الاعضاء فهم : احمد مريود ، عادل ارسلان ، احمد حلمي ، عادل العظمة ، ابراهيم هاشم ، عوني القضماني ، فؤاد سليم، احمد ابو راس ، محمد علي العجلوني ، صبحي العمري، سعيد عمون ، محمود الهندي ، نبيه العظمة ، سامي السراج، مسلم العطار، عثمان قاسم ، وقد عمل معظمهم في اجهزة الحكومة الاردنية ضباطا في الجيش العربي الاردني.

(٢) سليمان موسى ، الحركة العربية المرحلة الاولى : ٣٣ .

(٣) يمثل هؤلاء السادة الزعامات المحلية في مناطق مختلفة من الاردن وخاصة الشمال والوسط .

عوني عبد الهادي أنشأ حزب استقلال عربي من فلسطين في كانون الاول سنة ١٩٣١^(١).

ب- حزب الشعب الاردني:

هو اول الاحزاب السياسية في شرقي الاردن، وتأسس في آذار ١٩٢٧ استنادا الى احكام قانون الجمعيات العثماني الصادر في آب ١٩٠٩ . حيث كان معمولا به في الاردن لتنظيم رخص الجمعيات والاحزاب. وقد اسسه السادة : هاشم خير الذي كان رئيسا له، وشمس الدين سامي وطاهر الجقة ونظمي عبد الهادي وطارق سليمان وسليمان السوداني وعبد الهادي الشمايلة وتوفيق النجداوي كأعضاء^(٢).

اما برنامج الحزب فكان يعتمد وفق ما ورد في نظامه الاساسي على ما يلي:

١. العمل على استقلال البلاد بالطرق المشروعة .
 ٢. العمل على تحسين الاوضاع الزراعية والاقتصادية.
 ٣. حماية الحريات الشخصية، وحق الملكية وحرية الاديان والمذاهب.
 ٤. العمل على تأكيد الوحدة الوطنية بالمساواة والاخاء بين المواطنين.
- وعندما اعلن عن توقيع المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٢٨، انخرط اعضاء الحزب في تيار المعارضة الوطنية ثم استقال معظم المنتسبين اليه فانتهى عام ١٩٣٠.

ج- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني:

وبعد صدور ميثاق المؤتمر الوطني الاول الذي عقد في عمان اثر توقيع المعاهدة الاردنية

(١) عبد الوهاب الكيالي ، تاريخ فلسطين الحديث : ٢٦٦ وما بعدها .

(٢) انضم اليهم لاحقا: سعيد المفتي ، سعيد الكردي ، حسن الشربجي ، سعيد حلاوة، يوسف البليبيسي ، دليوان المجالي، حسن الطراونة، مصطفى المحيسن ، مثقال الفايز ، راشد الخزاعي، نمر الحمود ، محمد المحيسن ، فواز النابلسي (سليمان موسى ، تاريخ الاردن: ٣٢١).

البريطانية لعام ١٩٢٨ ، رأى المؤتمرون ان ينظموا انفسهم في حزب سياسي يتبنى المبادئ الواردة في الميثاق ويعمل على تحقيقها، فتأسس هذا الحزب في ١٠ نيسان ١٩٢٩، كجمعية سياسية مهمتها متابعة المبادئ والتوصيات الواردة في الميثاق، والتي منها المحافظة على استقلال البلاد ، والعمل على انهاء الهيمنة الاجنبية المتمثلة بالانتداب والمعاهدة، بالإضافة للعمل من اجل توحيد الجهود القومية والسياسية العربية، وتحقيق مطالب العروبة^(١).

وكان من اعضاء هذا الحزب البارزين ، حسين الطراونة رئيسا له، وهاشم خير نائبا للرئيس، وطاهر الجقة سكرتيرا، وسليم البخيت وايوب فاخر وسليمان السوداني ونمر الحمود ومصطفى المحيسن وعلي الكردي والدكتور صبحي ابو غنيمة وعادل العظمة، وقد تعرض اعضاءه خاصة حسين الطراونة والدكتور ابو غنيمة وطاهر الجقة، وعادل العظمة الى العقاب والارهاب من قبل سلطات الانتداب البريطاني نتيجة لمواقفهم الوطنية^(٢).

وقد كان للحزب، صحيفة اسبوعية اسمها " الميثاق" ويرأس تحريرها الدكتور ابو غنيمة، ويساعده الاستاذ عادل العظمة. ولم يصدر منها الا بضعة اعداد في آب ١٩٣٣^(٣). ولكن الحزب ظل يقود حركة المعارضة حتى توقف نشاط اعضاءه عام ١٩٣٤.

د- الحزب الحر المعتدل :

تأسس هذا الحزب في حزيران ١٩٣٠ بهدف الوصول الى تعديل المعاهدة الاردنية البريطانية بما يكفل السيادة الوطنية للأردن. وجعل السلطين التنفيذية والتشريعية مسؤولتين مسؤولية مشتركة، كما طالب بالحفاظ على الحريات الشخصية بانواعها. اما

(١) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٢٢٥.

(٢) انسحب السيد هاشم خير عام ١٩٣٠ ، وعين طاهر الجقة رئيسا لبلدية العاصمة.

(٣) الميثاق : صدر العدد الاول في آب ١٩٣٣، ولا يوجد منها اية اعداد في الوقت الحاضر. وهذا ما بينه الاستاذ سليمان موسى في مقاله تحت عنوان "الصحافة الاردنية في اربعين عاما" ونشرته مجلة "رسالة عمان" في عددها السادس في ١ / ث ١ / ص ١٩ ، كما اتصل الباحث بعائلة رئيس التحرير ولم يجد لديهم اية اعداد منها.

أعضاؤه فمنهم: رفيفان المجالي، رئيسا للحزب، وهاشم خير نائباً للرئيس، ومحمود الحسين ومحمد الانسي، ونظمي عبد الهادي. ولم يعمر هذا الحزب طويلا نظرا لقلّة اعضائه مقارنة بغاياته. وهو يبدو كنتكل ليس الا^(١).

هـ - حزب التضامن الاردني:

كان اعتماد الادارة الاردنية ، في المراحل الاولى من تأسيس الامارة ، على مجموعة من ابناء الاقطار العربية المجاورة سببا في اثاره حساسية اقليمية في اوساط الاردنيين. فقد لوحظ ان بعض الموظفين يستغلون نفوذهم ويسئون التصرف مما جعلهم موضع تذمر واحتجاج من قبل المواطنين. ولا شك ايضا في ان رجال الادارة الانجليز قد لعبوا دورا مهما سواء في سلوكهم الاداري المتسلط ام في تغذية اسباب الخلاف بين المواطنين اردنيين او عربا.

وعلى الرغم من ندرة المتعلمين الاردنيين في ذلك الوقت الا انهم كانوا يعتقدون بأن إدارة الدولة من حقهم ، وان احتلال المراكز الادارية العليا من قبل الطارئین على البلاد يضيع عليهم فرص التقدم في الخدمة العامة .

وانطلاقا من هذا الشعور تداعى نفر من الاردنيين لتأسيس حزب سياسي تقوم مبادؤه وأهدافه على خدمة ابناء شرقي الاردن الذين يقطنون البلاد قبل عام ١٩٢٢، والعمل على تأكيد حقوقهم وتنظيمهم ونشر الثقافة الحديثة بينهم. وسمي هذا الحزب بـ " حزب التضامن الاردني " وكان تأسيسه في ٢٤ آذار ١٩٣٣ . اما أعضاؤه المؤسسون فهم السادة : متقال الفايز، ورفيفان المجالي، ومحمد السعد، وسعيد ابو جابر، وسلطي الابراهيم، وقاسم الهنداوي، ونجيب ابو الشعر، وحديثة الخريشة، وشمس الدين سامي، وصالح العوران، ومترى الزريقات، وهاشم خير، واحمد الصعوب.

ويلاحظ انهم يمثلون فئات المواطنين الاردنيين في الشمال والوسط والجنوب، مما يؤكد الصبغة الاقليمية لهذا الحزب، ولكن حزبا كهذا لم يكن متوقعا له ان يستمر

(١) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٢٢٦ .

لمدة طويلة، وان يلقي قبولا عاما، فحقائق الواقع لم تكن تساعد على اتجاهاته فإمارة شرقي الاردن كانت تمثل اساسا ثورة قومية، وكان مبرر استخدام العرب في الوظائف الرسمية، هو التفافهم حول قيادة الامير عبد الله من اجل هدف الاستمرار في الثورة. كما لم يكن يتوافر في الاردن في ذلك الوقت العدد الكافي من المتعلمين القادرين على ادارة الدولة، وبإمكانهم ان يحلوا مكان غيرهم من العرب، واخيرا: كانت السلطات الحقيقية تتركز بأيدي ممثلي ادارة الانتداب البريطاني التي كان من مصلحتها الصاق تهم الفساد الاداري بالعرب للتفريق فيما بينهم. وكانت تستثني الاردنيين من الوظائف العامة بقصد تكريس هيمنتها اطول فترة ممكنة، لذلك انتهى الحزب بعد فترة وجيزة بانسحاب اعضائه، او بانضمامهم الى احزاب اخرى.

و- حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الاردني العام:

- تأسس هذا الحزب في ٦ آب ١٩٣٣ ، وكان قد انبثق عن المؤتمر الوطني الخامس الذي عقد في عمان يوم ٥ حزيران ١٩٣٣ ، حيث اوصى المؤتمر بتأسيس حزب سياسي يتولى مسؤولية متابعة مقررات المؤتمر، في اطار المبادئ التالية:
١. التمسك بالنظام السياسي والاخلاص لامير البلاد المعظم.
 ٢. استنكار الحركة الصهيونية والعمل على مقاومتها وعدم التعامل مع اليهود .
 ٣. العمل على تبني سياسات اصلاحية داخلية تتعلق بالسياسة الضريبية والسياسة الزراعية والتعليم والاستخدام.
 ٤. العمل على تأكيد الوحدة الوطنية.

وكانت قيادة الحزب تتألف من السادة :

ناجي العزام رئيسا ، سعيد الصليبي نائبا للرئيس، ومصطفى المحيسن نائبا ثانيا للرئيس، وسعيد المفتي سكرتيرا، ونجيب الشريدة سكرتيرا ثانيا، اما اعضاء الحزب فمنهم السادة: علي خلقي ، وقاسم الهنداوي ، وعبد الله الشريدة، ومحمود الفنيش، ومحمد الامين ، وفايز المجالي، وصالح العوران، وسليمان بن طريف، وظاهر الذياب ، وحديثة الخريشة، وحمد بن جازي ، وهاشم خير ، والخوري ايوب ، ومطلق ابو الغنم

وسعيد حلاوة ، و طاهر المحمد .

وقد انحل هذا الحزب من تلقاء نفسه بعد استقالة رئيسه ناجي العزام في ١٩٣٤/١٠/١٨ . ويلاحظ انه كان بمثابة لجنة تنفيذية مؤقتة للمؤتمر يتوقف نشاطه بعد مدة معينة^(١).

ز- حزب الاخاء الاردني:

تأسس هذا الحزب في ١٩٣٧/٩/٢٥ ، واشترط ان يكون مركزه عمان. وكان قومي التوجه يسعى الى التعاون مع الدول العربية ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، ويعمل من اجل الوحدة العربية. وكان على وفاق تام مع الحكومة. اما أعضاؤه فهم السادة : رفيفان المجالي ، وماجد العدوان، وجميل المجالي ، ومثقال الفايز ، وصالح العوران، وصبري الطباع، وموسى المعايطة، ومحمود كريشان ، وسعود النابلسي، وعبد الله الشريدة ، وفلاح الظاهر، وحمد بن جازي، وعطوي عرجان، وخشمان ابو كركي ، ويوسف البليبيسي ، وعودة القرعان، وحسن العطوي^(٢).

ح- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاردني:

تأسس هذا الحزب عام ١٩٤٤ ، وانحل في العام نفسه، ومن أعضائه السادة : محمد علي العجلوني، وفوزي المفتي ، وعبد الرحمن عبد المهدي خليفة، وحمد الصفدي ، وسليم البخيت ، وعبد الرحمن الواكد، وشفيق رشيدات، ووحيد العوران، ووصفي ميرزا، وكمال الجبوسي، وكان آخر الاحزاب التي نشأت في عهد الامارة قبل الاستقلال^(٣).

(١) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٣٣٠

(٢) المرجع نفسه : ٣٦١

(٣) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٣٩٥ .

ط- حزب النهضة العربية :

تأسس هذا الحزب في ٧ أيار ١٩٤٧ بعد الاستقلال وصدور الدستور الثاني للدولة، وأريد به ان يكون شاهدا على المنهج الديمقراطي للحكم، وتقليدا للطريقة البريطانية (نظام الحزبين - الحكومة والمعارضة) فكانت اهدافه تتركز حول:

- ١- العمل على تحقيق اهداف الامارة القومية كما تراها الثورة العربية الكبرى. ومنها تحقيق مشروع سوريا الكبرى.
- ٢- العمل على تنمية البلاد سياسيا وثقافيا وزراعيًا واقتصاديًا واستغلال الموارد الطبيعية فيها.

وقد وجه الملك عبد الله رسالة تأييد لهذا الحزب نشرت في العدد الاول من جريدة الحزب حيث بدأت : "انعم به وبرجاله الخ" (١) .

وعقد الحزب مؤتمرا قوميا في ١٢ ايلول ١٩٤٧ لاقرار ميثاق وحدة سوريا الكبرى الصادر يوم ٨ آذار ١٩٢٠. واصر صحيفتين :

الاولى - الجهاد ، في عام ١٩٤٨ واشرف على تحريرها السيد هاشم خير. الثانية - النهضة في عام ١٩٤٩ واشرف على تحريرها السيد اسماعيل البليبيسي .

اما عضوية الحزب فقد شملت مجموعة كبيرة من الفعاليات الاقتصادية الاردنية، حيث كانت تتألف من السادة : هاشم خير رئيسا ،وعبد الله الكليب نائبا للرئيس، وصبحي زيد سكرتيرا، وسليم البخيت امينا للصندوق. اما الاعضاء فمنهم السادة : متقال الفايز ، وحسين الطراونة ، وصبري الطباع ، وعبد الرحمن رشيدات ، واحمد ماضي ، واسماعيل البليبيسي ، ووصفي ميرزا ، ومحمد المنور الحديد، ومحمد علي بدير، وجودت شعشاعة ، واحمد الحسين ، واحمد الحمود ، وسليمان السوداني ، وعلي النابلسي.

(١) نص الرسالة منشور في كتاب سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٤٣٦ .

وبعد وفاة رئيسه عام ١٩٤٨ خلفه السيد اسماعيل البليسي وبقي الحزب يواصل نشاطه حتى عام ١٩٥٠ حيث انحل من تلقاء نفسه^(١) .

ي- حزب الشعب الاردني^(٢) :

تأسس هذا الحزب في ايار ١٩٤٧، وغايته انهاض البلاد سياسيا وانهاشها اقتصاديا وتطويرها ثقافيا واجتماعيا. وكان يبشر بمبادئه والدعاية لاجرائه من خلال جريدة "الرائد" التي كان يحررها "امين ابو الشعر". وكان من المفروض ان يمثل هذا الحزب الحزب المعارض في نظام الحزبين حسب تصور الملك عبد الله.

ومن أعضائه السادة : عبد المهدي الشمايلة رئيسا ، ومحمد ناجي العزام، وتركبي الكايد، وشلاش المجالي، ومحمد السمرين ، ومرشد ابو سالم ، وفرح ابو جابر ، وطاهر الذياب، واحمد ابو راس، ومحمد الحباشنة ، وعيسى مدانات ، وفريوان المجالي، وناصر الطلاق.

وكانت الدعاية الشخصية^(٣) التي مارسها الحزب خدمة لاجرائه سببا في حله في تموز ١٩٤٧ بعد شهرين من تأسيسه ، فغادر أعضاؤه الى دمشق. ولكن في ١٥ تشرين اول ١٩٥٣ وبعد العمل بدستور ١٩٥٢ عاد الحزب الى الظهور مرة ثانية بترخيص من الحكومة، وبرئاسة عبد المهدي الشمايلة نفسه اضافة الى مجموعة من الاعضاء الجدد منهم: سليمان السوداني، وعيسى العوض ، وعبد الكريم الخص ، وقبلان الشهوان، وفايز العزام.

وحاول الحزب الاتصال بال جماهير، ودعوتها لتأييد مبادئه الاصلاحية ، ولكنه فشل في ذلك ففترق اعضاءه وانحل الحزب تلقائيا فيما بعد.

(١) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٤٣٥ .

(٢) كان ترخيص الحكومة لانشاء هذا الحزب اشارة للاتجاه الجديد نحو الديمقراطية الدستورية بعد الاستقلال .

(٣) نشرت جريدة الرائد على غلافها ان عبد المهدي الشمايلة رجل الساعة ، مما حدا بحكومة توفيق ابو الهدى الى اتخاذ قرار حل الحزب لان اساليبه تتناقض مع سلوك الاحزاب الراقية.

ك- حزب الاتحاد الوطني:

تأسس هذا الحزب في ٧ تشرين ثاني ١٩٥٢ ، بناء على ترخيص من الحكومة الاردنية، وجاء في نظامه الاساسي انه يسعى لتوطيد اركان الاستقلال والحرية، ورفع مستوى الشعب اجتماعيا واقتصاديا، كما يسعى لتحقيق الوحدة العربية.

وكان اعضاؤه المؤسسون هم السادة : فلاح المدداحة ، وحسن اليوسف ، ومحمد السعد، وسليمان خليل ، وعبد الله الكليب ، وفهمي العلمي ، وصبحي زيد الكيلاني^(١). ومع ان مبادئ الحزب تتفق والشعور العام للمواطنين الا انه لم يحظ باهتمامهم، ربما لان الاحزاب العقائدية بدأت بالنشاط وطرحت نفسها بصورة اكثر انقفا مع معتقدات الناس ومطالبهم.

وبعد ان انتهت الهيمنة البريطانية على الاردن، واعلن الاستقلال عام ١٩٤٦ ، نشط اشخاص المعارضة من الزعامات غير التقليدية لا سيما المثقفون منهم، وحاولوا تنظيم انفسهم في احزاب سياسية "تقدمية" متأثرين بالعقائد السياسية التي بدأت تتفاعل في المنطقة العربية عامة والمشرق العربي بصورة خاصة . ومع ان الحكومة تحفظت حول انشاء هذه الاحزاب في البداية الا انها قبلت نشاطاتها السياسية كأمر واقع، وخاصة بعد صدور دستور ١٩٥٢ . حيث رغب الاردنيون في انشاء احزاب اردنية الى جانب الاحزاب العقائدية ذات المنشأ الخارجي. وكان من هذه الاحزاب.

ل- الحزب العربي الاردني والجهة الوطنية:

في عام ١٩٤٦ تجمع حول زعيم المعارضة في حينه الدكتور صبحي ابو غنيمة مجموعة من المثقفين الاردنيين بهدف انشاء حزب سياسي يجمع المعارضة في اطار نظام برلماني ديمقراطي. فنشأ الحزب العربي الاردني من دون موافقة الحكومة، وكان من

(١) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٥٩٧

أعضائه السادة : علي مسمار ، وعبد الرحيم الواكد ، وسليمان النابلسي، وصبحي زيد، وميخائيل الفاخوري، وامين الخصاونة ، ومحمد القرعان ، وصلاح طوقان، وميخائيل الهلسة، ووصفي ميرزا ، وشفيق رشيدات^(١).

وكانت تجمعهم مجموعة من المطالب تم تحديدها على النحو التالي :

١. وضع دستور ديمقراطي من قبل هيئة تأسيسية وبناء على مبدأ الفصل بين السلطات.

٢. اجراء انتخابات نيابة حرة.

٣. ومن ثم تأليف حكومة منبثقة عن الشعب ومسؤولة امام المجلس النيابي.

٤. اطلاق الحريات العامة وحمايتها وشجب جميع القوانين الاستثنائية.

٥. الالتزام بميثاق الجامعة العربية.

٦. تعديل المعاهدة البريطانية الاردنية ، وانهاء آخر وجود بريطاني في الاردن .

وقد مثلت هذه المبادئ خطوة متقدمة في الوعي السياسي للمعارضة، حيث ربطت الاحتياجات الداخلية قانونية كانت ام سياسية بالمطالب السياسية الخاصة بالعلاقات الخارجية عربية وبريطانية، ولكن الموقف الصدامي الذي اتخذه هذا الحزب مع حكومة السيد توفيق ابو الهدى ادى الى اعتقال بعض اعضائه، مما سبب أثرا سلبية على قدرة الحزب على الاستمرار، ولكن بقي اعضاؤه على صلة حتى التأموا في جبهة وطنية واسعة نشأت ضمن ردود الافعال على قيام دولة اسرائيل وهجرة عرب فلسطين الى الاردن، وكان من أعضائها السادة : قدري طوقان، ويحيى حمودة ، وعبد القادر صالح، ورشاد مسودي ، وعبد الرحمن شقير، وابراهيم بكر ، وعبد المجيد ابو حجلة،ونبيه الرشيدات ، ومحمد يحيى ، وصالح عون الله ، وسليمان السوداني، وتركي الكايد، واحمد الحمود، وفائق وراد ، وفضل الطاهر ، ونمر حسن العزة ، ومحمود القاضي، وجوده شهوان، وجريس حمارنة ، وفخري مرقة ، ومحمد العبد خير الدين^(٢).

(١) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٥٩٩ .

(٢) مقابلة شخصية مع دولة الاستاذ سليمان النابلسي ١٩٧٢/٥/١١ في منزله في عمان .

ونظرا لان الجبهة تشتمل على مجموعة من ذوي الاتجاهات اليسارية الواضحة لم تقبل الحكومة الترخيص لاعضاءها بتكوين حزب سياسي، الا ان الدكتور عبد الرحمن شقير حصل على رخصة باصدار صحيفة اسبوعية ناطقة باسمهم، وتحمل الاسم نفسه (الجبهة) استمرت بالصدور في الفترة من ايار الى آب ١٩٥٤. ولما لم تكن "الجبهة الوطنية" منظمة تنظيما محكما، بقيت مجرد اطار يجمع اعضاء الحزب العربي ومن ناصرهم حتى تبلور تجمعهم على شكل حزب عرف "بالحزب الوطني الاشتراكي".

م- الحزب الوطني الاشتراكي^(١):

تأسس هذا الحزب في عمان بتاريخ ٧ تموز ١٩٥٤ ، وقد تالفت هيئته التأسيسية من السادة : هزاع المجالي، وعبد الحليم نمر ، وأنور الخطيب ، وحكمت المصري، وشفيق ارشيدات ، وكمال منكو ، وجريس هلسة ، وسعيد العزة ، ورشاد الخطيب ، وعبد الرحمن فرعون ، وحافظ حمد الله ،ونجيب الاحمد ، وصالح المعشر ، وعبد الفتاح درويش، وحنا عطا الله ، ورشاد طوقان، وانتخب السيد هزاع المجالي امينا للسر. واعتمد الحزب في بداية الامر على نفوذ اعضاءه كزعامات عشائرية ، ولم يكن لديه ايدولوجية سياسية محددة سوى رفع شعار الوحدة العربية والديمقراطية البرلمانية، على ان تبدأ بوحدة الاردن والعراق تحت راية الهاشميين ، تقديرا للدور الذي لعبه الجيشان الاردني والعراقي في المحافظة على فلسطين .

وقد نص دستور الحزب على ضرورة ضمان الحريات الاساسية للمواطنين والتزامه بالسعي لتحقيق اهدافه بالطرق السلمية. وكان له صحيفة اسبوعية ناطقة باسمه تعرف "بالميثاق" وفي تشرين الاول ١٩٥٤ استقال هزاع المجالي من الحزب، بسبب مشاركته في الحكومة . وخلفه في امانة سر الحزب سليمان النابلسي اثر عودته من لندن، وكان لتولي النابلسي زعامة الحزب اثر قوي في توجيهه نحو الناصرية ، في حين كان يمثل في السابق مجموعة غير متجانسة من مثقفي البلاد. وبذلك وطد الحزب علاقته مع مصر

(١) المقابلة السابقة نفسها مع دولة الأستاذ سليمان النابلسي .

واخذ يتقرب من الاتحاد السوفيتي. وعلى الصعيد الداخلي كان يتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الاردني. وظهر ذلك في انتخابات ١٩٥٦ حيث شكل مع هذه الاحزاب جبهة وطنية، وقدم للانتخابات اربعة عشر مرشحا نجح منهم احد عشر نائبا. هم السادة : عبد الحليم النمر ، وشفيق رشيدات، وصالح المعشر، وحكمت المصري ، وسعيد العزة ، ونجيب المصطفى الاحمد، ونعيم عبد الهادي، وحافظ الحمد الله ، وشراري بن داوود، ومحمد سالم الذويب ، وعبد القادر طاش. بينما لم ينجح سليمان النابلسي نفسه، ونعيم القسوس وائور الخطيب^(١).

ونتيجة لحصول الحزب وحلفائه على اغلبيه المقاعد في مجلس النواب تم تكليف السيد سليمان النابلسي بتأليف الحكومة في ٢٨/١٠/١٩٥٦. وقد تم في عهده توقيع اتفاقية التضامن العربي مع كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية ، بالاضافة الى وقوف الاردن الى جانب مصر في مواجهة العدوان الثلاثي. وتم ايضا انتهاء المعاهدة الاردنية البريطانية في ١٣/٣/١٩٥٧. ولكن تطور الاحداث لم يسمح باستمرار هذه الحكومة حيث برز الخلاف بين الحكومة من جهة والقصر من جهة اخرى^(٢). وقد أدى ذلك الى استقالة حكومة النابلسي في ٢٨/٤/١٩٥٧. وتلا ذلك تشكيل حكومة برئاسة حسين فخري الخالدي، ولكن هذه الحكومة لم تستمر نتيجة للأزمة السياسية التي حدثت في البلاد ، فاستقال الخالدي والفت الحكومة برئاسة ابراهيم هاشم، واعلنت تلك الحكومة الاحكام العرفية ، واصدرت قرارا بحل جميع الاحزاب السياسية في البلاد، ومنها الحزب الوطني الاشتراكي^(٣).

ن - حزب الامة :

تأسس هذا الحزب في عمان بتاريخ ٧/٧/١٩٥٤، وكانت اللجنة التنفيذية مشكلة من السيد سمير الرفاعي ، رئيسا ، و عبد المهدي الشمايلة ، وعبد الرحمن السكسك ،

(١) فيصل البطاينة ، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الاردن من تأسيس الدولة ، الجزء الاول : ٩٣/١ .

(٢) في حينها جرى الحديث عن محاولة انقلاب فاشلة قادها علي ابو نوار ، وجرى تطويق عمان بالمدركات بقيادة نذير رشيد .

(٣) دائرة المطبوعات والنشر ، الوزارات الاردنية في خمسين عاما : ٤٢ .

ووحيد العوران ، وموسى الكيالي ، وكامل عريقات ، واسماعيل البلبيسي ، وكان من اعضائه السادة : اسعد كمال ، وانور النشاشيبي ، وبشارة غصيب ، وسعيد علاء الدين ، و صبحي زيد الكيلاني، وعاكف الفايز ، وعمر مطر ، وفوزي جرار . واعتمدت مبادئ الحزب على مطالب عامة ، مثل تحرير الوطن العربي من النفوذ الاجنبي، وتحرير الارض المغتصبة ، وتأمين رفاهية الشعب الاردني ، وتوفير الجو الحر المستقل للنشاطات السياسية (١).

وبعد ثلاثة اشهر انسحب كل من اسماعيل البلبيسي، وكامل عريقات من عضوية اللجنة وحل محلهم السيد قاسم الهنداوي ، وعبد الرؤوف الفارس. ونظرا لأن مبادئه كانت فوق طاقة حزب سياسي بحجمه فإنه لم يستطع الاستمرار ، وحل نفسه في ١٤/١١/١٩٥٤ محتجا بكبت الحريات وتقييد الصحافة .

ص- الحزب العربي الدستوري :

تأسس هذا الحزب في ٢/٤/١٩٥٦، من السادة رياض المفلح ، واحمد الطراونة ، وعبد الله الكليب الشريدة ، وسليم البخيت ، ومحمود ابو الغنم ، واسماعيل حجازي ، وعبد الرؤوف الفارس، وانور نسيبة ،وانطون عطا الله ، وعبد الفتاح درويش ، وعيسى عقل، ومحمود كريشان ، وتوفيق قطان، وسليمان الخليل، وعبد الكريم الخص، وكامل عريقات، وعيسى قعوار ، ومحمد منور الحديد(٢).

وجاء في نظامه الاساسي انه يعمل للمصلحة العربية، وتحرير الارض المغتصبة والوطن العربي من النفوذ الاجنبي، ويعمل على رفع مستوى الفلاحين ، وقد حل الحزب في نيسان ١٩٥٧ مع بقية الاحزاب في المملكة .

(١) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٦٠١ .

(٢) المرجع نفسه : ٦٠٢ .

٣. تقويم تجربة احزاب التجمعات:

يتيح العرض المبسط والموجز الذي قدم في الصفحات السابقة حول احزاب التجمعات في الاردن ايراد بعض النقد حول هذه الاحزاب، فتعدها وقصر اعمارها، يظهر لنا مدى التشتت والاضطراب الذي كان ينتاب العمل السياسي الشعبي. كما ان طبيعة الاشخاص الذين شكلوا هذه الاحزاب وتنظيمها الافقي يعكسان واقع المجتمع السياسي الذي نشأت فيه، فاعتمادها على الزعامات التقليدية لتكون الطليعة السياسية التي تقود المجتمع نحو التحرر والتقدم، وافتقارها للعقيدة السياسية والتجربة العملية كانت من اسباب عجزها عن الاستمرار والتطور وتحمل مسؤولية بناء الدولة. واذا كان المجتمع بفطرته وبتكوينه النفسي والثقافي قد قبل دور الزعامات الى حين الا انه لم يلتف حولها ، فبقيت تنشط في العمل السياسي فوق سطح المجتمع، فلا هي سبرت اغواره وجندته لمصلحتها ولا استطاعت ان تؤثر على السلطة بشكل فعال وايجابي. فعاشت مرحلة طويلة تتفاعل فيما بينها. ينشأ حزب لتحديد موقف معين او خدمة لهدف معين وما يلبث ان ينحل وينضم اشخاصه الى حزب آخر مشابه للأول، وكأن المسألة "بحث عن الذات" في خضم الاحداث التي تتفاعل في المنطقة عامة وفي البلاد بخاصة.

وهذا كله من الاحزاب مجرد تجمعات شخصية محدودة ، اتسم سلوكها بالانفعال والارتجال، استجابة لاي حدث يهز المشاعر. وكثيرا ما كانت تعلن اهدافا اكبر من طاقاتها على تحمل المسؤولية فتضيع الممكن في طلب المستحيل.

ثم ان عدم صلة هذه الاحزاب بال جماهير ، جعلها محدودة الطاقة ، متقطعة الزخم، خصوصا مع الافتقار الى الوسائل الاعلامية ووسائل المواصلات والاتصالات، ودور النشر . اصف الى ذلك، آثار الهيمنة البريطانية على الاردن ، حيث لم تسمح بتطوير العمل السياسي الجماهيري المنظم، ولم تساعد في رفع المستوى الثقافي والاداري للمواطنين، بل على العكس لقد عملت ما وسعها الجهد للتأثير في ثقافة بعض البنى الاجتماعية بما يضمن تكريس وجودها المعنوي او الثقافي بعد رحيلها المادي عن البلاد.

وبالرغم من ذلك فان الاحزاب الاردنية على تعددها انما تدل على الرغبة في التنظيم

والحماس للعمل ، ولكن ظروفها الصعبة لم تسمح بذلك، حيث كان عليها ان تقارع وجودا أجنبيا، في الوقت الذي تعمل به من اجل المشاركة السياسية في البلاد. بيد ان تجربتها هذه لم تكن خالية من محاولة تقليد نظام الحكم البريطاني، دون الاخذ بعين الاعتبار القياس مع الفارق .

وخلاصة القول ، يستطيع المرء ان يصف ما سبق من الاحزاب الاردنية - مع قليل من الاستثناءات - بانها كانت احزابا شخصية غير عقائدية، ارتجالية غير مبرمجة او مدروسة ، مؤقتة غير مستمرة ، محدودة الفعالية والأثر غير منظمة وغير ثورية، ليست طليعية ولا جماهيرية ولكنها بسيطة التركيب سليمة الطوية نبيلة القصد متحمسة للمشاركة، وهي في مجملها تعكس طابع الاردن البسيط ونظام حكمه الذي كان بدوره يعتمد على شخصية الملك عبد الله القائد السياسي ، وهو الذي كان متميزا بديمقراطيته العفوية اكثر من اعتماده على نظريات في الحكم .

الفصل الثاني

المرحلة الحديثة والاحزاب العقائدية



الفصل الثاني :

المرحلة الحديثة والأحزاب العقائدية

١. المرحلة الحديثة :

بدأت تتضح معالم هذه المرحلة بحصول الاردن على الاستقلال عام ١٩٤٦، حيث اخذت علاقات السلطة داخل النظام السياسي في تحديد شكلها النهائي ، بعد تراجع النفوذ البريطاني عن مواقع صنع القرار. وتم تعريف الدولة بانها المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لدستور ١٩٤٦ ، ومن ثم استكمل هذا التعريف مضمونه الكامل بدستور ١٩٥٢ حيث عرف المملكة الاردنية الهاشمية بانها "دولة عربية والشعب الاردني جزء من الامة العربية ، ونظام الحكم نيابي ملكي وراثي" .

وكانت الفترة ما بين الاستقلال وصدر دستور ١٩٥٢ ، مرحلة مخاض وتبلور على جميع الاصعدة : فعلى الصعيد الدولي بدأ الاردن يأخذ موقعه في العالم كدولة مستقلة ، ليصبح فيما بعد عضوا في هيئة الامم المتحدة ، ويأشر سيادته الخارجية ، ويرسم سياسته الخارجية وفقا لمصالحه ومبادئه . وعلى الصعيد العربي بدأ الاردن يمارس دوره بنشاط فدخل في التفاعلات السياسية العربية من اوسع ابوابها ، حين اصبح الطرف المسؤول تحديدا عن القضية الفلسطينية بعد قيام وحدة الضفتين ، ولم تعد مهمته مواجهة الحركة الصهيونية والاستعمار الغربي الذي يدعمها فحسب ، وانما تبني المسؤولية الخاصة بتوحيد المواقف العربية ازاء القضية الفلسطينية وكيفية التعامل معها او معالجتها.

اما على الصعيد الداخلي الذي يشكل محور الحديث في هذا الجزء من الدراسة فقد اتخذ مسارا اختلطت فيه التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ليتجه بالاردن نحو تكوين المجتمع المدني الذي يقوم على زيادة المشاركة السياسية وتفعيل هذه المشاركة ، وذلك بما يمكن مختلف التكوينات المجتمعية من التأثير على صناعة القرارات وخاصة تلك التي تؤثر على الحياة المباشرة للمجتمع والمتعلقة بمصيره^(١).

(١) سعد الدين ابراهيم وآخرون ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي : ١٨٥ .

تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المرحلة الحديثة :

اتضح في الفصول السابقة من الدراسة ان القبيلة والعشيرة لم تعد الوحدات الرئيسية والوحيدة في المجتمع الاردني خلال تطوره في المرحلة التقليدية، بل ساهم التعليم والادارة في ايجاد فئات اخرى تنتمي غالبا الى الطبقة الوسطى اذا نظرنا اليها بمنظور طبقي ، وتحمل صفات البرجوازية الصغيرة . ولكن لصعوبة الحسم بالتشكيل الطبقي في الاردن بخاصة والبلاد العربية بعامة بالاستناد الى انماط الانتاج، ظهرت هذه الفئات وكأنها خليط اجتماعي غير متجانس ، فهناك البرجوازية الكبرى والصغيرة، وملاك الاراضي، والمتقنون ، والضباط، والفلاحون المعدمون والبدو الخ ، وكان الوضع بشكل عام يميل نحو امكانية سيطرة الفئة البرجوازية الكبرى على النظام عدا القيادة، ولكن عدم فعاليتها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كالتحدي الصهيوني ، افقدها الفرصة واصبح المناخ مهيئا لوصول فئات البرجوازية الصغيرة الى السلطة عن اي طريق وبأي أسلوب . وفي هذه الاثناء حدثت النكبة الفلسطينية وتلتها وحدة الضفتين .

وكان من نتائج الوحدة على الصعيد الداخلي، ان حدث تغير هيكلي ونوعي على البنيان الاجتماعي ، حيث تأثر المجتمع الاردني الجديد بسمات المجتمع الفلسطيني النازح او المتوحد مع الاردن . وعبر سلسلة من التفاعلات الاجتماعية في كل المجالات اخذت ادوار القوى الاجتماعية والاقتصادية تتداخل مع بعضها وصولا الى حالة من التوازن الاجتماعي " الرجراج " ولكن الانتشار الواسع للنطاق للحراك الاجتماعي لم يرتب ترتيبا حقيقيا للفوارق القديمة او الناشئة بين فئات المجتمع وقواه السياسية ، كما ان التشكيلات الاجتماعية - ايا كان اساسها - لم تتمكن من تغلب احداها على الاخرى . وبقيت عملية التوازن الاجتماعي محكومة من الاعلى بقدر قيادة النظام السياسي، والشرعية التي يمثلها كونها تركز على الوعي القومي و ارادة عامة تبرر دورها وتدعمه .

وفي سياق مرحلة تكيف الدولة مع المستجدات - الامر الذي ساعد عليه اتساع نطاق التعليم ونوعيته - تضخم دور الدولة بزيادة الحاجة الى خدمات اجتماعية متعددة ، وهذا ادى الى زيادة عدد المواطنين والمشرفين والفنيين ، والتجار ، وضباط الجيش . وشكل هؤلاء بمجموعهم وتعدد فئاتهم ما يمكن ان يكون الطبقة الوسطى في المجتمعات الاخرى. ولكن تعدد الفئات واختلاف الادوار والوظائف، وربما ايضا التصورات والطموحات، لم تساعد على خلق الانسجام لدى فئات هذه الطبقة ،

وأصبحت تجسد كل التناقضات بداخلها ، فهي تقليدية وحديثة ، تجارية وصناعية وفلاحية، وتكنوقراطية ومتقنة، مهنية وإدارية ، حضرية وريفية ، عسكرية ومدنية ، ... الخ. وبدلاً من أن تكون مصدر الاستقرار السياسي في الدولة أصبحت القوة "الثورية" الرئيسية . وأصبح الصراع بين فئاتها سمة بارزة من سماتها، لاسيما مع اختلاف التوازن نظراً لسيادة التفاوتات الاجتماعية الحادة بفعل تطور الأوضاع الاقتصادية لبعض عناصر هذه الطبقة .

وبدأ صراع بين من يتولى المسؤولية ويتمتع بالمزايا وبين من يحمل المؤهلات العلمية والقيم الحديثة ولا يكسب شيئاً، وبدأ الاحتجاج على النفوذ الذي يتمتع به التقليدي من قبل الحديث الذي يريد هذا النفوذ لنفسه .

وترافق تفاقم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي برزت كقضايا عامة يدور حولها نقاش المتقنين ، مع إدراك تفاقم الهيمنة الاستعمارية الغربية. فبالرغم من الاستقلال والتوجه نحو الخيار الليبرالي في الحكم، إلا أن الهيمنة البريطانية احتفظت ببعض رموزها، فضلاً عما تجسده إسرائيل من مرارة وعدوان انتجتها الحقبة التاريخية التي هيمنت خلالها بريطانيا وفرنسا على المنطقة.

وتفاعل كل هذا داخلياً على الساحة الأردنية التي كانت تعاني من تخلف في جميع أوجه حياتها وقطاعاتها. وكان لا بد من التعامل مع هذه الأوضاع بإيجابية ومشاركة عامة، وفر لها المناخ المشجع النظام السياسي نفسه، حيث تبني الملك حسين بذاته قيادة تيار الإصلاح ، وفي تصوره القدرة على التوفيق بين مختلف الطروحات التي بدأت تتفاعل على الساحة السياسية الأردنية ، واستيعاب العملية السياسية في إطار المؤسسة الليبرالية التي اختارها الدستور، وترتكز ثقته في ذلك على الشرعية التي يمثلها كوريث لثورة عربية قومية وحدوية ذات بعد ديني.

ولما كان الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ ينص صراحة في المادة السادسة عشرة منه في الفقرة الثانية ، على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية سمح بتأسيس أحزاب أردنية سبق الحديث عنها في المبحث الخاص بأحزاب التجمعات ، كما سمح بتأسيس أحزاب عقائدية جاءت امتداداً للأحزاب العقائدية الموجودة في الساحة العربية .

٢- الاحزاب العقائدية :

تعود نشأة التيار الاصلاحي في الوطن العربي الى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد شارك بعض رموزه التاريخيين في الحكم، إبان المراحل الاولى من استقلال الدول العربية . وقد تمثل هذا التيار في ثلاثة اتجاهات فكرية : **الاتجاه القومي** الذي تعود اصوله للجمعيات السرية والنوادي الثقافية التي اقامها العرب في ايام الحكم العثماني وقد مهد هذا الاتجاه لقيام الاحزاب القومية ، التي تطورت باتجاه قومي اشتراكي كحزب البعث ، وحركة القوميين العرب، والى حد ما الحزب السوري القومي الاجتماعي.

اما الاتجاه الثاني فهو **الاتجاه الديني** الذي يعود في اصوله الى الفكر الاسلامي بعمامة، والفكر الاصلاحي الديني الذي مثله كل من رفاة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) وجمال الدين الافغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥)^(١) ، ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٢٥) . وقد مهد هذا الفكر لظهور الاحزاب الدينية : حزب التحرير ، وجماعة الاخوان المسلمين ومن بعد ذلك مجمل الفئات الدينية التي تتضوي تحت عنوان (الصحة الدينية) .

اما الاتجاه الثالث فهو **الاتجاه اليساري** الذي يستمد طروحاته غالبا من النظرية الماركسية اللينينية ، ويعبر عن نفسه باختيارات اشتراكية، وقد مثل هذا الاتجاه الاحزاب الشيوعية او الاحزاب الاخرى تحت مسميات عدة كعصبة العمل الوطني او حزب العمال ..

اما ركائز الفكر الاصلاحي فقد تمحورت حول مجموعة من المبادئ التي طرحت كلها او بعضها في عقائد وايدولوجيات وبرامج الاحزاب السياسية في الوطن العربي او في الاردن . ومن هذه المرتكزات ^(٢):

أ. اختيار الديمقراطية البرلمانية والدستورية كنظام للحكم .

(١) حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر : ٣٠١ .

(٢) للاستزادة حول هذه الموضوعات ، يمكن الرجوع الى الدراسة القيمة التي قدمها الدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي : ١٩٢ - ١٩٧

- ب. الاعتماد على التنظيم الاجتماعي والسياسي كوسيلة للمشاركة السياسية الرسمية او شبه الرسمية كالأحزاب والنقابات .
- ج. ضرورة مشاركة المثقفين في الحكم والسلطة .
- د. اتخاذ النموذج الغربي في التنمية كنموذج ممكن او محتمل او حتى مرغوب ، او يتبنى الحل الاشتراكي فيما بعد .
- هـ. الاعتماد على العلم والعقل عن طريق تغيير الثقافة والسائدة بالتربية وبواسطة النخبة المثقفة.
- و. العمل من اجل الوحدة .

واذا كانت هذه المبادئ تشكل مرتكزات ايديولوجية لمجمل اتجاهات التيار الاصلاحي العربي، فانها كذلك بالنسبة للأردن، وقد وردت في معظمها ضمن أيديولوجية الاحزاب العقائدية وبخاصة القومية منها، كما سنرى لاحقا . غير ان موضوع الوحدة اختلف من اتجاه الى اخر، فمن وحدة اقليمية الى وحدة قومية الى وحدة اسلامية، ناهيك عما طرحه الفكر القطري الانعزالي.

وفي ضوء ما تقدم سنتناول الاحزاب العقائدية بشكل موجز واجمالي، وسنركز على الخصوصية الاردنية ، حيث ان الاحزاب العقائدية الاردنية كانت جزءا من كل الاحزاب التحرير الاسلامي الذي يعتبر حزبا اردني النشأة. وسنقوم بتقسيم هذه الاحزاب الى ثلاث فئات: الاحزاب القومية ، والاحزاب الدينية ، والاحزاب اليسارية .

اولا : الأحزاب القومية :

ان الجدل الذي يدور حول اصالة القومية العربية والافكار التي تبرزها يطرح تساؤلا فحواه : هل كان بروز القومية العربية - منذ قرن من الزمان او يزيد - بمثابة محاولة لبعثها وتأكيدها ام لاكتشافها وصياغتها وفقاً للتقاليد الغربية الحديثة ؟ ومن ثم ، هل الامة العربية في طور التكوين والتبلور ، ام انها حقيقة تاريخية ثابتة ؟

ان التاريخ يشير بوضوح الى ان تطور الحركة القومية العربية يعكس طبيعة التناقض بين الامة العربية واعدائها التاريخيين من فرس ، ورومان ، وصليبيين ، وأتراك طورانيين ، وغربيين استعماريين وصهاينة محتلين. ومثل هذا التناقض يؤكد ان الامة العربية موجودة عبر الزمان، واذا كان التاريخ القديم يمزج بين عنصر القومية العربية وعناصر اخرى خلال التفاعلات التي حدثت آنذاك ،الا ان التاريخ الحديث يبين بوضوح ان القومية العربية شكلت نظام الدفاع الرئيسي او المركزي في مواجهة التحديات التي تعرضت لها الأمة العربية، سواء تحدي القومية الطورانية وطغيانها، ام تحدي الاستعمار والتجزئة التي افتعلها ، ام التحدي الصهيوني ، ام التخلف والتبعية ، وحيث ان وعي الامة لهويتها عملية دياكتيكية تاريخية طويلة الامل ، وليس اقتباسا اعتباطيا ميكانيكيا يحدث لمجرد التقليد، فانها بذلك "حقيقة تاريخية وواقعية"^(١) ، وكان وعي هذه الحقيقة هو اساس الفكر القومي الحديث ، الذي شكل اهم عناصر الايديولوجية السياسية العربية المعاصرة.

فمنذ القرن الثامن عشر انشغلت الحركات الاصلاحية العربية بمقاومة التتريك والتأكيد على مكانة العرب في الدعوة الاسلامية وشرف اللسان العربي . وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عظم التحدي في مواجهة الامة العربية باستفحال العنصرية الطورانية ضد العرب، وكان لا بد من الثورة العربية القومية لمواجهة هذا التحدي والتخلص من السيطرة العثمانية ، وجاءت الثورة العربية الكبرى لتحسم الموقف لمصلحة العرب ، وفي الوقت نفسه كان هناك تحدي اكبر واعظم ويتنامى في المنطقة مثله الاستعمار الغربي وبداخله الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وكان العمل القومي - وما زال - هو السبيل لمقاومة هذا التحدي ، وفي كل مرحلة من مراحل النضال كان هناك من يحمل الراية القومية للدفاع عن الامة . وفي الطليعة كان الشريف حسين بن علي وانجالة، وفي بداية عصر الانتداب كان الزعماء التقليديون هم الذين يعكسون مطالب الشعب العربي بالتححر والاستقلال، ولكن جزءا منهم فقط استطاع ان يستمر ، اذ ارتبط بعضهم مصالحا بقوى السيطرة الغربية ، مما حدا بفئات البرجوازية الصغيرة والمتنفة ان تتبنى النضال ضد المستعمر على انقاض طبقة الاعيان والوجهاء . وكان الفكر القومي وقتها يغذي النضال وينظم المناضلين .

(١) حليم بركات ، المجتمع العربي : ٢٩٠ .

وبعد فترة ادرك بعض المثقفين العرب ان المضمون الاجتماعي والاقتصادي الملائم لمواجهة التخلف هو الاشتراكية ، فتنبوا المفهوم الطبقي لتحليل الحركة القومية العربية المعاصرة ونشئها وتطورها ، وحدث نتيجة لذلك ان تسلمت الطبقات الاجتماعية المتوسطة زمام قيادة النضال القومي في الوطن العربي، وقد مثل هذه الفئات كل من حزب البعث ، وحركة القوميين العرب، والناصرية . واما الحزب السوري القومي الاجتماعي فقد تبنى منظورا للقومية يعتمد على التحليل الاجتماعي للأمة السورية. وسنتناول دراسة هذه الفئات بشكل موجز ابتداء من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وذلك حسب التسلسل التاريخي لظهورها.

١- الحزب السوري القومي الاجتماعي^(١):

تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٣٢ من قبل مجموعة من المثقفين في سوريا الكبرى منهم : انطون سعادة ، ونعمة ثابت ، وجورج عبد المسيح ، وجميل صوايا، وبقي الحزب سرىا لمدة اربع سنوات انضم اليه خلالها قرابة الف عضو . وقد لعبت شخصية انطون سعادة دورا اساسيا في حياة الحزب ، حيث اصبح الزعيم الذي لا يستخلف^(٢) . وقد اعتمد نجاح الحزب بشكل رئيسي على الافكار والمبادئ التي قدمها انطون سعادة نتيجة استقرائه الاجتماعي في سوريا الطبيعية . وقد قسمها سعادة الى قسمين : اساسية واصلاحية .

اما المبادئ الاساسية فهي - كما جاءت في كتاب انطون سعادة (التعاليم السورية القومية الاجتماعية) :

(١) هنالك دراسة مفصلة عن هذا الحزب للباحث نفسه تقع في ٣٢ صفحة من رسالة جامعية تحت عنوان الاحزاب السياسية في الاردن، "قدمت لقسم العلوم السياسية في الجامعة الاردنية عام ١٩٧٢ " .

(٢) من مقابلة شخصية مع السيد صالح سوداح ، عمان ، ١٩٧٢/٥/١٧ ، وقال إن "الزعيم " كان لسنا قويا في ثقافته يتقن تسع لغات منها اربع حديثة هي : الفرنسية والاسبانية والانجليزية والعربية وخمس لغات قديمة منها الآرامية ، وقد أيد في ذلك السيد نجيب حداد في مقابلة جرت في التاريخ نفسه .

١. سوريا للسوريين والسوريون امة تامة : وهو يعني وحدة الامة السورية التي لها دورتها الاجتماعية والاقتصادية ، وحدة حياة ومصير على وطنها الموحد الذي هو ملك عام للأمة لا يجوز تجزئته.

٢. القضية السورية هي قضية قائمة بنفسها مستقلة كل الاستقلال عن اية قضية أخرى: وهو يعني ان جميع المسائل الحقوقية والسياسية التي لها علاقة بأرض سوريا تشكل قضية كلية غير قابلة للتجزئة ، وللسوريين وحدهم حق تمثيل قضيتهم.

٣. القضية السورية هي قضية الامة السورية والوطن السوري: ويعني هذا المبدأ أن الأمة دون وطن لا معنى لها، والترابط بين الأمة والوطن هو الذي يعطي وحدة الحياة.

٤. الامة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولدة من تاريخ طويل يرجع الى ما قبل الزمان التاريخي الحالي : ويعني هذا المبدأ ان الامة السورية وليدة وحدة اجتماعية لمزيج من الشعوب : الكنعانيين ، والكلدانيين ، والاموريين ، والحثيين ، والآراميين والآشوريين ، والأكاديين ، وهذا لا ينافي ان تكون الأمة السورية احدى امم العالم العربي*.

٥. الوطن السوري هو البيئة التي نشأت فيها الأمة السورية، وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها... ويعبر عنها بالهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص(١) .

٦. الامة السورية مجتمع واحد حيث ان وحدة المجتمع هي قاعدة وحدة المصالح التي هي وحدة الحياة ، وفي المجتمع الواحد الحقوق تتساوى لابناء الامة.

٧. تستمد النهضة السورية القومية الاجتماعية روحها في مذاهب الامة السورية وتاريخها الثقافي السياسي القومي(٢) .

٨. مصلحة سوريا فوق كل مصلحة : وذلك لأن سوريا بنظر (الزعيم) تمثل الشخصية الاجتماعية والمثل العليا والمصير ، وهي فوق كل اعتبار وكل مصلحة جزئية وخاصة. والمثل العليا لدى الحزب هي (الحرية ، والواجب ، والنظام ، والقوة) .

* حدث تطور على هذا المفهوم مؤخرا واصبح الحزب يعترف بالامة العربية (جناح منه بعد انقسامه)
(٢) المفهوم الاجتماعي اضيف عام ١٩٤٧ حيث كان اسم الحزب القومي السوري ثم اصبح القومي السوري الاجتماعي.

أما المبادئ الإصلاحية فقد ركزت على ثلاث قضايا رئيسية :

١. فصل الدين عن الدولة ،والحيلولة دون رجال الدين والسياسة والقضاء ، وازالة الحواجز بين مختلف الطوائف .
٢. إلغاء الاقطاع ، وتنظيم الاقتصاد القومي على اساس الانتاج وانصاف العمل ، وصياغة مصلحة الامة والدولة.
٣. اعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الامة والوطن .

وقد حدد الحزب غايته في بعث نهضة قومية اجتماعية تكفل تحقيق مبادئه ، وتعيد الى الأمة السورية حيويتها ، ويرى ان من غاية الحزب ايضا ايجاد جبهة من امم العالم العربي بقيادة الامة السورية بما يكفل خلق كيان له أثره في السياسة الدولية .

وقد وضع الحزب دستوره عام ١٩٣٤ ، وجرى تصنيفه بشكل نهائي عام ١٩٣٧ وجاء في اربع عشرة مادة تبين غاية الحزب ومبادئه ونظامه الذي اعتمد المركزية الشديدة، كما حدد شروط العضوية ومراسيمها ، ويبدو بشكل واضح تأثر الحزب بنظام الحزب النازي الالمانى، وان اختلف الفريقان حول تبني المنهج الذي يبلور الشخصية القومية لدى كل منهما. فالنظرية الالمانية اعتمدت على التمييز العرقي اساسا ، والنظرية السورية القومية اعتمدت على تسلسل التفاعلات الاجتماعية ، ولا غرابة في ذلك ، فلقد كان انطون سعادة عالم اجتماع بالدرجة الاولى ، وتأثر بأفكار هيجل وغيره من اصحاب المدرسة الاجتماعية الالمانية والفرنسية حول الدولة والمجتمع . وعلى الرغم من مستوى الفضول الذي تفرضه افكار الحزب القومي الاجتماعي الا ان مناقشة هذه الافكار ليست ممكنة في هذه الدراسة ، ناهيك عن الفضول الذي تثيره شخصية الزعيم انطون سعادة^(١).

(١) تعرض الحزب لنكسة شديدة حيث اعدم زعيمه في ٨/ تموز /١٩٤٩ م.

٢ - الحزب القومي الاجتماعي في الاردن :

لم يعرف الكثيرون من الطلبة الاردنيين الذين انتموا الى الحزب في سنواته الاولى ، ولكن حتى عام ١٩٣٨ عرف من اعضائه السادة : كمال عودة ، وعبد الله نعواس ، وأنور الخطيب^(١).

ولكن افكار الحزب اخذت بالانتشار خلال الاربعينات، واصبح له خلايا سرية في كثير من المدن وبعض القرى في شرقي الاردن ، وكان من ابرز اعضائه في تلك الفترة السادة: فرح ابو جابر ،وناييف قعوار ، وجميل قعوار ، ومحمد الناصر ، وحافظ عبد الهادي ، وعبد الحليم النمر الحمود ، وجمال الشاعر ، ونجيب حداد ، وجورج حداد ، وعبد الرزاق الحمود ، واميل لطفي ، وطارق مصاروة ، والبير عطا الله^(٢) . وكان اول منفذ عام للحزب في الاردن السيد حافظ عبد الهادي (١٩٤٣ - ١٩٤٤) ، ومن بعده اصبح جميل قعوار منفذا عاما ، ولكنه لم يستمر لفترة طويلة، ثم جاء بعده عبد الحليم النمر الحمود ، ثم تسلم موقعه فريد عطايا وهو شاب من اصل لبناني ، بقي حتى عام ١٩٥٥. وفي تلك الفترة قسمت الاردن الى ثلاث منظمات واحدة في اربد ، والاخرى في عمان والبلقاء ، والثالثة في الجنوب ، وكانت المنظمات تخضع لمندوب مركزي للاردن، وتوالى على هذا المنصب كل من حافظ عبد الهادي فأعقبه رشيد سلامة ثم مصطفى رشيد ، وآخرهم زهدي الصباح الذي بقي حتى عام ١٩٦٦ . وكان نشاط الحزب قد انحسر في معظم انحاء سوريا الطبيعية منذ عام ١٩٦١ بسبب اتهامه بالاشتراك بمحاولة انقلاب على فؤاد شهاب مما اضطره للتستر حتى عام ١٩٦٩ حيث أعاد تشكيل مؤسساته الدستورية ، وازداد نشاطه في مختلف انحاء سوريا الطبيعية ما عدا الاردن ، حيث يعيش في اللاشريعة كغيره من الاحزاب العقائدية^(٣).

(١) مقابلة شخصية مع السيد كمال عودة في عمان في ١٥/٥/١٩٧٢ ومقابلة شخصية مع السيد نجيب حداد في عمان في ١٧/٥/١٩٧٢.

(٢) المقابلة نفسها مع نجيب حداد :

- اثيرت مجموعة من التساؤلات حول ما إذا كان وصفي التل عضوا في الحزب السوري القومي - وبعد توجيه الاسئلة لمجموعة من اعضاء الحزب اجابوا بالنفي وأبداهم بذلك بعض قادة حركة القوميين العرب الذين كان وصفي التل اميل اليهم، وكانت له صداقات حميمة مع الطرفين (اميل لطفي العابد من القوميين السوريين وحمد الفرخان من القوميين العرب) .

(٣) بالإضافة الى المقابلات التي اشير لها سابقا اجريب مقابلة شخصية مع السيد انيس ربيع في عمان في ١٧/٥/١٩٧٢ ، تم فيها حوار طويل حول الحزب وأهدافه وتاريخه ، أما عن مواقف الحزب السياسية واجتهاداته فيمكن الرجوع الى كتابات انطون سعادة نفسه مثل : كتاب امل المسألة الفلسطينية .

اما من نشاطاته وأعماله السياسية، فقد تنبه الحزب لمختلف التطورات السياسية في المنطقة وحدد مواقفه من القضايا التي تتعلق بسوريا الطبيعية وعلى رأسها قضية فلسطين التي يعتبرها جزءا من الوطن السوري غير قابل للتجزئة ، وعلى هذا الأساس عارض الحزب قرار التقسيم عام ١٩٤٧^(١) ، وشارك أعضاؤه النضال الفلسطيني قبل ١٩٤٨^(٢) ، وفي عام ١٩٥٧ وقف الحزب مع الاخوان المسلمين الى جانب النظام ضد المعارضة . وبعد عام ١٩٦٧ شارك في العمل الفدائي وحاول تشكيل منظمة تابعة له ولكنه لم يتمكن من ذلك، ويعتبر الحزب ان المواجهة مع التحدي الصهيوني هو خيار استراتيجي له، كما يعتبر الكفاح المسلح الفلسطيني طليعة المواجهة مع اسرائيل، ولكنه يؤمن بأن الثورة الفلسطينية لن تجد بيئتها المناسبة الا في المجتمع السوري القومي الثوري^(٣).

٣- حزب البعث العربي الاشتراكي^(٤) :

في عام ١٩٣٢ عاد ميشيل عفلق وصلاح البيطار من فرنسا ليعملا - بعد إنهاء دراستهما الجامعية بالتاريخ والفيزياء على التوالي - في معهد تجهيز دمشق ، وكانا قد تأثرا بأجواء الحوار الفكري الديمقراطي الذي مثلته مختلف الاتجاهات والمدارس الفكرية في باريس. وفي دمشق التقيا بجماعة من الماركسيين العرب يرأسهم "خالد بكداش"، وأسفر تعاون الطرفين عن إنشاء رابطة عرفت (بجمعية الاحياء العربي)، وكان هدف هذه الجمعية العمل على توعية المواطنين حول الاستعمار ومخططاته والدعوة الى الوحدة والمبادئ الاشتراكية، ولكن عقد المعاهدة السورية الفرنسية عام ١٩٣٦ وقيام حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١، اديا الى انفصال الشيوعيين عن الجمعية التي تطورت الى حزب عام ١٩٤٧ وهو "حزب البعث العربي" الذي أسسه كل من

(١) النظام الجديد ، الحلقة الثالثة عشرة ، المجلد الاول : ٤٧ .

(٢) مع ان العديد من اعضاءه حضروا من لبنان واحتلوا وظائف عليا في الاردن مثل علي غندور ، والدكتور الصليبي اخصائي الأشعة في مستشفى المعسر ، واخرين عينهم وصفي التل في وسائل الاعلام .

(٣) انعام رعد ، القوى السياسية في لبنان : ٣١٤ .

(٤) ملف النهار ، دار النهار ، العدد ١٥ ، ٢١ حزيران ١٩٦٨ : ٥ وما بعدها .

ميشيل عفلق ، وصلاح البيطار ، وجلال السيد ، وجمال الاتاسي ، ووهيب القاسم ،
وفیصل الركبي ، وعبد الحليم قدور ، وامین شقیر ، وحمدي الساكت، ومحمد نزال
العرموطي ، وآخرين .

وقد رافق تأسيس الحزب اصدار جريدته "البعث"، وفي تلك الاثناء كان الحزب
"الاشتراكي العربي" الذي يرأسه اكرم الحوراني ينادي بالمبادئ نفسها التي طرحها حزب
البعث، وكان لهذا التقارب اثره في توحيد الحزبين عام ١٩٥٢ تحت اسم "حزب البعث
العربي الاشتراكي" وعلى الرغم من الاختلاف الجزئي بين مفاهيم الحوراني وعفلق عن
الاشتراكية الا ان الحزب استطاع ان يستمر بعد أن وصل الى كثير من الأقطار العربية،
ويستولي على السلطة في دولتين عربيتين هما سوريا والعراق.

ويقوم فكر الحزب بشكل اساسي على فكرة القومية العربية، ويرتب الأولويات التي
على الامة إنجازها من خلال شعاره : وحدة حرية اشتراكية، فهو يدعو الى وحدة الأمة
العربية التي يصفها بأنها "ذات رسالة خالدة" وبالتالي فإن الأنظمة الحاكمة التي قامت في
المنطقة في ظل ظروف التجزئة لم تكن تحظى بسند شعبي، فعمل الحزب على التوصل
للحكم بالوسائل المتاحة ، وكان حريصا على الاعتدال في ممارساته وشعاراته في كثير
من المواقف^(١).

حزب البعث في الاردن^(٢) :

تأسس حزب البعث في الاردن بالطريقة ذاتها التي تأسس بها في دمشق، اذا اعتمد
على الطلبة المتخرجين من جامعة دمشق الذين شكلوا النواة الاولى للحزب، وما لبث ان
انتشر بشكل واسع في مختلف أرجاء المملكة ، وكانت القيادة القطرية الأولى للحزب
تتألف من السادة : امين شقير ، ومنيف الرزاز ، وسليمان الحديدي.

(١) للتعرف على فكر الحزب يمكن العودة الى الأدبيات الخاصة به وهي كثيرة جدا ومنتشرة بشكل واسع .

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ الحديدي في مكتبة عمان بتاريخ ١٩٧٢/١/١ .

وفي المراحل الاولى لتأسيس الحزب في الاردن كان يمارس نشاطه بصورة سرية، ولكنه كان يشارك في المؤتمرات القومية التي تعقد في سوريا آنذاك^(١) وعندما تقدم اعضاء القيادة القطرية للحزب بطلب رسمي لترخيص الحزب لم يوافق مجلس الوزراء على ذلك مبررا بأن الحزب متطرف وانهلبي وهو فرع لحزب البعث السوري، وتكررت المحاولة أكثر من مرة، وتكرر الرفض ، فما كان من الأعضاء المقدمين الا أن رفعوا دعوى لمحكمة العدل العليا التي أصدرت قرارا لصالح انشاء الحزب في ١٩٥٥/٨/٢٨، وبموجب هذا القرار اعتبر الحزب قائما وبدأ يمارس نشاطه في الاردن بصورة شرعية^(٢).

أعمال الحزب السياسية :

اشترك الحزب في الانتخابات النيابية عام ١٩٥٠ ، فنجح عبد الله الريموي وعبد الله نعواس ، وفي عام ١٩٥٤ لم ينجح احد من مرشحيه ، وفي انتخابات سنة ١٩٥٦ نجح منهم عبد الله الريموي وكمال ناصر ، وكان من نتيجة ذلك ان شارك الحزب في الحكم في وزارة السيد سليمان النابلسي حيث اشغل السيد عبد الله الريموي وزارة الدولة للشؤون الخارجية ، وكانت هي المرة الوحيدة التي يشارك بها الحزب في الحكم. وكان الحزب اول من رفع شعار تعريب قيادة الجيش ، وشارك في النضال ضد الأحلاف وخاصة حلف بغداد ، ورفع الحزب شعار الحياد الايجابي في المنطقة ، ونتيجة المعارضة الشديدة لمشروع ايزنهاور وما تبعها من صدور قرار حل الاحزاب ، انفرط عقد الحزب في الاردن فتشرد أعضاؤه او اعتقلوا ، وبقي الحزب دون تنظيم حتى أوائل الستينات^(٣).

وبعد انطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني دعا الحزب أفراده للالتحاق بالعمل الفدائي كمنطلق للعمل العربي في سبيل فلسطين ، واستمر الوضع هكذا حتى ما بعد حرب

(١) سليمان موسى ، تاريخ الاردن : ٥٩٩ .

(٢) استقطب حزب البعث مجموعة كبيرة من المثقفين وخاصة في قطاع التعليم وساعد على اجتذاب شرائح واسعة من الجماهير .

(٣) مقابلة شخصية مع السيد أحمد النجداوي ، عمان ١٩٧٢/٢/٢٤ .

١٩٦٧^(١) ، عندما قام الحزب بإنشاء تنظيمه الخاص به وهو طلائع البعث ، وتشكلت من السادة : ضافي جمعاني ، وحسن الخطيب ، ويوسف البرجي ، واحمد اليماني، وفواز الصباغ، وهاجم الهنداوي^(٢) ، بينما شكل فريق آخر الجبهة العربية لتحرير فلسطين بقيادة شاهر أبو شحوت .

حزب البعث وعبد الناصر:

استطاع حزب البعث ان يستقطب جموعا من مثقفي الامة وقياداتها ، وببروز عبد الناصر كزعيم للأمة ، كان لا بد أن يحدث الالتقاء بينهما وخصوصا ان عبد الناصر كان كالبعث قوميا عربيا اشتراكيا وحدويا ، فالتقى الطرفان ، وكانت الوحدة بين سوريا ومصر في ١٩٥٨ ، ولكن عبد الناصر - من وحي التجربة المصرية قبل الثورة - طلب من حزب البعث حل نفسه - فقررت القيادة ذلك ، ولكن هذا الرأي لم يكن يمثل رأي مختلف قطاعات حزب البعث مما أوقع الحزب في حالة البلبلة^(٣) ، وكان السيد عبد الله الريماوي الامين العام لفرع الاردن من أنصار الحل باعتبار أن طريق القومية العربية والجماهير قد وضحت في شعار الوحدة والحرية الاشتراكية . وهو في يد أقوى من يد حزب البعث^(٤) ، ونقل الحزب قيادته بعد ذلك الى بيروت وأصدر صحيفة "الصحافة" . وهناك عاش الحزب فترة من الضياع بسبب عدم وجود قيادة مركزية ، وخلق هذا جدلا حادا داخل الحزب حول صحة قرار الحل ، خصوصا بعد فشل تجربة الوحدة . وبعد فشل محاولات الوحدة الثلاثية بين العراق وسوريا ومصر حدثت حالة من الجفاء بين الحزب وعبد الناصر حيث جاءت حرب ١٩٦٧ لتضع الجميع في موقع واحد . وتشكل تجربة الحزب - خصوصا مع عبد الناصر - مجالا رحبا للدراسة من زاوية علاقة القيادة بالجماهير وغير ذلك من القضايا المهمة ، وهي ليست من موضوعات دراستنا .

(١) مقابلة شخصية مع السيد احمد النجداوي ، عمان ١٩٧٢/٣/٢٤ .

(٢) توفي هاجم الهنداوي في احداث ايلول ١٩٧٠ .

(٣) منيف الرزاز ، التجربة الحزبية : ٥٦ وما بعدها .

(٤) مقابلة شخصية مع السيد سليمان الحديدي ، عمان ١٩٧٢/١/١ .

٤ - حركة القوميين العرب:

نشأت حركة القوميين العرب في خضم التفاعلات الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وضمن ردود الفعل على هزيمة العرب في عام ١٩٤٨ ، ومنذ نشأتها كحركة منظمة مرت بثلاثة أطوار ، وكانت في كل طور تتبنى موقفا ايدولوجيا مختلفا : ففي الطور الاول تنبأت الموقف القومي المتحمس وربما المتعصب ، وفي الطور الثاني ادخلت الخيار الاشتراكي كمضمون اجتماعي لنضالها، وفي الطور الثالث تحولت صراحة الى الماركسية اللينينية، وقد تأثرت بداية بأفكار " عصابة العمل القومي " وبرجالاتها وبخاصة علي ناصر الدين الذي كان يشجع الوحدات الاقليمية في الوطن العربي. كما تأثرت بشكل أوسع بكتابات الاستاذ ساطع الحصري الذي أعطى للغة الدور الاول في النظرية القومية، واعتبر ان الامة العربية حقيقة لا تقبل الجدل ، وكانت قراءة كتبه شرطا لعضوية الحركة، الا ان الدور الأهم في صياغة افكار ومبادئ حركة القوميين العرب يعود للمناخ الفكري الذي ساد في أجواء الجامعة الأمريكية في بيروت، على يد كل من الدكتور قسطنطين زريق والدكتور نبيه امين فارس . حيث كان لافكار الدكتور زريق حول دور العلم والنخبة المثقفة في تحديث المجتمع ومقاومة الخطر الصهيوني الأثر الأكبر في بلورة الحركة فيما بعد، بينما كان للتحليلات السياسية التي قدمها الدكتور فارس حول هزيمة العرب في حرب ١٩٤٨ ، اثر غير مباشر على استيعاب وفهم أعضاء الحركة للبيئة العربية ومكامن الضعف والقوة فيها.

اما المفاهيم والأفكار التي خرجت بها حركة القوميين العرب فنتلخص في أن : القومية العربية حقيقية أبدية ازلية اعيد اكتشافها مجددا ، وقد مرت القضية العربية بمرحلتين : الاولى وهي مرحلة التكوين ، وهي قديمة قدم التاريخ ، والثانية مرحلة الظهور ، وهي تمتد من قبل ظهور الاسلام حتى الوقت الحاضر ، وبذلك لا تكون القومية ظاهرة حديثة او اوربية بل إنها القوة المحركة للتاريخ البشري بأسره^(١) .

وهي كذلك قومية انسانية نقية تقف في مواجهة القوميات غير الحقيقية التي لا تظهر اي نزعة إنسانية واضحة، وبذلك تجاهلت حركة القوميين العرب كل التفسيرات التي قدمها التاريخ الانساني حول تطور المجتمعات والدول ونشوء القوميات والأدوار التي لعبتها

(١) وليد قزبيها ، القومية العربية في الفكر والممارسة : ٣٣٠ .

على مسرح التاريخ .

وقد رفعت الحركة في بداية عهدها شعار "دم ، حديد ، نار ، وحدة ، وتحرر وثأر" وكأنه يفسر نشوءها كردة فعل على التجزئة والخطر الصهيوني ، مؤكدة ان الصراع العربي الصهيوني هو صراع بين العروبة واليهودية ، وهو يختلف في طبيعته عن الصراع مع الاستعمار والامبريالية ، وبذلك يكون الصراع مع اليهود هو صراع بقاء، ومع الامبريالية صراع تحرر وطني واستقلال ، وضد التحالفات والامتيازات الاجنبية، واي مظهر من مظاهر الاستغلال ، وهو موجه في الوقت نفسه ضد المعسكر الشرقي الذي يمثل خطرا على النضال القومي .

اما شعار "الثأر" الذي كان اسم اول نشرة أسبوعية للحركة ، فقد أريد به التأكيد على ان القوة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين بطرد او بفناء اليهود^(١) . اما الوحدة فهي النتيجة الطبيعية لوجود الامة الواحدة التي يرتبط أبنائها برباط عضوي، كما أنها السبيل الى تحرير فلسطين، وقد أيدت الحركة أية محاولة وحدوية ولا سيما تلك التي تبدأ بوحدة سوريا والعراق والأردن، كونها الدول التي تحيط بإسرائيل. ولما قامت الوحدة السورية المصرية (الجمهورية العربية المتحدة) ايدتها الحركة وتحالفت مع القيادة الناصرية كقيادة رسمية للنضال العربي من أجل الوحدة والتحرر واستعادة فلسطين .

اما كيف تكونت حركة القوميين العرب ، فيعود ذلك الى حركة عنف سياسية نشأت بعد هزيمة ١٩٤٨ ، وسمت نفسها ب "كتائب الفداء العربي" . وتشكلت هذه الكتائب على يد هاني الهندي وجورج حبش في لبنان وجهاد ضاحي في سوريا، وقامت في السنة التالية بمجموعة من العمليات العسكرية ضد بعض مراكز اليهود في دمشق. وبعض مواقع الدول الغربية (سفارات ومفوضيات ومدارس تبشيرية) . وفي محاولة فاشلة لاعتقال اديب الشيشكلي في أواخر ١٩٥٠ اكتشف امر كتائب الفداء وتمت تصفيتهم، فتوجه جورج حبش ورفاقه لبناء منظمة جديدة سميت "بحركة القوميين العرب "

(١) حدث تطور على فكر الحركة بهذا الصدد ، وقبلت ما تبنته حركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير حول امكانية التعايش في دولة ديمقراطية فلسطينية .

ونشطت بعد ذلك في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الامريكية حتى تمت لها السيطرة على الجمعية، وبعدئذ عملت على تنظيم تكوين جديد اتخذ اسم "هيئة مقاومة المصلحة مع اسرائيل" ونجح هذا التنظيم في كسب الجماهير في المخيمات الفلسطينية من خلال الطرح الثأري والحماسي الذي كانت تقدمه الحركة عبر نشرتها الاسبوعية "الثأر".

حركة القوميين العرب في الاردن :

لم تشارك حركة القوميين العرب في الصراع السياسي الطبقي في المنطقة، ولم تكن ذات مضمون اجتماعي مما جعلها مفتوحة امام عناصر البرجوازية الكبيرة ذات المصالح والمواقع الوطنية، وكان تعصبها ضد الحركة الشيوعية ورفضها للمقولات الماركسية سببا في اقتراب عناصر شبه اقطاعية وارشتراطية منها، وفي الاردن بشكل خاص كان غياب الاحزاب السياسية الخاصة بتمثيل البرجوازية المتوسطة والكبيرة التي تزايدت فئاتها بعد الوحدة الاردنية الفلسطينية ، سببا في استقطاب الحركة للأعضاء المتتورين من هذه الفئات . ففي نهاية ١٩٥٢، أسس جورج حبش ووديع حداد عيادة طبية لهما في عمان، كما أسسا مدرسة لمحو الامية الحققت بالمنتدى العربي الذي اتخذه واجهة لنشاطهما. ومن خلال نشاط المنتدى التقيا بحمد الفرحان الذي كان احد طلاب الجامعة الامريكية والمتعاطفين مع افكار الحركة ، وكان قد أسس مع مجموعة من الاردنيين ما عرف بـ "مؤتمر عمان" الذي كان بمثابة اطار لتمثيل البرجوازية الوطنية في الاردن .

وفي غضون سنتين من العمل استطاعت الحركة ان تضم اليها مجموعة من الاردنيين منهم نزار جردانة ، وعلي منكو ، ونايف حواتمة ، وآخرون. كما اصدرت مجلة اسبوعية باسم "الرأي" ، (صوت الشباب القومي العربي)، ساهمت في تعريف المواطنين بالحركة وأفكارها.

واستطاعت حركة القوميين العرب ان تلعب دورا الى جانب الاحزاب السياسية الموجودة في الاردن خصوصا بعد تحالفها مع الرئيس عبد الناصر ، ولكنها لم تحظ بمقاعد في مجلس النواب الذي انتخب عام ١٩٥٦ ، حيث جرت الانتخابات على اساس حزبي ، وفاز الحزب الوطني الاشتراكي بأكثرية المقاعد الحزبية .

ومع ان الحركة كانت تؤيد اجراءات الحكومة الاردنية التوحيدية ، كتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي مع مصر وسوريا والسعودية ، والاتحاد العربي (اتحاد العراق والاردن)، الا انها في عام ١٩٥٧ اتهمت بالتخطيط للقيام بأعمال عنف في الاردن مما أدى الى اعتقال الدكتور وديع حداد وبعض العناصر القيادية الاخرى ، في حين تمكن جورج حبش ونايف حواتمة من الفرار من الاردن، ولم يبق في قيادة الحركة في الاردن الا القيادات التي جاءت من " مؤتمر عمان" كحمد الفرحان الذي انفصل عن الحركة مع نزار جردانة وعلي منكو عندما اتخذت الماركسية نهجا لها، وبذلك حدد نشاط الحركة في الاردن ليزدهر بعد هزيمة ١٩٦٧ وتساعد حركة المقاومة الفلسطينية حيث نشطت باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبعد خروج المقاومة من الاردن عام ١٩٧٠ ، تقلص وجودها و ربما طرأ تحول على مواقف بعض اعضائها.

٥- الناصرية :

لا تعتبر الناصرية حزبا سياسيا ولا حركة سياسية محددة الأطر كحركة القوميين العرب، ولكنها قد تكون اتجاها عاما او حركة عامة او بصورة أدق "تجربة" في الحكم وادارة الدولة، تبنت مجموعة من المبادئ والأفكار والمقولات التي كونت بمجملها نموذج استقطاب للجماهير العربية التي تمحورت حول الزعيم عبد الناصر كرمز وقيادة، وسر نجاح هذا النموذج في الحكم والارادة تحوله من مجرد انقلاب قام به مجموعة من الضباط دون ان تجمعهم ايدولوجية واحدة الى حركة تغيير لدرجة الثورة شملت كل مناحي حياة المجتمع المصري، وتجاوزته لتتخذ ابعادا قومية عربية ودولية . فقد كانت سياسة التحرير والاستقلال نقيضا للهيمنة الاجنبية ، كما كانت القومية العربية بديلا للمقولة القطرية حول القومية المصرية ، وكانت سياسة عدم الانحياز بديلا لسياسة التحالف مع القوى الاجنبية، وكانت الخيارات الاشتراكية من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية بديلا لمجتمع الاقطاع والبرجوازية الكبيرة ، وتجاوزا لمقولة الصراع الطبقي والمادية التاريخية .

واذا كانت هذه السياسات قد شكلت عناوين المرحلة الناصرية فانها من حيث التطبيق خضعت للتجربة ولم تشكل ايدولوجية متكاملة بالرغم من وجود الادبيات السياسية التي وضحتها، كفلسفة الثورة ،والميثاق لعبد الناصر ، او غيرها من الدراسات

والأبحاث والمقالات ، وخاصة تلك التي كتبها الاستاذ محمد حسنين هيكل .

ولكن نجاح النموذج الناصري في قيادة المجتمع المصري، وخاصة في المراحل الأولى من الحكم ، جاء من خلال القرارات الهامة التي اتخذها عبد الناصر، والمتمثلة بانتهاء المعاهدة مع بريطانيا ، وتصفية الاقطاع عن طريق برنامج الاصلاح الزراعي، وكسر احتكار السلاح عن طريق شراء السلاح الشرقي، والنصر السياسي في حرب ١٩٥٦ الناجمة عن تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، وتحقيق الوحدة بين القطرين المصري والسوري عام ١٩٥٨ ، كل هذا جعل من عبد الناصر زعيما ومن الناصرية منهجا. فاستقطبت الجماهير العربية والطليعة العربية ايضا، فأوكلت الى مصر الناصرية قيادة النضال القومي من اجل التحرر والتنمية والتقدم .

وكان من ضمن التيار الناصري تيار أردني لم يشمل فقط اعضاء الاحزاب والحركات القومية وانما ايضا غيرهم ، وقد لعب هؤلاء دورا اساسيا في الحياة السياسية الاردنية، او في صفوف القوات المسلحة التي نشط أعضاؤها للتحرك من اجل السلطة وفي ذهنهم النموذج الناصري ، كعلي الحيارى وعلي ابو نوار ، وصادق الشرع ، وغيرهم. او في صفوف التنظيمات السياسية التي تعاونت مع عبد الناصر بعد ان سلمته القيادة، او على الصعيد الشعبي لمختلف الطبقات خاصة بين أبناء المخيمات الفلسطينية .

وكان من اهم الهيئات السياسية التي انخرطت في التيار الناصري الحزب الوطني الاشتراكي بزعامة سليمان النابلسي ، مما أدى الى اضعاف الحركة السياسية الاردنية لا سيما الحزب الوطني الاشتراكي نفسه الذي كان قد طرح نفسه داعيا للديمقراطية البرلمانية. وكانت هذه التبعية سببا رئيسياً من اسباب مخاوف بعض الدوائر الحكومية الاردنية ، وخاصة بعض الزعامات السياسية والجهات الامنية ، من أية طروحات تدعو الى تنشيط الحياة السياسية والمؤسسات الديمقراطية .

ومن جهة ثانية كانت الناصرية فاعلا رئيسيا في الساحة السياسية الاردنية، تلعب دور المعارضة السياسية في حالة الخلاف الاردني المصري ، وتبارك خطوات التقارب مع مصر في حالة اخرى، لكنها دائما متجهة نحو الزعيم الذي لا ينازع في سلطاته عليها، ولم يخلفه احد لقيادتها ، واتضح ذلك جليا بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ حيث ضعف التيار الناصري. وبدأت مراجعة التجربة في مصر فتأثرت الساحة العربية والاردنية كجزء

منها بهذه المراجعة ، فأصبح النموذج "المثل " مجرد ذكرى ، وفقدت الانجازات بريقها الآخاذ، وعاد كثير من الناصريين للبحث عن اطار آخر وربما موقف آخر.

ثانيا : الاحزاب الدينية :

يعتبر الامام احمد بن حنبل مؤسس المذهب الحنبلي اول الدعاة البارزين للعودة الى الأصول النقية للإسلام، فالاسلام هو الذي اتاح للمسلمين مجدهم الغابر، واذا كان لا بد من اعادة هذا المجد فلا يكون ذلك الا بالاسلام ، وجاء بعده بأكثر من قرنين من الزمان (احمد بن تيمية) الفقيه الاصولي الذي استلهم افكاره وعمقها بالتزام منقطع النظير ، يشهد عليه جهاده ضد المغول وضد تعسف الحكام وبطشهم ، وامتد تأثير ابن تيمية عبر العصور ليصل مع القرن التاسع عشر الى الشيخ جمال الدين الافغاني، والشيخ محمد عبده، ومن بعدهم الشيخ رشيد رضا ، حيث رأى هؤلاء بأن فشل المجتمعات الاسلامية امام الغزو الاوروبي يعود للابتعاد عن الدين الحنيف. ولا صلاح للمجتمعات الاسلامية الا بالعودة الى حقيقة الدين وفق رؤية جديدة ترتكز على العقل والتمحيص والاجتهاد^(١) ، وانطلاقا من هذه القاعدة الفكرية بدأ اتجاه المفكرين الدينيين يدعو الى قيام الدولة الدينية التي ترتكز على الشريعة الاسلامية والوحدة الاسلامية والاقتصاد الاسلامي باعتبار ان الاسلام يتضمن افضل الانظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاكثر عدالة. من هنا ارتبطت نشأة الاحزاب السياسية الدينية بدور الدين السياسي باعتباره يشكل نظرية ايدولوجية سياسية في الحكم والادارة ، وفي حالات الضعف يشكل حركة انقاذ لتجاوز العقبات التي تعترض المجتمع، ويطرح حلولاً للمشكلات القائمة فيه .

وكان من بين من اتخذوا الدين منهجاً واطارا لعملهم السياسي بعض الفئات

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : ٢٧٥ .

الارستقراطية او البرجوازية، ومجموعة من الحركات السياسية الكبرى التي مثلتها الوهابية في السعودية ، والسنوسية في ليبيا والمهدية في السودان ، تحول بعضها الى انظمة سياسية ملكية ، (الوهابية والسنوسية) ، بينما تحولت المهدية الى حزب سياسي^(١). اما فئات البرجوازية الصغيرة والوطنية فقد عملت على انشاء تنظيمات سياسية نشطت في مجال المعارضة الداخلية ، او نشطت في مقاومة ما اعتبرته تحديات خارجية كالاستعمار والهيمنة على الصعيد السياسي او الفكر القومي (العصبي القبلية) ، والتعريب على الصعيد الثقافي .

وقد أخذ على هذه المجموعات كلها ان فكرة العودة الى الماضي والاسلام في نقائه الاول، يعني تجاهلا للواقع الموضوعي المعاصر الذي قد لا يسمح بمثل هذه العودة . كما ان عدم قدرتها على التمييز بين الاصول والتقاليد المتوارثة والمكتسبة تاريخيا الذي يظهر من خلال مواقفها من قضايا مهمة كقضية المرأة والتعليم، والأقليات ، والسلطة القومية، تجعل منظورها صعب التطبيق . فضلا عن اغراقها في الطقوسية وتعزيز حالة الاغتراب ، اذ ان تجرد الانسان من قدراته الابداعية لا يساعد على التجاوب مع متطلبات الحياة المعاصرة، ناهيك عن ان الاختلاف بالاجتهاد لدى الفئات المشكلة لها تضعها دائما واخير في مواجهة مع غير اعدائها الحقيقيين^(٢) . فقد أدى - مثلا - تأثير الدعوات الوافدة من خارج الوطن العربي على جماهير وقيادات الحركة الاسلامية بشكل عام الى معاداة التوجه القومي العربي، واعتبار ان هناك تناقضا بين الدعوة للوحدة العربية والاسلام ، الامر الذي لا يتفق وطبيعة العلاقة العضوية بين العروبة والاسلام .

وقد مثل هذا الاتجاه في الاردن جماعة الاخوان المسلمين ، وحزب التحرير الاسلامي ، واضيف اليهما لاحقا مجمل التيارات التي تدخل في اطار ما يطلق عليه بالصحو الاسلامية، كجماعة الدعوة ودار القرآن والعروة الوثقى وغيرها كالجهد والتكفير والهجرة.. الخ .

(١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : ٧٦ .

(٢) حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر : ٣٠٠ - ٣٠٥ .

١- جماعة الاخوان المسلمين :

نشأت فكرة الاخوان المسلمين مع الشيخ حسن البنا الذي أسسها كجمعية خيرية عام ١٩٢٨ في الاسماعيلية بمصر، وفي عام ١٩٣٩ انتقل الشيخ حسن البنا الى القاهرة التي أصبحت مركزا لنشاطه ، وفي بداية الاربعينات تم تنظيم الجماعة حيث وضع الاخوان ثقته المطلقة في الشيخ حسن البنا الذي أصبح مرشدا عاما مدى الحياة. وفي خضم اضطراب الاحوال بمصر اتهم الاخوان باغتيال النقراشي باشا رئيس وزراء مصر عام ١٩٤٨ ، وبعدها جرى اغتيال حسن البنا مؤسس جماعة الاخوان المسلمين وخلفه الشيخ حسن الهضيبي. وعندما جاء حكم الثورة بعد عام ١٩٥٢ تعاون الاخوان مع الحكم الجديد مع ان هذا التعاون لم يستمر ، بل انقلب الى صراع دموي ادى الى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر ومن ثم الى التكتيل بالاخوان المسلمين في مصر.

فكر الاخوان :

يتحدد المنهج الفكري للاخوان المسلمين في ثلاثة اركان رئيسية :

- **الفلسفة الروحية** ، التي تقوم على : الديانة والشمول ، فالاسلام دين ودنيا ونظام اجتماعي شامل ، والروحانية الاجتماعية ، التي لا تقبل التصوف والعزلة ، والعقلية الايجابية ذات السمات الانسانية التي تجيز الخلاف في الرأي.
- **الفلسفة الاقتصادية** ، التي تتلخص بمذهب الاقتصاد الاجتماعي القائم على بعض الخيارات الاقتصادية الاصلاحية ، كتحديد الملكية ، والاعتماد على رأس المال الوطني ، والتصنيع..
- **الفلسفة الاجتماعية** ، التي تقوم على بناء المجتمع الاسلامي - الوطنية الاسلامية والانسانية العالمية .

ويتم ذلك عن طريق بناء ما يعرف "باللبنة الصالحة " حيث يبدأ الأخوان المسلمون "بالفرد المسلم" وذلك بتربيته تربية اسلامية سليمة حتى يصبح قادرا على بناء "الاسرة المسلمة" التي تكون وحدة في "امة مسلمة" ، وعندما تتوثق

العلائق بين افراد الامة يستطيعون ان "يفرزوا " من بينهم "حكومة مسلمة" تعمل بتعاليم الاسلام وتطبقها تطبيقا شاملا. وهكذا يتكون المجتمع الاسلامي الذي يحمل طابع الوحدة التي تضم الحكام والمحكومين على حد سواء^(١) ، ويرفع الاخوان شعار "الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد في سبيل الله اسمى أمانينا" .

الاخوان المسلمون في الأردن :

دخلت دعوة الاخوان المسلمين الى الأردن عام ١٩٤٣ حيث قدم احد الدعاة المصريين واجتمع بعدد من الشباب وأسفر الاجتماع عن اقناعهم بأفكار الاخوان، ولم تنشأ الحركة ان تتخذ لنفسها صفة الحزب ، وهي لا تهدف الى التغيير بالعنف وانما تتوخى الاصلاح بالنصح والارشاد.

واستمر الاخوان في نشاطهم حتى عام ١٩٥٢ حيث نظموا أنفسهم بشكل مركزي، واختاروا مراقبا عاما هو السيد محمد عبد الرحمن خليفة الذي لا يزال المراقب العام للاخوان المسلمين في الاردن^(٢).

ومارس الاخوان العديد من الانشطة السياسية ، وانتقدوا التدخل البريطاني في احوال البلاد، ورحبوا بالغاء المعاهدة الاردنية البريطانية، وباركوا خطوة تعريب الجيش. ودخل الاخوان المسلمون الانتخابات عام ١٩٥٦ حيث كان لهم مرشحون في مناطق المملكة كافة ونجح منهم السادة محمد عبد الرحمن خليفة وحافظ عبد النبي وعبد الباقي جمو وعبد القادر العمري.

وفي فترات انحسار الانشطة السياسية كان الاخوان يقومون بالعديد من الأعمال الخيرية التي من أهمها المستشفى الاسلامي في عمان . وأخذ الاخوان موقفا حذرا من العمل الفدائي رغم انخراط بعض أفرادهم في صفوف حركة فتح ، ولكن بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ تجنبوا الموقف وابتعدوا عن كل العمل الفدائي^(٣) ، ولم يقوموا بمحاولة

(١) محمد شوقي زكي ، الاخوان المسلمين والمجتمع المصري .

(٢) مقابلة شخصية مع السيد محمد عبد الرحمن خليفة ، عمان ، ١٩٧٢/٥/١٣ .

(٣) مقابلة شخصية مع السيد يوسف العظم ، عمان ، ١٩٧٢/٥/١١ .

انشاء تنظيمهم الخاص اعتقاداً منهم ان الوقت والظرف غير مناسبين لممارسة الجهاد وذلك لأن إعداد "الجيل" المسلم لم يتم بعد .

٢- حزب التحرير:

حزب التحرير حزب سياسي مبدؤه الاسلام وغايته استئناف الحياة الاسلامية باقامة دولة اسلامية، وقد تأسس الحزب من مجموعة من النشطاء الذين كانوا ضمن جماعة الاخوان المسلمين ، ولما لم يتفقوا معهم حول أسلوب العمل ، قام نفر منهم بالانفصال عن الجماعة وشكلوا حزبا سياسيا بقيادة الشيخ تقي الدين النبهاني، وتشكل الحزب في القدس عام ١٩٥٢، وعندما تقدم خمسة أشخاص هم السادة تقي الدين النبهاني ، وداود حمدان ، ومنير شقير ، وعادل النابلسي وغانم عبدو ، بطلب رسمي للتريخيص للحزب باسم حزب التحرير ، رفض الطلب من قبل الحكومة بحجة مخالفته لنصوص وروح الدستور .

فكر الحزب:

اعتمد الحزب الفكرة العميقة المستتيرة للكون والحياة والانسان، حيث يؤمن الحزب بصلاحيية الشريعة الاسلامية لكل زمان ومكان لانها تعالج مشاكل الانسان في كل آن، وبأن اتساع الشرع باستنباط احكام متعددة جعل الشريعة الاسلامية وافية لمعالجة المشاكل كافة. ويحرص الحزب على عقيدته كما يحرص على الطريقة حرصه على الفكرة. اي أنه يحرص على الاسلوب في المعالجة ولا يميز التوجهات في الآراء لدى افرادة اذ يفترض تركيزها في افكارهم اما عن قناعة او بالتسليم والرضى والاطمئنان^(١) ، وانطلق الحزب في طريقه عن قناعة مؤداها ان التكتل الصحيح الذي تنهض به الامة هو الذي يقوم على اساس حزبي تكون فيه الروح لجسم الحزب هي نواته وسر حياته، حيث تكون الخلية الاولى للحزب متركزة في ذات الفرد الانساني صاحب الفكر العميق والطريقة الواضحة^(٢).

(١) من منشورات حزب التحرير - دخول المجتمع : ٢ .

(٢) من منشورات حزب التحرير ، التكتل الحزبي : ١٢ .

اعمال الحزب السياسية :

على الرغم من ان الحزب لم يرخص له ابدا وظل يمارس نشاطه بصورة سرية الا انه نشط في سنواته الاولى نشاطا ملحوظا خصوصا بين طلبة المدارس وفي المساجد، حيث كان ينشر فكره بين جموع المصلين، وركز نشاطه خصوصا في المدن والقرى الكبيرة، وشارك الحزب في انتخابات عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٦ حيث فاز مرشح واحد له في الحالتين هو الشيخ احمد الداعور. وفي عام ١٩٥٤ كان الشيخ تقي الدين النبهاني قد غادر الى دمشق ومنها الى بيروت ولم يسمح له بالعودة . وتم ايضا ابعاد عدد آخر من قيادات الحزب مما خلق فراغا قياديا . وعلى الرغم من ان احد قادة الحزب وهو داود حمدان كا قد توقع ان الحزب سيكون بمقدوره الوصول للسلطة في غضون ثلاثة اشهر الا ان ذلك لم يتم ولم يتمكن الحزب من الانتشار بصورة واسعة. ولأن الحزب يعطي اهمية كبيرة للوعي السياسي الذي يجب ان يكون عاما بوصفه المقدمة لخلق الجو المناسب ليتسنى للحزب الوصول للسلطة وبالتالي تطبيق فكره من خلال احكام الشريعة الاسلامية، فقد ابتدع نظاما خاصا به هو مجموعات الدراسة "حلقات" لتقوم بنشر الوعي. والحزب لا يريد اقامة سلطة لتحل محل سلطة بل يريد تحطيم السلطة الحالية نفسها من خلال شرح النظام البديل المتوقع وذلك ببيان احكام الشريعة الاسلامية^(١).

واعتمد الحزب في نشاطه على المنشورات وعلى البيانات السياسية والكتيبات التي تشرح موقفا سياسيا معينا. ومع ان الحزب تعرض للملاحقة والاعتقالات كغيره الا انه استطاع تنظيم عدد من التظاهرات خلال زيارة "البابا" للأرض المقدسة عام ١٩٦٤. ومما كان له اكبر الاثر على نشاط الحزب انتقال قيادته الى دمشق وبيروت، وحاول الحزب ان ينشئ عدة فروع له في البلاد العربية ولكنه لم يلاق الانتشار الذي لاقاه في البداية، وربما يكون حزب التحرير هو الحزب الوحيد الذي التقت الاحزاب كافة على مهاجمته والتشكيك فيه من الحزب الشيوعي الى الاخوان المسلمين^(٢) . ومع ان قيادة

(١) من منشورات حزب التحرير.

(٢) للاستزادة في المعلومات حول الحزب وفكره ، يمكن الرجوع الى الدراسة التي قام بها الباحث عن الاحزاب السياسية في الاردن سنة ١٩٧٢ (مبحث حزب التحرير).

الحزب جاءت اساسا من صفوف الاخوان، الا ان محاولات التوحيد والتصالح بينهما لم تسفر عن اي شيء ، بل بالعكس قد يبدو ان هناك حالة مستمرة من الخصومة والتناقض.

ثانيا : الاحزاب الشيوعية :

يعيد الدكتور حلیم بركات بدايات الافكار الاشتراكية في العالم العربي الى كتابات شبلي الشميل (١٨٥٠ - ١٩١٧) وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢) وفرح انطون (١٨٧٤ - ١٩٢٢) وسلامة موسى (١٨٨٧ - ١٩٥٨) وغيرهم من أمثال : مصطفى حسنين المنصوري واضع كتاب (تاريخ المذاهب الاشتراكية) ، ويضيف بأن الاشتراكية كانت تعني لدى شبلي الشميل التقدم الاجتماعي واعتماد منهج الفكر العلمي كبديل للفكر الغيبي المثالي، ورفض التعصب الطائفي ، والتعصب القومي ، وتأمين المساواة في الاجور، وهدم المؤسسات الرجعية ، وفصل الدين عن الدولة والتحرر من مختلف انواع الحرمان والاستبداد .

بينما اعتبر فرح انطون - والحديث ما زال لحليم بركات - الاشتراكية "دين الانسانية " الذي سيحل محل الأديان السماوية ، ويهدف الى تأسيس دولة علمانية تسيطر فيها الحكومة على العمل والتجارة والصناعة لمصلحة الكادحين، وتتوخى السعادة للجميع والسلم بين الأمم^(١).

اما سلامة موسى فقد حدد النظام الاشتراكي بأنه النظام الذي يلغي الملكية الفردية .. ويهدف الى ايجاد الحرية الاقتصادية حتى تتساوى الفروق بين الناس في الإثراء، فيلغي مبدأ الإرث، لأن وجوده ينافي هذه الحرية^(٢) .

هذه بعض مفاهيم الاشتراكية في الوطن العربي ، وهي مزيج من الاشتراكية العلمية

(١) حلیم بركات ، المجتمع العربي المعاصر : ٣٠٦ .

(٢) المرجع نفسه : ٢٥٧ .

الماركسية والاشتراكية الفابية، ولكنها تطورت على يد البرجوازية الوطنية لتصبح فيما بعد "اشتراكية عربية" ذات سمات توفيقية عبرت عنها الخيارات السياسية التي اتخذتها القيادات السياسية العربية "التقدمية" التي اعترفت بالملكية الخاصة الى جانب سيطرة الدولة على قطاعات الانتاج الرئيسية (تبنى مبدأ رأسمالية الدولة)، ورفضت مقولة الصراع الطبقي، ومقولة المادية التاريخية تحفظا عما تطرحه المفاهيم المادية حول الدين والروح.

اما الاشتراكية العلمية وفق ما طرحتها النظرية الماركسية - اللينينية ، فقد التزمت بها الاحزاب الشيوعية في الوطن العربي، بينما تبنتها منذ الستينات - بعض الحركات القومية كالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين - كمنهج للتحليل واسلوب للنضال.

الشيوعية في الاردن:

كان ظهور الاحزاب الشيوعية في البلاد العربية بشكل عام في العشرينات من هذا القرن بعد مؤتمر الاممية الثالث الكومنين عام ١٩١٩ ، حيث تأسست خلايا في معظم البلاد العربية، وكان من أوائل هذه الخلايا تلك التي تشكلت في فلسطين حيث كانت نواة الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس عام ١٩٢٠ من مزيج من العرب واليهود. ونتيجة تطور مجرى الصراع مع الاحتلال الانجليزي واختلاف وتباين الموقف من مسألة الهجرة اليهودية - مع ان الموقف الرفض للصهيونية كان واضحا وحاسما بوصفها ايدولوجية للبرجوازية اليهودية - انقسم الحزب الشيوعي الفلسطيني على أسس قومية الى حزب شيوعي يهودي وآخر عربي عام ١٩٤٣ ، حيث حمل الحزب الفلسطيني اسم "عصبة التحرر الوطني". وبعد نكبة ١٩٤٨ التقت عناصر عصبة التحرر الوطني بمجموعات من الماركسيين في شرقي الاردن الذين أخذوا الشيوعية بشكل خاص من خلال دراستهم الجامعية في بيروت ودمشق، بل إن بعضهم كان قد تأثر بآراء بعض الاساتذة الودية تجاه الفكر الماركسي، وصورالاتحاد السوفياتي للشعوب، كالاستاذ حسني فريز كما جاء في كتاب البدايات للدكتور يعقوب زيادين. ونتيجة هذا اللقاء تم تأسيس الحزب الشيوعي الاردني عام ١٩٥١ ، وكان أول سكرتير عام له أحد نشطاء عصبة التحرر الوطني وهو السيد فؤاد نصار^(١). وكان من أوائل الشيوعيين الأردنيين

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور يعقوب زيادين ، عمان ١٩٧٢/٥/٢٣ .

الدكتور نبيه رشيدات الذي أقام في دمشق بعد تخرجه في كلية الطب. ومن أبرز قيادات هذا الحزب السادة يعقوب زيادين، وفهمي السلفيتي ، وعيسى مدانات، ورشيد شاهين، وفائق وراد الأمين العام للحزب، وجاء بعده فؤاد نصار ثم خلفه الدكتور يعقوب زيادين. وفي سنة ١٩٥١ وضع الحزب برنامجا حدد فيه الاهداف التي يسعى من اجل تحقيقها ، وهي(١):

١. الغاء المعاهدة الاردنية - البريطانية .
 ٢. اطلاق الحريات العامة.
 ٣. اطلاق حرية المرأة .
 ٤. الاصلاح الزراعي.
 ٥. الانعاش الاقتصادي باعتبار المرحلة مرحلة تحرر وطني ديمقراطي.
- وقد خاض الحزب المعارك السياسية مثل المطالبة بتعريب قيادة الجيش ومعارضة الأحلاف. وفي انتخابات عام ١٩٥٦، وتحت شعار الجبهة الوطنية، نجح من اعضاء الحزب الدكتور يعقوب زيادين والاستاذ فائق وراد وعبد القادر الصالح الذي لم يكن عضوا في الحزب الشيوعي وإنما صديقا لهم، وقد تعرض الحزب طوال حياته للمطاردة، وتعرض أعضاؤه للاعتقال خصوصا بعد أحداث ١٩٥٧ .
- وبعد عدوان ١٩٦٧ شارك الحزب في العمل الفدائي - بعد ان رفع التحفظات التي كان قد وضعها قبل ذلك - من خلال ما عرف "بقوات الانصار" التي هي مجموعات فدائية تمثل الشيوعيين في الاردن وسوريا ولبنان والعراق. الا ان الخلافات داخل صفوف الحزب حول العمل الفدائي المسلح خارج الارض الفلسطينية ادت الى نقاشات حادة استمرت حتى انعقد مؤتمر الحزب عام ١٩٧١ . وحدث الانشقاق ونشأ الكادر اللينيني المعارض للكفاح المسلح من الخارج. ولكن الخلاف استمر حوالي عشر سنوات إلى ان عاد للتوحد لفترة قصيرة، انقسم بعدها الى ثلاث فئات ذاتية واخرى ترتبط بالعلاقة

(١) (مقابلة شخصية) مع الدكتور يعقوب زيادين ، عمان ١٢/٥/١٩٧٢

ملاحظة : تجدر الملاحظة بأن النظام السياسي كان يتسامح حتى ذلك الوقت مع الحزب الشيوعي الاردني (الجبهة الوطنية) الذي كان محظورا بموجب قانون مقاومة الشيوعية رقم ٩١ لسنة ١٩٥٣ . (الدس تم إلغاؤه مؤخرا في مجلس النواب) .

الفلسطينية ، وانعكاس ذلك على طبيعة التنظيم . وفي أوائل عام ١٩٩٠ توحد الحزب مرة أخرى وانسحب منه عدد شكل الحزب التقدمي الاردني ، كما بقي عدد آخر خارج كل التنظيمات يحاور الفئات السياسية في سبيل تشكيل عمل حزبي مشترك مع بعض الفئات القومية واليسارية الاخرى.



الفصل الثالث

تقييم التجربة العقائدية في الاردن



الفصل الثالث

تقييم التجربة العقائدية في الاردن

تضخم دور الاحزاب السياسية العقائدية في النشاط على الساحة الاردنية خلال معظم سنوات الخمسينات وذلك لسببين :

الاول : تزامن الأحداث السياسية داخليا ، وعربيا ، ودوليا ، حيث تأثرت البلاد بنتائج حرب ١٩٤٨ وقيام دولة اسرائيل، كما ان قيام وحدة الضفتين ادى الى تطورات سياسية حادة، وجاء صدور دستور ١٩٥٢ خطوة مهمة على طريق الليبرالية السياسية فسمح بتأليف الاحزاب ومزاولة نشاطاتها بشكل مشروع . وفي الفترة نفسها حيث كانت هناك بقايا النفوذ البريطاني بدأ النفوذ الامريكي بالدخول الى المنطقة اما عن طريق المساعدات التي مثلها برنامج ترومان "النقطة الرابعة" او من خلال تبني دعوة لاقامة الاحلاف العسكرية التي كانت تطرحها بريطانيا اولا (حلف بغداد) ، او الولايات ذاتها لاحقا (مبدأ ايزنهاور). وفي الوقت نفسه كانت الاوضاع تتفاعل عبر الحدود السياسية بين الدول حيث ساد تداخل الافكار مع تداخل السياسات والحراك السياسي، فمن تبني سياسة الاستقلال الناجز عن الدول الاستعمارية الاوروبية الى سياسة رفض الاحلاف، الى سياسة الوحدة، وكلها موضوعات ساهم الاختلاف بالرأي الرسمي العربي حولها والتباين بالمواقف منها في إذكاء نوع من الحرب العربية الباردة، دخلت بموجبها المنطقة في الصراع الدولي من اوسع ابوابه ، فخضعت للمنافسة الحادة بين التدخل السوفيتي والتدخل الامريكي والغربي بشكل عام .

وكان من نتائج التطورات السياسية ان تغيرت انظمة (سوريا والعراق بعد مصر) وحدثت أزمات: أزمات لبنان والاردن ١٩٥٨، وحدثت حروب عربية - عربية (حرب اليمن) ، وعندما جاءت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ كشفت عن وهن الموقف العربي ازاء التحديات المصيرية . وهذا أدى بدوره الى انتقال الوطن العربي من مرحلة الى مرحلة اخرى تحولت فيها البنى الاجتماعية الى بنى مغايرة، ولم تكن بالضرورة تحولات ايجابية .

والسبب الثاني : قوة تيار الحركة القومية العربية الذي سيطر على الشارع العربي وعلى الخطاب السياسي العربي بفعل عاملين هما : التنظيمات القومية اولا، والزعامة الناصرية وخطابها الحماسي ثانيا. وقد جرى الادب السياسي العربي على تسمية سنوات الخمسينات بفترة "المد القومي".

وفي هذه الفترة كان الحراك الاجتماعي السياسي دافقا بحيث رسم معالم واتجاهات المرحلة ذاتها، وربما امتدت تأثيراته الى فترة لاحقة. وكان للأحزاب السياسية العقائدية دور كبير في تسييس المجتمع دون التمكن من خلق الثقافة السياسية العميقة وذلك لأن التقليد والديماغوجية كانت من أبرز مظاهر العمل السياسي في هذه المرحلة. وكذلك كانت التنظيمات السياسية - بغض النظر عن التأصيل النظري لمبادئها وأفكارها - تمثل حالة رد فعل مباشرة. فالطرح القومي جاء بمجمله يعكس رد فعل للحس بالقهر القومي، والطرح الديني جاء في جزء منه رد فعل على الطرح القومي، والخيار الاشتراكي جاء رد فعل للحس بالقهر الطبقي، وكلها كانت تطرح نفسها كردود فعل نضالية ضد الاستغلال والاضطهاد الذي مارسه الامبريالية الغربية والقوى المحلية المرتبطة معها، فضلا عن المواجهة المباشرة مع المشروع الصهيوني في فلسطين.

وفي خضم الاحداث، وانطلاقا مع الاوضاع والقضايا التي تبنتها لعبت الاحزاب العقائدية دورا مهما في الحالة السياسية العربية والاردنية بشكل خاص، وقد جاءت اهدافها ضمن الاطر التالية:

١. محاربة الصهيونية والاستعمار والرجعية والمحافظة على الاستقلال الوطني.
٢. بلورة هوية قومية واحدة والعمل من اجل الوحدة العربية وتحرير فلسطين.
٣. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وانصاف المقهورين.
٤. المطالبة بالتنمية الاقتصادية الجادة والسريعة .
٥. تحقيق المشاركة السياسية عن طريق الوصول الى الحكم.

وبالرغم من الشعارات الخاصة بكل حزب ، كانت هذه القاعدة من المبادئ سببا في التنسيق المؤقت بين الاحزاب الذي جعلها تبدو في لحظة ما وكأنها كتلة واحدة في معارضة النظام، على الرغم مما بينها من اختلافات وخلافات جذرية. وقد ظهر ذلك

بوضوح حينما جرت الانتخابات النيابية في ٢١ ايلول سنة ١٩٥٦ ، فقد جرت هذه الانتخابات على أساس حزبي بمعظم مناطق المملكة ، وكان تحالف الاحزاب كجبهة وطنية واحدة سببا في نجاح مجموعة من المرشحين الحزبيين لا يتوقع انه كان لها قاعدة شعبية عريضة، فقد فاز في الانتخابات احد عشر نائبا عن الحزب الاشتراكي، واربعة نواب عن الاخوان المسلمين، وثلاثة عن الحزب الدستوري وثلاثة آخرون عن الحزب الشيوعي، واثنان عن حزب البعث العربي الاشتراكي، وواحد عن حزب التحرير الاسلامي^(١). وعهد بتشكيل الحكومة الى زعيم الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي ولم يكن قد نجح في الانتخابات ، فتألفت الحكومة من عشرة وزراء سبعة منهم اعضاء في المجلس النيابي^(٢).

ونظرا لتصادف تشكيل الحكومة الاردنية مع وقوع العدوان الثلاثي على مصر، تأخرت في تقديم بيانها لمجلس النواب حتى ١٩٥٦/١١/٢٧. وقد ورد في البيان عزم الحكومة على إلغاء المعاهدة البريطانية الاردنية المعقودة عام ١٩٤٨، وتصفية القواعد الحربية البريطانية واجلاء قواتها، كما أكدت عزمها على معارضة حلف بغداد، ونيتها في قبول المعونة المالية العربية بدلا من المعونة البريطانية، وأكدت كذلك عزمها على توطيد العلاقات مع مصر وسوريا. وفي حقل السياسة الداخلية وعدت الحكومة بالغاء القوانين التي تحد من حريات المواطنين، وبتطبيق اجراءات تهدف الى تطوير الاقتصاد الأردني. وفي خلال فترة ممارستها للسلطة أظهرت حكومة النابلسي حماسا ملحوظا للتحالف مع مصر وسوريا وأقامت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ، كما أظهرت عدا

(١) عن الحزب الوطني الاشتراكي نجح مجموعة الاعضاء الذين ورد ذكرهم في مكان سابق من هذه الدراسة، وذلك عند الحديث عن الحزب الوطني الاشتراكي.

عن الحزب العربي الدستوري : مصطفى خليفة ، سليم البخيت ، سباب العكشة.

عن الجبهة الوطنية (الحزب الشيوعي) : يعقوب زيادين ، فائق وراد ، عبد القادر الصالح (صديق).

عن حزب البعث العربي الاشتراكي : كمال ناصر ، عبد الله الريماوي

عن حزب التحرير الاسلامي : الشيخ احمد الداعور.

عن الاخوان المسلمين : محمد عبد الرحمن خليفة ، حافظ عبد النبي ، عبد القادر العمري ، عبد الباقي جمو .

(٢) المحامي فيصل البطاينة ، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الاردن : ٨٣/١ .

واضحاً لبريطانيا ولحكومة نوري السعيد في العراق، وبدأ يتضح شيئاً فشيئاً انها تستقل بالسلطة عن الملك وتدفع الاردن في غير طريق الاعتدال الذي يتسم به سلوك النظام في الاردن، ولم يكن بمقدور الأردن ان يتجاوز كل علاقاته وارتباطاته بسهولة. فاستقالت حكومة النابلسي في ١٠ نيسان ١٩٥٧ بعد فترة وجيزة من تشكيلها . وبعد التشاور مع زعماء الاحزاب والتكتلات عهد جلالة الملك حسين الى حسين فخري الخالدي بتأليف الحكومة الجديدة التي شملت رئيس الحكومة السابقة في عضويتها. ولكن هذه الحكومة لم تستطع تجاوز المرحلة الصعبة التي كان الاردن يمر بها في حينه فاستقالت في ٢٤ نيسان. وجاءت بعدها حكومة برئاسة ابراهيم باشا، فاعلنت حالة الطوارئ وأغلقت الحدود وفي اليوم التالي (٢٥ نيسان ١٩٥٧) صدر قرار حل الاحزاب السياسية في البلاد واعتبارها خارج النظام السياسي الاردني . واصبح العمل السياسي على الاساس الحزبي محظوراً وما زال ذلك قائماً الى الآن^(١).

وقد تم تبرير هذا القرار سياسياً بمجموعة من الاعتبارات التي تنسب الى الاحزاب ومنها^(٢):

اولاً : اذا كان نشوء الاحزاب يستند اساساً الى الدستور، فقد اتضح من مبادئ وأهداف هذه الاحزاب أنها تستهدف الدستور ذاته ، حيث ان فكرها انقلابي في الدرجة الاولى - فالحزب الشيوعي بحكم التحليل الماركسي هو حزب ثوري يهدف الى اقامة دولة البروليتاريا ولو بالعنف ، وحزب البعث انقلابي هدفه اقامة دولة البعث كما جاء في المادة الخامسة من دستور الحزب نفسه، وحزب التحرير يستهدف الدستور والنظام بالتغيير الثوري من اجل اقامة دولة الخلافة الاسلامية .

لذلك رأت الحكومة ان هذه الاحزاب هي في النهاية خصم للنظام وليست شريكة له، وان وسائلها غير سليمة كما ثبت بالممارسة العملية.

ثانياً : وقد نسب الى هذه الاحزاب انها مارست " التخريب " الفكري ، وشرعت في

(١) تاريخ اعداد هذه الدراسة : اواخر عام ١٩٩٠ .

(٢) من مقابلة مع احد المسؤولين في اجهزة الامن الاردنية .

التخريب المادي، بما في ذلك محاولات الاغتيال ، مما جعلها تتحول من منظمات سياسية سلمية الى معارضة مسلحة .

ثالثا : وينسب اليها كثير من المحظورات مثل : قيامها بنشاطات سرية، وحصولها على التمويل من الخارج ، فضلا عن الفكر "المستورد" ، مما يشكك في ولائها للوطن وللشعب والنظام السياسي، وبذلك فقدت الاحزاب السياسية - من وجهة نظر رسمية - شرعيتها الدستورية لاخلالها بما جاءت به المادة (١٦) من الدستور.

ومهما يكن من أمر "قرار حل الاحزاب" فانه يبقى قرارا لا يرقى الى صفة القانون، الذي بدوره يجب ان لا يتعارض مع الدستور، واذا كان تبرير هذا القرار يستند الى قانون العقوبات الذي يحظر تكوين التنظيمات ويعاقب على الارهاب، فانه بهذه الصفة لا يلغي "حقا" دستوريا، ولا يبطل الشرعية المستندة الى الدستور. والاصل في الاحزاب انها تنشأ بقوانين مستندة الى الدستور، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية، يلاحظ ان حظر الاحزاب لا يؤدي بالضرورة الى انتهاء نشاطاتها بل على العكس تلجأ عادة للعمل تحت الارض، وتتخذ سمة سرية، مما قد يؤدي الى ان تكون درجة جاذبيتها للجماهير اكثر وهي خارج اطار الشرعية القانونية، وبذلك تفرض وجودها على الواقع مما يؤدي الى قيام حالة من التعايش بين النظام السياسي والتكوينات السياسية ذات الاصول الحزبية، وتمثل نوعا من الاعتراف الواقعي من قبل النظام بالأحزاب دون القبول بالممارسات غير السلمية. وقد حدث ذلك مرتين في تاريخ الاردن: مرة بعد قيام حركة المقاومة الفلسطينية في منتصف الستينات حيث انخرطت التكوينات السياسية الحزبية في المنظمات الفدائية المسلحة : حزب البعث (السوري) في منظمة الصاعقة ، وحزب البعث (العراقي) في جبهة التحرير العربية، وحركة القوميين العرب في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والمنظمة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي في منظمة انصار، وأفراد من الاخوان المسلمين وجماعات الاتجاه الاسلامي بشكل عام في منظمة فتح ... وقبل النظام السياسي هذا التعايش حتى ظهرت في اوساط المقاومة بوادر العمل من اجل انتزاع السلطة ، فحدث الصدام مرة اخرى بين النظام السياسي والمقاومة بما فيها الاحزاب

واستقر الأمن في الأردن مرة ثانية ، وبدأت مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، وبدأ الحديث عن التعددية ، وتبنى سمو الأمير الحسن سياسة الانفتاح على الأفكار وعلى التكوينات السياسية من خلال الحوارات المتكررة، بقصد تطوير مناخ إيجابي للتسامح والثقة والتفاعل والتعاون يتجاوز حالات التشنج وأوضاع الشك السابقة. وقد ترافق ذلك بجملة تصورات عن المستقبل السياسي للأردن قد تكون إعادة "العملية الانتخابية" لمجلس النواب إحدى محطاته الرئيسية.

أما الأسباب التي جعلت من التجربة الحزبية في الأردن تجربة فاشلة وافقدتها الشرعية الحقيقية فهي تتدرج في مجموعتين:

الأولى أسباب موضوعية : تتصل بالبيئة والنظام السياسي.

الثانية أسباب ذاتية : تتصل بالأحزاب من حيث تكوينها وقدرتها على أداء وظائفها وتحقيق أهدافها.

أولاً : الأسباب الموضوعية ، وما يتصل بالبيئة السياسية والنظام السياسي:

أ- البيئة السياسية :

إن البيئة السياسية للأحزاب في فترة الخمسينات تقودنا للتذكير بآثار التراث الثقافي والهيمنة الأجنبية وانعكاس ذلك على المجتمع السياسي الأردني.

فالتراث الثقافي للمجتمع العربي والمجتمع الأردني جزء منه، لا يعبر عن حماس شديد لقبول الظاهرة الحزبية، فالحزب كمفهوم - وهو قريب من الحزبية على الأقل لدى العامة - يشير إلى بداية انقسام المسلمين واختلافهم. كما أن الحزب السياسي بمعناه الحديث يبدو - كابتداع جديد - في مجتمع قبلي ديني لم يكن قد ابتعد كثيراً عن

(١) اسامة حرب ، الأحزاب السياسية.

موروثات الحكم العثماني بما مثله من سلطة مطلقة باسم الدين، ولم يكن هذا المجتمع قد بلور مشروعه السياسي الديمقراطي القائم على حكم الاغلبية لأن التراث لم يفصل بين نظرية الشورى النخبوية ، وامكانية تطبيقاتها العملية المعاصرة.

اما الثقافة الاجتماعية السائدة فلم تكن جاهزة لتجاوز تقليديتها السياسية نحو الحداثة، لا سيما وان الاحزاب لم تطرح بشكل ناضج ثقافة جماهيرية تساعد على ذلك، ولربما لم تتمكن لقصر تجربتها من القيام بهذا الدور . لذلك فالأحزاب ذاتها كانت في كثير من الحالات اسيرة التراث الثقافي بصورته البدائية البسيطة (شعار الثأر لدى حركة القوميين العرب، والمحرمات حول دور المرأة لدى الجماعات الاسلامية مثلا).

كما ان التراث الثقافي الاجتماعي لم يكن يستوعب بسهولة سيطرة معارضة النظام السياسي القائم باعتباره ذا شرعية دينية وشريفة. فضلا عن أن النظام الاجتماعي القبلي والعشائري لم يسهل على الأحزاب فرض نموذجها القيادي على المجتمع، كما كان التراث الثقافي نفسه يقف على أرضية الخلاف بين المجتمع والأحزاب السياسية ناهيك عن أنه كان مصدر خلاف أشد بين الأحزاب نفسها.

أما آثار الهيمنة الأجنبية على البيئة السياسية، فتتلخص في ان الاستعمار الغربي بعامته والاستعمار البريطاني بخاصة اعاق فرص النمو العضوي والنظري للمؤسسات النيابية مما فصل بين نشأة الاحزاب السياسية وتأسيس التقاليد البرلمانية، بل أضعف دور المؤسسة التشريعية والفروع التنفيذية وكل ما من شأنه ان يساعد على تنمية البنية التحتية للمجتمع.

وبالمقابل ساعدت الهيمنة البريطانية على أن تكون اقوى وحدات النظام السياسي الاردني هي البيروقراطية المدنية (مثل حكومات ابو الهدى المتعددة) والعسكرية المركزية، وربط مختلف جماعات المصالح بها.

وفي فترة لاحقة عندما تطورت علاقات الاردن مع الولايات المتحدة الامريكية بات واضحا ان ايجابيات هذه العلاقة لا سيما المساعدات ستعكس على الجهاز البيروقراطي والقوات المسلحة على حساب الاحزاب السياسية.

لذلك اتجهت الاحزاب اولا الى محاولة الوصول الى السلطة وطرد النفوذ الاجنبي ولو عن طريق اللجوء الى القوة. فتسرب تأثيرها الى الجيش الذي اصبح القوة الرئيسية على المسرح السياسي، مستغلة بذلك حماسه للتخلص من رموز النفوذ الاجنبي الموجودة في قيادته.

ونظرا للأهمية التي تمتعت بها فئات العسكريين والبيروقراطيين استطاعت بعض عناصرها الوصول او القفز الى السلطة في سن مبكرة. وفي الوقت الذي كانت تعلن فيه عن رغبتها في الديمقراطية كانت ممارستها العملية اقرب الى السلطوية. بل اصبح الفكر الشمولي جزءا من مجمل طروحاتها حيث كان مثالا الاعلى نظام الحكم في مصر وهو قومي شمولي الى حد ما، واصبحت عبر قيادتها جزءا من جهاز الدولة.

اما فيما يخص البيئة الاجتماعية، فعلى الرغم من اتساع الطبقة الوسطى وتعدد فئاتها بصورة أكثر فأكثر الا انها لم تكن قادرة على توضيح مشروعها السياسي والاقتصادي، وكان انتماءها الى الاحزاب السياسية يعكس بدرجة كبيرة نمط العلاقات التقليدية التي تسود في المجتمع. ودون ان تعمق افكارها حول التحديث اخذت هذه الطبقة تبرير اهميتها بالحكم والادارة بالاستناد الى المهارات المكتسبة من خلال التعليم، وبدأت تميز نفسها ليس كطبقة وسطى برجوازية وليس كطبقة متقنين، وانما كنخبة مثقفة في المجتمع، واصبح لها سلوكها الخاص ومشروعها الخاص سياسيا واقتصاديا متجاوزة مشروع الطبقة الوسطى العريضة. وقد امتد بها ذاك الوضع حتى بدأت بالمجتمع كتكوينات سياسية في السبعينات والثمانينات، وأصبحت تطرح فكرا سياسيا خاصا يلائم المرحلة ولا يحقق اي نوع من الالتفات الجماهيري حوله.

ونشأت نتيجة لذلك حالة من العزلة المثلثة الابعاد: صانع القرار في جهة، والمتقنون في جهة ثانية، والجماهير حائرة بين هذا الطرف أو ذاك. وساعدت التطورات السياسية وتحسن الاوضاع الاقتصادية على استمرارية هذه العزلة، ولم تدرك هذه الاطراف عمق الفجوة فيما بينها الا عندما حدثت الازمة الاقتصادية فكتشفت عن عمق التحولات الاجتماعية والسياسية بشكل مفاجئ وعميق وضع الجميع في مرحلة مراجعة دقيقة، يتمنى الجميع ان يتم تجاوزها بعقلانية ومسؤولية وتعاون.

ب- النظام السياسي والحزاب :

اما فيما يخص علاقة النظام السياسي الاردني بالحزاب: فقد تفردت قيادة النظام بخصائص جعلته في كثير من الاحيان اكثر قدرة على تحقيق اهداف الحزاب السياسية ذاتها. ففي الوقت الذي كانت الحزاب تنادي بالحرية والوحدة والتحرر، واقامة المجتمع الاسلامي او الخلافة الاسلامية، والاشتراكية والعدالة والمساواة، وما الى ذلك من غايات واهداف وشعارات، كان النظام السياسي في الاردن يؤكد ذاته ويتطور نحو صيغ حديثة للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبينما كانت الحزاب تسعى لتحديد افكارها وتحقيق برامجها، كان النظام السياسي يتجه ليتبنى مجمل طروحات الفكر السياسي العربي المعاصر، مستجيبا لها من خلال معادلة لم تجتمع عناصرها لغيره.

فمعادلة النظام السياسي الاردني انه كقيادة يمثل صفة دينية وراثية اساسا، حيث تتحدر هذه القيادة من سلالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومن أسرة خصت بمسؤولية شرافة الحجاز والاشراف على المقدسات فيها مدة طويلة ، وهذا يعني ذروة التشريف بالاسلام ويعني كذلك قيادة المسلمين.

وبذلك يتجاوز دور قيادة النظام السياسي الاردني اي دور ديني لجماعة او فئة او حزب ، ويمثل ذلك ردا حاسما على ما تطرحه الحزاب الدينية.

ويحمل دور الشرافة في الحجاز ابان العهد العثماني دلالة خاصة حين قامت الاسرة الهاشمية بتبني الاتجاه القومي الثائر على استبداد الدولة العثمانية، فقادته الثورة العربية الكبرى نحو التحرر والتحرير والوحدة، فكان هذا الرد العملي بمثابة فتوى شرعية بعدم شرعية استمرار الحكم العثماني وتأكيدها لاحقية الهوية القومية العربية في الاستقلال عنها.

وجاءت بعد كل مشروعات النظام منسجمة مع هذا التوجه . فقومية الثورة ، ونظالها من اجل الوحدة والتحرر وتجسيد ذلك في النظام السياسي الاردني يمثل تأكيدا على القيادة وردا على ما طرحته الحزاب القومية . وحتى الحزاب الاقليمية التي دعت لوحدات اقليمية كانت قد وجدت في النظام الاردني بديلا عنها في تبنيه لوحدة المشرق العربي ومن ثم وحدة الهلال الخصيب او سوريا الطبيعية .

وتبني النظام الدعوة الى الوحدة الوطنية (الفلسطينية الأردنية) كانت ايضا ردا في مواجهة القطرية الفلسطينية او الاردنية التي تلخصت لدى البعض بمقولة (للاردنيين السياسية ولللسطينيين الاقتصاد).

واكثر من ذلك ان تبني النظام الاردني لدعوة الحرية والتحديث والتقدم والحياة الافضل، جاءت ردا على الماركسية الانغلاقية المتمتة، كما ان العلاقات الدبلوماسية وعلاقات الصداقة التي اقامها النظام الاردني مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى كانت دليلا على انفتاح النظام وعمليته في تجاوز التناقضات الايديولوجية واحكامها القيمية .

اما الليبرالية والتعددية التي تمثل اسس خيار النظام السياسي الاردني في الحكم وممارسة السلطة فقد مكنته من الوقوف طويلا في مواجهة دعاة الديمقراطية والحرية السياسية. فبصرف النظر عن الشعارات المعلنة، وبصرف النظر عن العلاقة التي وجدت تاريخيا بين النظام السياسي الاردني والاحزاب العقائدية يمكن القول ان النظام تجاوز الاحزاب نظريا، وعمليا.

فمن ناحية **نظرية** مثل النظام تجسيدا لمختلف طروحات الاحزاب مع ان تطبيق النظريات والشعارات يبقى امرا نسبيا تختلف فيه الاجتهادات والتفسيرات. ومن ناحية **عملية** يمكن القول بأن النظام السياسي الاردني انجز مراحل مهمة من مشروعه في الحكم والادارة والتنمية، ولعب دورا سياسيا ملحوظا في القضايا القومية وعلى الصعيدين العربي والدولي. واصبح يملك من الخبرة السياسية وقوة التحالف ما يمكنه من تجاوز الاحزاب، فأثبت انه الاقدر على تجاوز الاوضاع الخاصة بالاردن، ابتداء من المحافظة عليه كوجود سياسي وانتهاء بإدارة علاقاته العربية والدولية. وهو امر اعترفت به معظم الاحزاب بمختلف اتجاهاتها وعقائدها بحيث لم يعد مطلوبا الغاء النظام الاردني وانما المطلوب قبول الاحزاب في المشاركة السياسية وحسب.

ثانيا : الاسباب الذاتية التي ادت الى فشل التجربة الحزبية في الاردن :

لا يمكن الزعم بأن أوضاع البيئة السياسية وعلاقة النظام السياسي بالأحزاب كانت وحدها وراء فشل التجربة الحزبية في الاردن، بل هناك مجموعة من الأسباب الخاصة

بالأحزاب ذاتها ساهمت الى حد كبير في إفشال هذه التجربة وأفقدتها القدرة على المقاومة والاستمرار. ويتصل بعض هذه الاسباب بطبيعة نشأة الأحزاب وتكوينها كما يتصل بعضها الآخر بممارسات هذه الاحزاب وقدرتها على القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها.

فمن الاسباب التي تتصل بنشأة وتكوين الأحزاب السياسية انها من حيث الواقع لا تعبر حقيقة عن تمايز طبقي واضح، وكانت على الرغم من جماهيرية بعضها اقرب الى التجمعات الشخصية الفضاضة التي لا تتعدى النخب الطافية على القشرة العليا لطبقة اجتماعية معينة، وفي مجتمع انقسامى متعدد الفئات غالبا ما يكون للحزب طابع شخصي مميز يجعله عرضة للاختراق من قبل الجماعات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في قراراته وتحوله بالتدرج الى اداة لذوي النفوذ والنخب الاجتماعية والاقتصادية الصغيرة التي هي نتاج للنظام دون ان تكون منافسة للحزب . وهذا يؤدي الى استثناء السلوك الانتهازي بين اعضاء الاحزاب للاستفادة من الميزات التي توفرها العلاقة مع النخب الصغيرة واصحاب النفوذ ومن ثم النظام، فيصبح الحزب مشوها لا يمثل فعليا حقيقة الحزب السياسي ولا يقوم بدوره. ونظرا لان اهميته اقل من أهمية الجيش او الجهاز البيروقراطي ، فانه يخضع لهما، وكلما ترسخت هذه المؤسسات كلما تضاعفت الحاجة الى الحرب والممارسات الحزبية، وهذا ما حدث في التجربة في الاردن، حين نشأت الاحزاب من خليط غير متجانس من فئات البرجوازية والطبقة الوسطى، وتحول الحزب الى سلم للوصول الى السلطة دون ان يرتكز على قاعدة شعبية عريضة ذات خصائص نضالية، وقادرة على المحاسبة والنقد، وهذا سهل عملية نقل الولاءات من الاحزاب الى الاجهزة البيروقراطية.

ومن جهة اخرى كانت التعددية الحزبية في مرحلة النشوء تعبر عن عملية نقل لأشكال الحزبية المتطورة في الدولة المتقدمة دون توافر اعتقاد راسخ في قيمة البنى الحزبية وجدواها. وبدل ان تكون التعددية مصدر إثراء للتجربة كانت سببا في نشئت القوة السياسية. وظهر ذلك واضحا في الانقسامات الحزبية المتوالية وتشرذمها، واخذت الاحزاب تتصارع فيما بينها اكثر من خلافاتها مع النظام السياسي. وكان ذلك دليلا على عدم النضج السياسي والتنظيمي، وقدمت بذلك حجة على نفسها للنخب المسيطرة من اجل تبرير رفض الحزبية انطلاقا من ان الدولة الصاعدة لا يمكنها تحمل رفاهية وجود

أحزاب متنافسة ، وان الاهتمام بالمسألة الامنية يعتبر اكثر الحاحا ويقتضي ارجاء قيام الاحزاب.

وقد تأكد ذلك بصورة قاطعة من خلال ظاهرتين:

الاولى : ظهور الخلاف بين الاحزاب والتنظيمات والايديولوجيات المتشددة (الاخوان المسلمون ، حزب التحرير ، الحزب السوري القومي ، الشيوعيين) في بلد يقوم خياره السياسي على النظام الليبرالي الذي يسمح بتعايش مختلف العقائد والاتجاهات.

والثانية : انخراط العسكريين في العمل السياسي او الحزبي ، وهذا امر له حساسية خاصة في بلد تقوم عقيدته العسكرية على الاحتراف، ويواجه تحديا خارجيا عدوانياً يهدد وجوده ذاته.

اما فيما يتصل بالافكار والمبادئ التي طرحتها الاحزاب فليس من الموضوعية توصيفها سلبيا او ايجابيا ، ودحضها او تبنيها ، وليس هذا المقام لذلك ، فهي تبقى خيارات ومعتقدات خاصة بالأحزاب نفسها. ولكن من الممكن طرح تساؤلات تتعلق بالاطر العامة لهذه الافكار والمعتقدات، كما يمكن التساؤل فيما اذا التزمت هذه الاحزاب بطروحاتها، وما هي النتائج الحقيقية التي حصل عليها المجتمع والوطن من هذه الطروحات؟ والسؤال الاول: الى اي مدى اختلفت افكار الاحزاب وعقائدها عما هو مطروح سلفا في الساحة العربية والاردنية؟ والى اي مدى تلاءمت الافكار والمبادئ التي جاءت من خارج هذه الساحة مع الواقع الاجتماعي والسياسي الاردني؟

في الاجابة على الشق الاول من السؤال ، يعتقد بان لا خلاف على ان الفكر الديني والفكر القومي هما أساس الفكر السياسي والاجتماعي للمواطنين العرب بعامة والاردنيين منهم، ولكن تبقى الحاجة لتأطير هذا الفكر في برنامج عملي واضح ومحدد الاهداف، ومن ثم تبنيه من قبل جهات تستوعبه وتستطيع تنفيذه.

والسؤال الاول يطرح نفسه : هل ثم وضع مثل هذا البرنامج وتحددت جهة الالتزام

به؟

اذا كان ذلك كذلك فلماذا لم يطبق وينجح في ارضية اجتماعية ملائمة ؟ فاذا كان الفكر موجودا اصلا ، اذن هناك خطأ في البرنامج وفي الجهة المسؤولة عنه. ولا ريب في ان الحزب السياسي هو الذي يمثل البرنامج وجهة الالتزام.

واذا كانت الافكار والمبادئ التي انطلقت من الساحة ذاتها لم تنجح ، فما هو حال الافكار القادمة من خارج هذه الساحة ؟ والمقصود هنا الافكار الماركسية ؟

ان الاجابة هنا تتحدد بالشروط الموضوعية والذاتية الخاصة بالمجتمع الاردني والعربي على نطاق اوسع. فكلهما مجتمع متدين ، اقتصاده متخلف ، وعلاقته الاجتماعية تقليدية الى درجة كبيرة ، وتقوم الطبقية - ان وجدت - على اساس معنوي اكثر من كونها وضعاً اقتصادياً، اي انه مجتمع مائع طبقياً ، لانه ليس مجتمعاً رأسمالياً حقيقياً وحديثاً، مع الاعتراف بوجود رأسمال وملكية كبيرة جديدة ، ولكنها لدى فئات محدودة برزت من ثنايا الواقع الاجتماعي (نظام الطفرة) وليس من خلال تشكله التاريخي.اي ان الطبقة في الواقع الاردني غير موجودة بصورة يتطابق فيها الوضع الاقتصادي مع السلوك الاجتماعي مع النمط الفكري. فغالبا ما تختلف هذه عن بعضها بعضاً. وهو مجتمع سياسي حديث التكوين والتبلور، اذن وبصرف النظر عن صوابية التحليل الماركسي او الاختلاف معه ، فهو لا ينطبق بكليته كمحاولة للفهم او اسلوب للنضال على الواقع الاجتماعي الاردني وان صلح كمنهج لتحليل الكثير من الظواهر. لذلك يبدو الخيار الماركسي في العمل السياسي الاردني سابقاً لأوانه ان لم يكن مرفوضاً تماماً. وفي هذه الحالة نرى ان الماركسية واليسار بمجمله قد فشل في التطبيق العملي وفي استقطاب الجماهير تنظيمياً. فحدث ارتباك في التعامل مع الواقع، فمرة لا يحدث التمييز بين التناقضات الاساسية والثانوية ، ومرة يجري تكيفها مع الواقع في ضوء تطبيقاتها الخارجية، وفي كل مرة تأتي اللغة السياسية منفصلة عن لغة الجماهير.

يلاحظ اذن ان الافكار الحزبية بمجملها قد فشلت في التعامل مع الواقع، فالأفكار القومية والدينية ذات الاصول في الفكر الاجتماعي السائد عجزت عن وضع برنامجها وتوفير جهازها بكشل محدد وواضح وملتزم، والافكار اليسارية ذات البرنامج والتنظيم جاءت خروجاً عن هذا الواقع . وكل الافكار تعاملت من فوق سطح المجتمع السياسي القائم ، كما ان التنظيمات كانت ظاهرة أعقد من التكوينات الاجتماعية الموجودة . فعلى

الرغم من بروزها الواضح في التاريخ السياسي الاردني الا ان بريقها أخذ بالابصار دون ان يتركز في العقول. حيث كان من الواجب على الاحزاب ان تؤدي وظائفها وتسهم في تنمية المجتمع وتحديثه وتبلور هويته السياسية بالمشاركة والتعبئة .

اما عن دور الاحزاب في خدمة المجتمع والدولة بشكل عام. فيتحدد غالبا في كونها جزءا من النظام السياسي، مع انه في الحالة الاردنية يتم تناول الاحزاب باعتبارها خصما للنظام السياسي وللدولة، وقد يكون لذلك ما يبرره وقد لا يكون، ولكن المهم ان على الاحزاب السياسية مجموعة من المهام والوظائف لا سيما في دول العالم الثالث، بما فيها الاردن. ومن الموضوعية نقد التجربة الحزبية في ضوء ادائها لهذه الوظائف والمهام.

فإلى اية درجة قامت الاحزاب الاردنية بتمثيل المجتمع، وتعميق الاتصال بين أفرادها والنظام السياسي ؟ والى اي مدى نجحت في ربط المصالح والتعبير عنها من خلال برامج وسياسات عامة قدمتها للحكومة، ورفدتها بالعناصر القيادية المناسبة ؟ ومن ثم هل ساهمت في تحقيق التكامل المجتمعي ، وتقديم نظام فكري وثقافة سياسية عميقة ورصينة ، تركز مفهوم الدولة والنظام واحترام القانون، والتعاون في الجهود التنموية ، ورفع مستوى المشاركة السياسية الشرعية، واكثر من ذلك الى اي مدى نجحت في تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل القومي؟

هذه مجموعة من الاسئلة يقتضي الاجابة عليها الكثير من الوقت والكثير من الجهد والكثير من الحوار الجريء والصريح ، ولربما يقدم كل طرف حجته بأن الفرصة لم تتح للقيام بهذه المهمات، ولكن هنالك مجموعة من الشروط المبدئية يجب توافرها في كل جهة تعتزم خدمة المجتمع والوطن، منها : ان تكون التنشئة السياسية للمواطنين غاية في حد ذاتها. بمعنى أنه يجب التركيز اولا على الوظيفة التثقيفية للحزب، باتجاه عام وشامل يبلور معنى المواطنة، وان الناس كلهم مواطنون بما يتضمنه ذلك من حقوق وواجبات. ويبلور كذلك ثقافة سياسية عقلانية يصبح معها الافراد منظمين ومتمرسين وتحليليين ومبادرين ، بشكل يدفع بالمجتمع نحو التحديث. وهذا هدف لم تسمح به فوضى الفكر الحزبي الذي اختار السلطة اولا، والسعي اليها عن طريق الخطاب الملتهب والطرح المثالي. في حين ان على الحزب ان يلعب دور المبدع والمنظم لتكوين الافكار الجديدة، وان يشكل نموذجا مصغرا للمجتمع الحديث، اي مؤسسة للوعي السياسي،

وصيانة القيم الجديدة ، وتوفير الاستقرار السياسي اللازم للتنمية ، ويترتب على هذا الدور اعاقا اية محاولة لتدخل العنف والتعقيدات المترتبة على استعماله.

اضف الى ذلك ان الحزب السياسي بما انه يمثل اطارا مؤسسيا معقد التنظيم افقيا وعموديا، يوحد بين العناصر النشطة سياسيا، فانه بهذا الوصف يكون الاقدر على تحقيق التعبئة الاجتماعية العامة وتحديد الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع، وبالنتيجة سيكون الاقدر على فرز القيادات وتقديمها للدولة لتحمل المسؤوليات الهامة.

والحال ان الاحزاب في الاردن لم تستطع ان تتغلغل تنظيميا في نفسية الفرد وخلال المجتمع مهما كانت ايدولوجيتها واهدافها مكشوفة ، وبقيت تحمل موروثات السلوك الفوضوي. وبدل ان توفر النموذج والقذوة تكيفت مع بعض الاوضاع الخاصة التي لا تتفق مع مبادئها فكان بعض عناصرها مثالا للانتهازية الفردية والوصولية، مما زرع الثقة الجماهيرية بالاحزاب كافة .

واما فيما يخص المشاركة السياسية التي يفترض ان تكون الاحزاب وسيلتها واطارها الموضوعي باعتمادها على المهارة والنشاط، فقد تأكد في هذا المجال مجموعة من الحقائق منها:

اولا : لم تضرب الاحزاب المثل الافضل الديمقراطي لا في علاقاتها الداخلية ولا في علاقاتها بالبيئة ، فكان الاختلاف في الرأي او الموقف سببا من اسباب انقسام الاحزاب في حالات كثيرة.

ثانيا : لم تكن على قناعة كاملة بنظام الحكم النيابي لانها سعت لمحاولة تغييره بالقوة ، وكان المفروض ان تتدخل معه لانه الاطار الوحيد القادر على تجميعها بداخله واستيعابها.

ثالثا : يتبين ان النخب الحزبية في العالم العربي، ومن الممكن توقع ذلك بالنسبة للحالة الاردنية، لا تقبل مشاركة السلطة مع غيرها.

رابعا : يلاحظ تكريس القيادات الحزبية مدة طويلة من الزمن ، ولا يتم تغييرها عادة دون ان تحدث هزة ما في الحزب .

اما فيما يتعلق بدور الاحزاب في تأكيد شرعية النظام السياسي عن طريق مساعدته في تحقيق الانجازات وتعميق البناء الدستوري في الدولة، فيمكن القول اصلا بان الاحزاب السياسية المتعددة هي عادة اقل النظم نجاحا في خلق الاحساس بالشرعية. ونظرا لانها لم تبدو وكأنها مؤمنة بالنظام البرلماني، فضلا عن انها عملت على التشكيك في سياسات وتوجهات النظام، فانها في الحقيقة لم تساعد على تعميق الشرعية وتكريسها، وبذلك فقدت الفرصة في ان تكون اساسا من اسس شرعية النظام باعتبارها تعني حكم الشعب، وتركت الباب مفتوحا لجهات اقل مرونة منها في العمل السياسي مثل الجيش والجهاز البيروقراطي.

واخيرا ، ما هو دور الاحزاب في تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل القومي ؟ وهل نجحت الاحزاب على اختلاف توجهاتها ومصادر تفكيرها وتفاوت اوضاعها الطبقية في ادماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجهوية في الدولة لتشكل مجتمعا واحدا؟ يبدو ان الانتماء والالتزام بالوحدة الوطنية كغاية لم يكن اسمى غايات واهداف كل الفئات الحزبية. كما ان الظاهرة القطرية التي تنامت في العقود الاخيرة في اوساط المجتمع العربي، والاردني جزء منه، لا تعبر عن قدرة الاحزاب على تعميق اتجاهات الولاء والاخلاص والايمان بشخصية قومية واحدة لدى ابناء الشعب الاردني ، وازاء الامة العربية عموما.

هذه هي الملاحظات التي امكن تقديمها في تقييم التجربة الحزبية التي ادت الى ان تكون ظاهرة سياسية غريبة عنيفة صدامية على الاردن ولم تستوعب كل تفاصيلها بصورة كاملة. ونحن اميل الى الاعتقاد بان الجميع يتمنى بعد فترة طويلة من انتهاء التجربة انها لو كانت غير ما كانت عليه وبقيت ، فلربما صارت المثل الذي يقدمه العرب على ديمقراطيتهم، ولربما ايضا تم تجاوز الكثير من العقبات وتجنب الكثير من المواقف وربما القرارات. فلقد أثبت الاردن بالتجربة انه الأكثر انسجاما مع التعددية والاكثر تسامحا مع الاختلاف.

الفصل الرابع

احتمالات الخارطة الحزبية المقبلة في الاردن



الفصل الرابع :

احتمالات الخارطة الحزبية المقبلة في الاردن

إذا كان من الصعب على المرء ان يصف بدقة ما ستكون عليه الخريطة السياسية الاردنية خلال المرحلة القادمة ، فان ذلك لا يحول دون تقديم تصور ما، انطلاقاً من واقع التفاعلات السياسية التي تجري الآن ، وتعبّر عن نفسها اما بأفكار ، او بتنظيمات ، او مشروعات جبهوية ، مع الافتراض - في الوقت نفسه - بعدم حدوث مفاجآت تغير جذرياً السياق العام للعمل السياسي الشعبي او الرسمي .

فمنذ ان طرحت مسألة استئناف الحياة النيابية في اواخر الثمانينات ، طرح التساؤل الكبير حول عودة التنظيمات الحزبية ، كركن اساسي لتأكيد التعددية السياسية في الخيار الليبرالي الاردني ، وكان ان تفتقت الساحة السياسية عن تشكيلات حزبية او تكوينات سياسية اشبه ما تكون بانقسامات الخلايا الاولى. بعض هذه التشكيلات يعود في اصوله الى احزاب قديمة لم يتلاش وجودها نهائياً عن الساحة الاردنية خلال العقود الماضية ، وبعضها يرى النور لأول مرة، وبعضها الآخر جاء تعبيراً عن تكتلات شخصية كانت قادمة بصورة غير مؤسسية، ومن الواضح ان هذه المحاولات في تزايد مستمر.

قد يدل ذلك على الاثر الذي تتركه مرحلة الفراغ السياسي الشعبي، كما يدل على تعطش الفئات الناشطة سياسياً لممارسة دور ما في الحياة العامة ، ولكنه يدل ايضاً على ظاهرة التشتت وفقدان الاتجاه العام ، وانعدام التوازن في بواكير المرحلة الديمقراطية الجديدة ، ومهما كانت المؤشرات التي تصدر عن ظاهرة الانقسام والتعدد المبالغ فيه، الا ان العلاج الوحيد لها هو العمل الديمقراطي نفسه ، وحتى يتكرس المنهج الديمقراطي على مستوى الفرد والجماعة، لا بد من ان تعكس خريطة الاحزاب السياسية - على المدى القصير - حالة الواقع الاردني ، التي تتمثل في حالة من عدم التوازن في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمختلف فئات المجتمع الاردني ، والتي ولدت حالة من عدم الوضوح في الخيارات التنظيمية ، التي تعكس القواسم السياسية والفكرية المشتركة ، التي يمكن تبنيها ، واحداث التقاف جماهيري حولها.

وفي معرض شرح هذه الحالة ، لا بد من الإشارة - بداية - الى ان هناك تداخلاً عميقاً بين هذه الاتجاهات في التطور ، لان المجتمع الاردني ما زال في مرحلة التبلور ، ويخضع - ربما أكثر من غيره من المجتمعات - لعوامل خارجية في تطوره (كالقضايا القومية ، وحجم العمالة في الخارج) ، ناهيك عن دور السلطة العامة في احداث التطور وتوجيهه .

وإذا حاولنا الفصل التعسفي بين اتجاهات التطور ، وتابعناها منذ انتهاء التجربة الحزبية الاولى في اواخر الخمسينات ، للاحظنا على الصعيد الاجتماعي مثلاً ، ان المجتمع الاردني انتقل - عبر ثلاثين عاما او اقل - من مجتمع بسيط - اقرب الى البداوة - الى مجتمع معقد ، اقرب الى المجتمع المدني . وخلال هذه المرحلة انتقل مركز الثقل الاجتماعي بقوة الى المدينة، عبر الكادر البيروقراطي والعسكري والتجاري والمؤسسات التعليمية ، مع تفاوت طريقة الحياة بصورة ملحوظة بين البادية والمدينة ، ومع ان حياة البادية قد تطور جزئياً ، منحياً الرعي إلى الاستقرار ، واستعمال وسائل الحضارة اسلوب الحديثة ، كالتلفزيون، والثلاجة ، والترانزستور ، والجريدة ، والتعليم المدرسي والجامعي والمهني ، الا ان الفرق ما زال كبيراً بينه وبين اسلوب بعض فئات مجتمع المدينة التي يتوافر لها اسلوب حياة يعادل ما هو متوافر لدى ارقى فئات المجتمعات الاوروبية ، ولكن المعضلة الاساسية التي تؤثر على الدور السياسي للمواطن في حالة مجتمع البادية او الريف او المدينة ، هي ان التطور في وسائل الحياة لم يواكبه تطور نوعي للانسان، وإذا حدث ذلك فهو لا يخلو من تشوه ما. والأغرب من ذلك ان جيلاً واحداً من المواطنين الاردنيين قد عايش حلقات التطور المختلفة، من البادية والرعي ، او القرية والفلاحة الى المدينة والتجارة والسياحة ، وفي كل الحالات فان المعيشة لا تعني المشاركة ، لذلك فان مثل هذا التطور الذي حدث في حياة جيل واحد لا بد ان يؤثر على التوازن الاجتماعي ، ويجعل الجهد الاجتماعي مشتتاً ، وي طرح تساؤلاً حول القيم الاجتماعية المكرسة او الجديدة ، ولا بد أيضاً ان يؤثر على توزيع الادوار بصورة غير متناسبة ، كما أثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تغيرت نسبياً ، وبدرجات متفاوتة لمختلف الفئات المكونة للمجتمع، من علاقات دم وجوار لا تنفك الى علاقات تتمركز حول الذات والفرد والحرية الشخصية .

وإذا كانت الانتخابات النيابية الأخيرة قد جاءت بنتائج بدت غير متوقعة ، فيما يخص الناحية الاجتماعية ، إلا أن الذي حدث يفسر التطور الاجتماعي في داخل الدائرة الاجتماعية المغلقة ذاتها، دون أن يشكل حالة خروج عليها.

وإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فمن الممكن القول بأن التطور الاجتماعي في الأردن لم يخدم كثيراً قيم التنظيم النقابي على إطلاقها، وما زال يحافظ على بنية تقليدية متماسكة نسبياً، الأمر الذي يعني أن ميلاً عاماً سيكون في المستقبل لمصلحة الأحزاب المحافظة .

أما على الصعيد الاقتصادي ، الذي أثر بشكل واضح في التفكير الفردي في هيكل المجتمع الأردني ، فيمكن التذليل عليه من خلال تطور مستوى الدخل لدى الفئات المختلفة في المجتمع، ومن خلال النشاطات الاقتصادية المستجدة، وكل من المعيارين ، يشير إلى أن تطوراً اقتصادياً غير متوازن قد حدث، وانعكس هذا التطور غير المتوازن في القطاعات، ففي **القطاع الزراعي** مثلاً ، نجد أن أساليب الرعي القديمة شبه متلاشية لمصلحة فئات مربّي المواشي الكبار، وأساليب الزراعة الفلاحية البسيطة البعلية قد ضمرت لمصلحة كبار المزارعين ، أصحاب المزارع المروية والانتاج الآلي ، ومن ثم انحسر الدخل الزراعي السنوي التقليدي ، ليدخل كمركب بسيط في الدخل الناتج عن تجارة المنتجات الزراعية المتمركزة في عدد محدود من الأسواق المركزية ، ونتيجة لهذا التطور غير المتوازن في قطاع الزراعة ، يستعصي علينا تعريف من هو المزارع ، وتحديد الجهة التي سيتجه إليها، وأين تكمن مصلحته ، وما هي الأطر السياسية التي يمكن أن تلبيها ؟

أما قطاع الصناعة ، فقد تطور باتجاهين : الصناعات الاستخراجية التعدينية ، وهي على الأغلب تحت سيطرة الحكومة المركزية ، وتخضع للتخطيط المركزي الموجه، ويشارك فيها مجموعة من أصحاب رؤس الأموال الكبيرة ، الذين هم على وفاق مع السلطة العامة. والصناعة الخفيفة ، التي هي في معظمها ذات بعد تجاري أكثر منه صناعي انتاجي، يدعم الاقتصاد القومي ، ونظراً لهذا الموقف التابع ، فإن هذه الفئة من الصناعيين تخضع أيضاً لتوجهات الفئتين السابقتين. وهذا يعني - على صعيد التعبير عن المصالح ، والعمل السياسي المنظم - أن الصناعيين الصغار في جانب الأحزاب أو التنظيمات

الملتزمة لمصلحة السلطة العامة، وسيكون نشاطهم السياسي العام محدوداً، وهذا هو موقف القطاع الصناعي اجمالاً ، الا في حالة واحدة ، عندما نعرّف بعض الخدمات المهنية بأنها قطاعات صناعية ، ومن يباشرونها سيكونوا في وضع مختلف .

أما التجارة ، فقد مثلت القاسم المشترك بين مختلف النشاطات الاقتصادية ، بمعنى انها أصبحت الغاية لها جميعاً، وقد تطورت في فترة من الوقت، بحيث بدا أن الأردن قد تحول الى مركز تجاري كبير وواسع (خلال الحرب العراقية الايرانية مثلاً) ، ونظراً لطبيعة تكون رأس المال التجاري الحديث في الأردن (بعضه جزء من ريع الخليج ، او عائدات السمسرة ، او بالاستفادة من نظام الصفقات ، والفرص) ، فإن القطاع التجاري كان حساساً جداً للمتغيرات السياسية الداخلية والاقليمية ، ولأن التجارة محكومة - بطبيعتها - بما تمليه قنوات السلطة العامة وشرط الربح ، فإن مصلحة القطاع التجاري تكمن عادة في التوجيهات الليبرالية والمدعومة رسمياً .

من خلال طبيعة التطور الاقتصادي في الاردن ومظاهره ، وما هو معروف عنه الآن ، حيث انه اقتصاد يمر بأزمة حقيقية ، نلاحظ انه تطور غير متوازن ، لا من حيث القطاع، ولا من حيث الاقتصاد الكلي ، وزاد من اختلالاته مرحلة ما يسمى (بالطفرة النفطية) التي أثرت على مستويات الدخل ،بين العمالة الداخلية والخارجية ، كما أثرت على السلوك الاقتصادي ، والاستهلاكي منه بشكل خاص ، لدرجة ادخال البدع الاجتماعية والتجارية، وما تجارة الاراضي الامثالا واضحاً على ذلك .

وكان انعكاس هذا التطور على المجتمع الاردني واضحاً، بحيث أبرز الاردن كدولة حديثة وغنية ، على الرغم من محدودية مواردها، كما أثر في تركيب السلم القيمي للمجتمع واهتماماته، وهذا سينعكس بدوره على الخيارات السياسية للمواطنين بشكل يؤدي الى أن يكون المحرومين الى جانب الاتجاهات السياسية الجذرية، وهي في الحالة الاردنية الاتجاهات الدينية واليسارية ، وسيكون غير المحرومين الى جانب السلطة العامة .

اما عدم التوازن في التطور السياسي ، فقد نجم بصورة اساسية عن حالة الذهول التي سيطرت على المواطنين ، اثر مجموعة من الاحداث والوقائع الكبيرة ، منها :

- فشل التجربة الحزبية السابقة ، وحظرها بصورة شبه مفاجئة ادى الى تبعثر القوى السياسية وارباكها ، بشكل لم تتمكن من تجاوزه ، حتى عندما أتيحت لها فرصة

أخرى في الستينات على شكل منظمات مسلحة . ومع الاختلاف حول اسباب فشل التجربة او احباطها، إلا انها كانت كافية لأن تضع الأحزاب كلها في موقف الدفاع عن النفس امام الجماهير، بل هي أصبحت في موقع الشك والريبة .

- هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، والتي بدت وكأنها هزيمة لكل تفاصيل المرحلة السياسية السابقة

- استغلالاً لحالة الضعف في العمل السياسي العام ، نشطت القوى السياسية العربية المحافظة، وفرضت نفسها بعد الهزيمة تحت شعار الواقعية السياسية ، الأمر الذي أدى الى ضعف الالتزام بالمبادئ ، ومن ثم قبول اسرائيل ، والسعي للتسوية السلمية .

- انتقال النظام السياسي الاردني من السبعينات - الى مرحلة أكثر حساسية في المحافظة على الأمن والنظام ، الأمر الذي استدعى الاعتماد على قواعد سلوك أكثر انضباطاً ، وعلى أشخاص أكثر دراية بهذه القواعد وشروطها، بحيث لم يعد ممكناً العمل السياسي الشعبي على صورته السابقة ، او بشكل يقاربها ، واصبحت معادلة الخوف على الأمن تولد الخوف من الأمن ، والذي سيولد النفاق ، ومن ثم الانتهازية .

- لقد نجم عن الصدمات السياسية الهامة - على المستوى الاقليمي - حالة من تشتت الذهنية السياسية العربية عموماً ، والأردنية خصوصاً ، بحيث أدت الى اضطراب واضح في الفكر السياسي الشعبي (مثل زيادة الرئيس السادات للقدس ، وهي أمر محرم سابقاً ، واتفاقية كامب ديفيد ، وهي أكثر حرمة ، والحرب العراقية الايرانية ، وما مثلته من تردد في المواقف بين عروبة واسلام ، وبين ثورة وثورة مضادة ، وخروج المقاومة من لبنان عام ١٩٨٢ ، واخيراً أزمة الخليج ، وما رافقها من تناقضات واحباطات) ، كل ذلك حدث والاحزاب السياسية محظورة ، اللهم بعض الاتجاهات الدينية التي لم تكن محظورة ، لأنها لم تكن تطرح نفسها كأحزاب ، او ربما لأنها كانت تعويضاً عن التعددية السياسية الضرورية .

ان هذه الوقائع السياسية أدت - مع غيرها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية - الى رسم سمات المرحلة الحالية ، التي ستتبدق منها الاحزاب الجديدة ، ولا بد لهذه الاحزاب ان تراعي - قبل مباشرتها العمل السياسي المنظم - بعض الاعتبارات :

١- تكريس النظام السياسي الرسمي كفاعل رئيسي على الساحة السياسية الاردنية ،

والاعتراف المسبق بذلك ، وهذا يعني الغاء اي احتمال للتناقض الجذري مع النظام، والبحث بصفة مستمرة عن وسائل لتقريب وجهات نظر القوى السياسية الى طروحات النظام ووسائله العملية ، وهذا ما تفعله بعض او معظم القوى السياسية الآن ، وتنص عليه صراحة ، او تضمنه بياناتها للناس .

٢- صعوبة تكوين الحالات الجبهوية بشكل يسمح بالتعاون من اجل ادارة الدولة وخصوصا في ظل التمسك بالاختلافات التقليدية بين القوى السياسية او بالأحرى التيارات، وهي اختلافات لا تتصل بالأفكار والمبادئ التفصيلية وحسب ، وانما ايضا بأساليب العمل والمواقف .

٣- مع ان الفكر الاجتماعي السياسي في الاردن يتمحور حول اربعة تيارات او طروحات، هي :

- التيار او الطرح الديني الاسلامي .
- التيار او الطرح القومي العربي .
- التيار او الطرح اليساري .
- التيار او الطرح الوطني.

الا ان الخطابين السياسيين "الاردني الرسمي والشعبي " متشابهان الى حد كبير ، وما الاختلاف وتعدد الفصائل في اطار كل تيار ، الا نوع من المرض السياسي الذي يجب معالجته .

٤- من الضروري التنبيه الى ظاهرة واسعة الانتشار ، يمكن تسميتها ب (الظاهرة او المدرسة الانتهازية) ، التي وجدت خلال المراحل السابقة ، والتي لا يقتصر وجودها على فئة دون اخرى في المجتمع، وانما توزعت في مختلف القطاعات والمدارس والمواقع، وقد اتقن عناصرها القول بالخطاب ونقيضه ، والمساومة والتنازل والوصولية ، وغالباً ما يكونون من الاشخاص ذوي الطموح ، الذين يصرون على البقاء في الواجهة، ويشكل هؤلاء اكبر حزب سياسي في الدولة .

انطلاقاً من هذه الخلفية ، وفي ضوء ما نشأ ايضا من مثبطات محتملة ، هل يمكن الوصول الى حالة من التعددية السياسية الملائمة ؟ واذا كنا قد اخترنا الطريق بصورة نهائية ، فهل من الممكن اطلاق العنان للعملية الديمقراطية حتى تأخذ مداها وتفرز في

النهاية ما هو الاصلح ، والذي سيمكث في الارض ، بينما يذهب الاخر جفاء ، وبالتالي فإن درجة عالية من فعالية النظام وشرعيته ستتحقق ؟ أم من الضروري التدخل في سير العملية الديمقراطية وتوجيهها، لكي يمكن التحكم بالنتائج ، خدمة للاستقرار السياسي المنشود؟

ان الاجابة على السؤال الاول تعني ان يكون الشعب صاحب القول الفصل في المسألة الديمقراطية، وقد أثبتت التجربة ان هذا الشعب يتصرف بحذر حيناً، وبعفوية حيناً آخر ، وخاصة فيما يتعلق بالتيارات الحزبية والأحداث العامة، فهو حذر من الحزبية ، انطلاقاً من التراث السابق ، بحيث انه يدينها في كثير من الاحوال ، ولكنه بحكم كونه شعب متدين يميل عفواً الى الاسلام ، وحذر نسبياً تجاه تسييس الاسلام، فمن هنا جاء اختيار قسم كبير منه لجماعة الاخوان المسلمين كطرح اسلامي، ربما أكثر من كونها تنظيمًا سياسياً .

وهو عفوي بخصوص عرويته وهويته السياسية ، دون حاجة للتنظير والاقناع، ولذلك نجده يقف الى جانب العراق والقضية الفلسطينية مثلاً ، دون الالتزام بالطرح الحزبي القومي، كما أنه عفوي بانتمائه وولائه للنظام السياسي ، ولكنه حذر في النظر الى مسؤولية الحكم ومن يتولونها ، ومع أنه يسعى الى حالة أكثر عدالة ومساواة ، الا انه معتدل المزاج والتوجه ، أي انه باختصار يمثل شخصية ومضمون الانسان الوطني العربي المسلم السوي والمعتدل.

فمثل هذا الشعب ، سيختار من ؟ من المؤكد انه لن يختار بسهولة وبسرعة ، وسينتظر او ربما سيجرب ما تقرزه العملية الديمقراطية من قيادات واتجاهات، لانه ، وبكل بساطة ، لديه تحفظات على الجميع ، سيما القيادات التقليدية . وسيكون الجيل الجديد جيل ما بعد التجربة الحزبية السابقة ، وأعني هنا جيل العقود الثلاثة الأخيرة ، أقل ميلاً من الاجيال السابقة للعمل السياسي والحزبي ، وإذ يبدو مبالغاً بما يحدث إلا أن التزامه لا يعادل اهتمامه، كما أنه حذر من القيادات الجديدة . ولهذا فإن العملية الديمقراطية ستعتمد بالدرجة الأولى على أشخاصها المعروفين الآن ، وحتى يمكن تجاوز هذه المرحلة من الممارسة الديمقراطية ، لا بد من الانتظار لبعض الوقت ليعمل مبدأ تكافؤ الفرص بصورة أكثر فعالية .

وحتى ذاك الوقت ، فاننا سنرى في الأردن خارطة حزبية مسطحة على شكل شبه منحرف ، تركز على أربعة اعمدة ، ليس لها الطول ولا السمك نفسه ، ولا يمكن أن تُوصَلَ الى الاستقرار السياسي ، وإن بدت نشطة سياسياً . وهذه الأعمدة هي ذاتها الموجودة الآن على شكل تيارات او اتجاهات، ولكن سيطراً عليها تغيرات ايجابية للبعض وسلبية للبعض الآخر.

فعلى الأرجح ان تضيق دائرة نشاط التيار الديني ، انطلاقاً من عدم قدرته على فرض التصور النظري ، الذي يحكمه ، وهو بحكم التعريف مثالي وإنساني يتجاوز مداه الواقع الأردني، ولا يقبل المرونة السياسية الا الى مدى معين. ومن الخطورة المبالغة في هذه المرونة، لأنها ستضع الحركات الاسلامية المسييسة موضع الشك ، وبالتالي الانحسار الجماهيري من حولها .

اما الاتجاه القومي ، فسيضطر - لفترة طويلة - للدفاع عن نفسه امام مقولتين مطلقتين في أذهان الجماهير والفئات السياسية الأخرى ، ومؤدى المقولة الأولى تناقض القومية مع الدين، وهي مغالطة كبيرة ، ومؤدى المقولة الثانية ان الاتجاه القومي قاد النضال - كما يقول هو - وقاد العمل السياسي العربي - كما يقول غيره - خلال المرحلة الماضية ، وكلا الحالتين منيتا بالفشل . وهذه ايضا مغالطة ، ربما لا تكون مطلقة ، ولكنها مجحفة . وربما يكون الصحيح ان الاتجاه القومي كان جزءاً هاماً من حركات النضال الوطني العربي، وحقق نجاحات معقولة ، كما أنه لم ينفرد فعلاً بقيادة العمل السياسي العربي ، وان كان شريكاً بارزاً.

ففي حالتي الانكسار الرئيسيتين التي منيت بهما ذرى العمل القومي (الناصرية ، والنهضوية العراقية) كان حجم العداء كبيراً ، وتنتشارك به أطراف دولية و اقليمية وعربية ، لها قدرة هائلة على كبح العمل القومي وافشال العمل السياسي .

ولكن ، بالرغم من التبرير ، فان الشعب - في المرحلة السياسية الحالية والمقبلة - لن يغفر لهذا الاتجاه تشرذمه على شكل أنظمة سياسية تطرح نفسها "قومية " او على شكل قوى سياسية تطرح نفسها كذلك ، وسيبقى يناضل لفترة طويلة ليتسنى له تجميع شئاته.

اما الاتجاه اليساري ، الذي لم يستطع تأكيد نفسه بجدية خلال المراحل السابقة ، بالرغم من استمرار وجوده ، إلا أنه أيضا حكم على نفسه بالفشل من المنشأ والفرع، الأمر الذي سيزيد من الصعوبات التي سيواجهها في عمله السياسي، في اطار التنظيم ، وفي الساحة الشعبية. كما أن البيئة المناسبة لنموه ليست حكرًا عليه ، فالتطبيقات المحرومة تجد لنفسها ايضا مكاناً فسيحاً في قواعد التيار الديني. لذلك فإن هذا الاتجاه سيزداد انحساراً ، ولن تغفر له - بطبيعة الحال - مواقفه المترددة ازاء القضايا القومية ، ولا مرونته في العمل السياسي الأردني، لان هذه المرونة انعكست عليه ، كأنها تواطئ من اجل البقاء .

وأخيرا سيبقى الاتجاه الوطني ، أو العمود الرابع من أعمدة شبه المنحرف ، وهذا الاتجاه يعاني أساساً من غموض في المضمون، فكلمة وطني هنا لا تعني الصفة ، وانما تعني في هذا السياق أولئك الذين ينطلقون من خصوصية التجربة الأردنية أو الفلسطينية ، ويحاولون تأطيرها في مبادئ وأفكار وبرامج واهداف، وربما نماذج. ومع أن هذه الظاهرة ليست غريبة عن واقع الحياة السياسية العربية، الا أنه غالباً ما ينظر اليها على أنها حركات او اتجاهات انعزالية، مقارنة بغيرها من الاتجاهات السياسية، ولا تكفي التجربة الخاصة لقطر ما لكي تكون هادياً للعمل السياسي في الدائرة العربية ، وإن امكن طرحها كنموذج. لذلك ستحاصر هذه الاتجاهات ، وسيطالها الكثير من الاتهامات. وستضطر الى طرح الصيغ التوفيقية لكسب الجماهير وهذا يدخلها اكثر في حالة الغموض ، وربما الريبة.

وبعد ، ان صح هذا التحليل ، نطرح سؤالين ، السؤال الاول : هل ستكون العملية الديمقراطية المطلقة العنان التي تقوم على تعددية محكومة بالفكر السياسي الاجتماعي السائد، افضل اسلوب للاداء السياسي على الصعيد الرسمي والشعبي؟ ربما، ولكن سيتأخر تحقق الاستقرار السياسي على صعيد الدولة وعلى مستوى التنظيمات السياسية بشكل خاص.

اما السؤال الثاني ، فهو : هل سيكون التدخل في سير العملية الديمقراطية وتوجيهها ، للتحكم بالنتائج خدمة للاستقرار السياسي؟ إن هذا يعني ان على السلطة العليا أن تتدخل في تحديد الأطر العامة للتنظيمات السياسية ، خصوصاً وأنها تركز تقليدياً

- ولأسباب معروفة ، ومبررة ، ومقبولة - على الاستقرار السياسي، ومن هنا أرادت قيادة النظام السياسي أن يقوم الميثاق الوطني بخلق حالة من التوازن ، عن طريق ضبط التنظيم السياسي من الأعلى ، ريثما يتم التوصل الى حالة يكون الاستقرار السياسي فيها أكثر ترسخا واعلى اولوية في العمل السياسي . وعندها ستكون نصوص الميثاق اكثر مرونة وقابلية للاجتهاد. أما الاحزاب فستكون أوضاعها قد استقرت كأحزاب ليبرالية منضبطة بشروط العمل السياسي والحصص والنسب في الحكومة والبرلمان والتنظيمات الاهلية ، والساحة الشعبية ، ويكون الاردن قد أسهم في حل جزء من معضلة الديمقراطية العربية ، وربما الوحدة بالأسلوب السلمي .

ثبت المراجع

يتوافر في المكتبات عدد لا بأس به من المراجع التي تتعلق بالمملكة الأردنية الهاشمية، وبعد الاطلاع على معظمها ، تبين أن ما ورد فيها عن الأحزاب السياسية قليل جدا ، وإن كان بعضها يتناول الحياة السياسية في الأردن. وقد أشير إلى الأحزاب فيها بإيجاز شديد لا يتعدى حدود ما هو معروف عامة عن هذه الأحزاب، لذلك اعتمد الباحث بشكل رئيسي على المعلومات التي أوردها في دراسة سابقة له (لم تطبع ولم تنتشر) . واعتمد في حينه على بعض المراجع والمقابلات الشخصية. وأما في دراسته الحالية فقد اختار الباحث مجموعة من المراجع استعمل بعضها ، وذكر بعضها للإفادة ، والاستزادة ، وقد صنفها على النحو التالي:

- المراجع النظرية (العربية والمترجمة)

- المراجع الأردنية

- المراجع والدراسات المختارة

- المراجع الحزبية

- الدوريات

- المراجع الأجنبية

- المقابلات الشخصية

أ- المراجع العربية :

- ١- بعض المراجع النظرية في الأحزاب السياسية :
 - اسامة حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٧ .
 - بطرس غالي ، ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسة ، ط ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٤ .
 - جابرسل الموند ، ج ينغهام باول الأبن ، السياسة المقارنة ، دراسات في النظم السياسية العالمية ، ترجمة احمد علي عناني ، مكتبة الوعي العربي ، دار الطباعة القومية ، القاهرة ١٩٨٠ .
 - حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي اجتماعي ، ط ٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .
 - خليل هيكل ، الاحزاب السياسية فكرة ومضمون ، مكتبة الطليعة ، اسبوط ، ١٩٧٩ .
 - سعد الدين ابراهيم وآخرون ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ط ٢ ، منتدى الفكر العربي ، عمان ١٩٨٨ .
 - طارق الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ، ١٩٦٨ .
 - علي أدهم ، المذاهب السياسية المعاصرة ، دار المعارف بمصر ، د. ت .
 - محمد قاسم القريوتي (مترجم) - الادارة المقارنة الحديثة ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٨٩ .
 - موريس دوفرليه - مدخل الى علم السياسة ، ترجمة سامي الدروبي ، وجمال الأتاسي ، دار دمشق ، دمشق ، د. ت .
 - نعمان الخطيب ، الاحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢- مراجع اردنية ذات صفة رسمية :

- الدستور الاردني ، العام ١٩٥٢ ، مطبوعات مجلس الأمة ، ١٩٨٦ .

- جلالة الملك عبد الله بن الحسين ، الآثار الكاملة ، حقبة من تاريخ الأردن ، الدار المتحدة للنشر، بيروت ، ١٩٧٣ .
- جلالة الملك الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، احاديث ملكية ، مطابع الشركة العربية . ١٩٧٨ .
- منشورات وزارة الإعلام الأردنية ، الوزارات الأردنية في خمسين عاما ، (١٩٢١ - ١٩٧١) .
- ٣- مراجع ودراسات مختارة :
 - احمد جمال الظاهر ، التنشئة الاجتماعية السياسية في العالم العربي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ١٩٨٥ .
 - ادريس عزام ، التحضر في الضفة الشرقية للأردن ، د.ن ، ١٩٧٥ .
 - أمين ابو الشعر، مذكرات الأمير عبد الله ، ط ٤ عمان ، ١٩٦٥ .
 - أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، د ، ت .
 - بلال حسن التل ، الأردن محاولة للفهم ، دار اللواء للصحافة ، عمان ، ١٩٧٨ .
 - ببيك ، فردريك جيرارد ، تاريخ شرقي الاردن وقبائلها ، تعريب بهاء الدين طوقان، مطبعة دار الأيتام الاسلامية ، القدس ، ١٩٣٤ .
 - سالم الكسواني ، مبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني ، عمان ، ١٩٨٣ .
 - سليمان موسى ، الحركة العربية ، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية (١٩٠٨ - ١٩٢٤) ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ .
 - سليمان موسى ، تأسيس الامارة الأردنية (١٩٢١ - ١٩٢٥) ، عمان ، ١٩٧١ .
 - سليمان موسى ومنيب الماضي ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، طبعة أولى ، عمان ، ١٩٥٩ .
 - عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣ .
 - علي محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر : عهد الامارة ١٩٢١ - ١٩٤٦ . الجامعة الأردنية، عمان ١٩٧٣ .

- فيصل البطاينة ، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة، دن، دت.
- كلوب ، جون باجوت ، جندي مع العرب ، ترجمة نخبة من الجامعيين العرب ، دار النشر للجامعيين ، بيروت ، ١٩٦٣ .
- محمد سليم الغزوي ، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري ، الجامعة الاردنية ، عمان، ١٩٨٥.
- هزاع المجالي ، قصة محادثات تمبلر ، عمان ، ١٩٥٦ .
- وصفي التل ، كتابات في القضايا العربية ، دار اللواء للصحافة ، عمان ، ١٩٨٠ .

٤- مراجع حزبية :

- انطون سعاد ، التعاليم السورية القومية الاجتماعية ، مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي ، طبعة تموز ، ١٩٤٦ .
- انطون سعاد ، المسألة الفلسطينية ، مطبعة الجهاد ، بيروت ، د. ت .
- انعام رعد ، القوى السياسية في لبنان، دار الطليعة ، بيروت .
- ماهر الشريف ، الشيوعيون وقضايا النضال الوطني، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، دمشق ، ١٩٨٨ .
- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر السادات، ط٧ ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- محمد شوقي زكي ، الاخوان المسلمون والمجتمع المصري ، رسالة لجامعة القاهرة، دن، دت.
- منيف الرزاز ، التجربة المرة ، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٨ .
- منيف الرزاز ، تطوير معنى القومية ، دار الطليعة ، بيروت دت.
- منشورات حزب التحرير (كتيبات) :
- التكتل الحزبي.
- دخول المجتمع.
- مفاهيم سياسية لحزب التحرير.
- مفاهيم حزب التحرير.

- وليد قزيبها وآخرون ، القومية العربية في الفكر والممارسة ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٠ .

٥- دوريات :

- المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد ١٢ ، ١٩٨٤ .
- النظام الجديد ، المجلد الاول والثاني ، سلسلة الابحاث القومية الاجتماعية.
- سجل الكفاح الاسلامي (١٩٥٤ - ١٩٥٧) جريدة جماعة الاخوان المسلمين.
- ملف النهار ، دار النهار للنشر ، عدد ١٤ بيروت حزيران ، ١٩٦٨ ، عدد ١٥ ، ٢١ حزيران ١٩٦٨ ، عدد ٢٢ ، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٨ .

ب- المراجع باللغة الانجليزية :

- Anne Sinai and Allen Pollack, **The H.k.J. and West Bank**, 1977
- Aruni, Naseer Hasan, **Jordan : A Study in Political Development**, 1972.
- Boss, Mary Gail, **The Role of Crown Prince Hasan in the Governmental Process of Jordan**, 1980.
- Kamel S. Abu Jaber , **The Arab Ba'th Socialist Party**, Syracuse University Press, Syracuse, U.S.A, 1966.
- Mishal, Shaul, **West Bank – East Bank**, 1978.
- Patal, Raphael, **The Kingdom Of Jordan**, 1958.
- Richard F. Nyrop, **Jordan : A Country Study** , 1980.
- Vatikiotis, Panayiotis, **Politics and Military in Jordan**, 1962.

ج- المقابلات الشخصية :

١. السيد احمد النجداوي
عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي - عمان - ١٩٧٢/٣/٢٤ - ١٩٧٢/٣/٢٦ (ثلاث ساعات)
٢. السيد أنيس ربيع
مجلس الاعمار - عمان - ١٩٧٢/٥/١٧ (ساعة ونصف)
٣. السيد إياد
عضو حزب التحرير - عمان - ١٩٧٢/٤/٣ (ساعة)
٤. السيد سليمان الحديدي
عضو مؤسس في حزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن - محامي - عمان - ١٩٧٢/١/١ (ساعة ونصف)
٥. السيد سليمان موسى
دائرة المطبوعات والنشر - عمان - ١٩٧٢/١/١ (ساعة)، و ١٩٧٢/٥/١٤ (٤٠ دقيقة)
٦. السيد سليمان النابلسي
رئيس الحزب الوطني الاشتراكي - عمان - ١٩٧٢/٥/١١ (٤٠ دقيقة)
٧. السيد صالح سوداح
محامي - عمان - ١٩٧٢/٥/١٧ (ساعتان ونصف)
٨. السيد عبد الله التل
عضو مجلس الأعيان الأردني - عمان - ١٩٧٢/٥/١٥ (ثلاث ساعات)
٩. السيد كمال عودة
مدير معهد النهضة العلمية - عمان - ١٩٧٢/٥/١٥ (٧٠ دقيقة)
١٠. السيد محمد عبد الرحمن خليفة
المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين ، محامي - عمان - ١٩٧٢/٥/١٣ (ساعتان)

١١. السيد محمد
١٢. السيد مصطفى دودين
١٣. السيد منيف الرزاز
١٤. السيد نجيب حداد
١٥. السيد يعقوب زيادين
١٦. السيد يوسف العظم
- عضو حزب التحرير - عمان - (ساعة)
امين عام الاتحاد الوطني العربي - عمان
- ١٩٧٢/٢/٢٨ (نصف ساعة)
سكرتير عام حزب البعث سابقا - عمان -
١٩٧١/١٢/٢٣ (نصف ساعة)
موظف في وزارة الصحة - عمان -
١٩٧٢/٥/١٧ (ساعتان ونصف)
طبيب - عمان - ١٩٧٢/٥/١٢ ، (٣٥ دقيقة)
نائب في مجلس الأمة - عمان -
١٩٧٢/٥/١١ (نصف ساعة)

فهرس المحتويات

٣	 مقدمة الطبعة الاولى
٥	 مقدمة الطبعة الثانية
٩	 كلمة شكر
١١	 تمهيد
١٥	المدخل : الاطار النظري لدراسة التجربة الحزبية في الاردن (النظرية الحزبية) ...
٢٥	 الفصل الاول : المرحلة التقليدية واحزاب التجمعات
٢٥	 ١. المرحلة التقليدية
٢٥	أ- بدايات الحياة السياسية في الاردن.....
٢٨	ب- تطورالاضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
٣١	ج- تطور حركة المعارضة السياسية في الأردن
٣٧	 ٢. أحزاب التجمعات (البرامجية)
٣٨	أ- حزب الاستقلال
٣٩	ب- حزب الشعب الأردني
٣٩	ج- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني
٤٠	د- الحزب الحر المعتدل
٤١	هـ- حزب التضامن الأردني
٤٢	و- حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الاردني العام
٤٣	ز- حزب الاخاء الاردني
٤٣	ح- حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاردني
٤٤	ط- حزب النهضة العربية
٤٥	ي- حزب الشعب الاردني.....
٤٦	ك- حزب الاتحاد الوطني

٤٨	ل-الحزب العربي الاردني والجبهة الوطنية.....
٤٩	م-الحزبالوطني الاشتراكي.....
٥٠	ن-حزبالامة.....
٥١	ص-الحزبالعربي الدستوري.....
٥٥	٣.تقويم تجربة احزابالتجمعات.....
٥٥	الفصل الثاني :المرحلة الحديثة والاحزاب العقائدية
٥٦	١.المرحلة الحديثة
٥٨	- تطورالامواضعالاجتماعيةوالاقتصادية والسياسية في المرحلة الحديثة.....
٥٩	٢.الاحزاب العقائدية
٦١	اولاً : الاحزاب القومية
٦٤	١-الحزب السوري القومي الاجتماعي
٦٥	٢-الحزب القومي الاجتماعي في الاردن
٦٩	٣-حزب البعث العربي الاشتراكي
٧٢	٤-حركة لقوميين العرب
٧٤	٥-الناصرية
٧٦	ثانيا : الاحزاب الدينية
٧٨	١-جماعةالاخوان المسلمين
٨٠	٢-حزب التحرير
٨٧	ثالثاً : الاحزاب الشيوعية
٩٢	الفصل الثالث : تقييم التجربة الحزبية العقائدية في الأردن
٩٦	اولا :الاسباب الموضوعية وما يتصل بالبيئة السياسية والنظام السياسي ..
	ثانيا :الأسباب الذاتية التي أدت الى فشل التجربة الحزبية في الأردن

١٠٥	 الفصل الرابع :احتمالات الخارطة الحزبية المقبلة في الاردن
١١٥	 ثبت المراجع
١١٦	 أ - المراجع العربية
١١٦	 ١- بعض المراجع النظرية في الأحزاب السياسية
١١٦	 ٢- مراجع أردنية ذات صفة رسمية
١١٧	 ٣- مراجع ودراسات مختارة
١١٨	 ٤- مراجع حزبية
١١٩	 ٥- دوريات
١٢٠	 ب- المراجع باللغة الانجليزية
١٢١	 ج- المقابلات الشخصية
١٢٣	 فهرس المحتويات

منشورات
لجنة تاريخ الاردن
رقم (١٥)
ربيع الآخر ١٤١٣ هـ
تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٢

لجنة تاريخ الاردن
بواسطة
المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية
(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي : ص . ب (٩٥٠٣٦١) عمّان - الأردن

العنوان البرقي : آل البيت - عمّان

التلّكس : 22363 Albait Jo Amman- Jordan

الفاكس : ٨٢٦٤٧١

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية ومركز الوثائق
(١٩٩٢/٩/٥٨٤)